CE75SS

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

وثيقة رأي

الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة

في القضايا القوميَّة

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

وثيقة رأي

الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة

في القضايا القوميَّة

بمناسبة مرور ٧٥ عامًا على عمل الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة
للخدمات الاجتماعيَّة بمصر

مقدِّمة

الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة هي مؤسَّسةٌ مصريَّةٌ أهليَّة، ذات صفة عامَّة، لا تهدف إلى الربح، مُسجَّلةٌ بوزارة التضامن الاجتماعيِّ برقم ٤٦٨ القاهرة. أسَّسها الراحل الدكتور القس صموئيل حبيب عام ١٩٥٠، وكانت نواتها الأولى مشروعًا لمحو الأميَّة في إحدى قرى محافظة المنيا، ثم تطورت عبر العقود لتصبح مؤسَّسةً رائدةً في العمل التنمويِّ والخدميّ.

ومنذ نشأتها، تبنَّت الهيئة رسالةً تقوم على ترسيخ قيمة الحياة الإنسانيَّة والارتقاء بجودتها، وتعزيز مبادئ العدالة والمساواة، ونشر ثقافة الفكر المستنير، وتأكيد الأخلاقيَّات والقِيَم الإنسانيَّة المُشتَرَكة التي تدعو إليها الأديان. كما تسعى إلى ترسيخ قِيَم الولاء والانتماء، واحترام التعدديَّة وقبول الآخر.

كما تولي الهيئة اهتمامًا خاصًّا بتحسين نوعيَّة الحياة للفقراء والمُهمَّشين عن طريق العمل في المجتمعات المحليَّة الأكثر احتياجًا في المناطق الريفيَّة والحضريَّة والعشوائيَّة، مع التركيز بوجهٍ خاصٍّ على المجموعات الهشَّة والأكثر ضعفًا، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال المُعرَّضين للخطر. ويتم ذلك عبر آليَّاتٍ ونماذج تنمويَّةٍ تستهدف بناء قدرات المجتمعات والمؤسَّسات والأفراد الفقراء، وتعزيز تماسكهم، وزيادة جاهزيتهم، بما يمكِّنهم من تطوير أدواتٍ فعَّالة تسهم في تحقيق الصمود والمتانة المجتمعيَّة، في مواجهة المخاطر والتهديداتٍ والتغيُّرات الحاليَّة والمُحتَمَلة في مختلف المجالات، وبما يعزِّز قدرتهم على مكافحة الفقر والمضيِّ نحو تحقيق تنميةٍ عادلةٍ وشاملةٍ ومُستَدَامة.

وفي خلال مسيرتها الممتدَّة لأكثر من خمسةٍ وسبعين عامًا، طوَّرت الهيئة برامجها ومجالات تدخُّلها بما يتواكب مع التحوُّلات المتسارعة في المجتمع المصريِّ واحتياجات فئاته المختلفة، ولا سيَّما الفقراء والمُهمّشين. كما قامت بدورٍ فاعلٍ في معالجة القضايا التنمويَّة والقوميَّة ذات الأولويَّة، مُسهِمةً في تحقيق أهدافٍ التنمية المستدامة، على المستويات المحليَّة والوطنيَّة والإقليميَّة والدوليَّة، لتصبح شريكًا رئيسًا في جهود التنمية الشاملة ومساهمًا مؤثرًا في بناء مجتمعاتٍ أكثر عدالةً وتماسكًا وتضامنًا.

وتتعدَّد قطاعات عمل الهيئة ومجالاته عن طريق وحداتها المتخصِّصة التي تعمل

بتكامل وتنسيق لتحقيق رسالتها التنمويَّة، وتشمل: وحدة التنمية المحليَّة، ووحدة الإسكان وتنمية الموارد، ووحدة المبادرات الوطنيَّة والتطوع، ووحدة التمويل المتناهي الصغر، ووحدة المراكز الطبيَّة، ووحدة المشروعات الزراعيَّة، ومركز الخدمات الزراعيَّة، ووحدة إطسا وود، ووحدة مقرَّات التدريب، ووحدة الحوار، ووحدة دار الثقافة، بالإضافة إلى وحدة الإعلام والإنتاج الفنِّيّ.

بواسطة هذا التنوع في الوحدات والبرامج، استطاعت الهيئة أن توصِّل رسالتها التنمويَّة عبر خدماتها وبرامجها المختلفة إلى أكثر من أربعة ملايين مواطن مصريٍّ سنويًّا داخل القرى والمناطق العشوائيَّة والمحرومة في مُختَلَف المحافظات، دون تمييزٍ على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة.

ويتحقَّق هذا الأثر التنمويُّ الواسع بواسطة إقامة شراكات استراتيجيَّة متكاملة مع مؤسَّسات الدولة في مُختَلَف قطاعاتها، سواء الحكوميَّة أو منظَّمات المجتمع المدنيِّ أو القطاع الخاصّ، فضلًا عن الجامعات والمراكز البحثيَّة ووسائل الإعلام والمؤسَّسات الدينيَّة والقيادات المجتمعيَّة وغيرها من الجهات المعنيَّة، وذلك بهدف تعظيم الأثر، وتعزيز العائد التنمويِّ على الفئات المُستَهدَفة من المواطنين.

المحتويات

مقدِّمة	٣
تمهيد	٧
قضيَّة الأمن الغذائيّ	٩
قضيَّة التغيُّرات المناخيَّة والحفاظ على الموارد الطبيعيَّة	١٧
قضيَّة البطالة والتمكين الاقتصاديّ	٢٧
قضيَّة الشمول الماليّ	٣٥
قضيَّة مكافحة الأميَّة	٣٩
قضيَّة الإعاقة	٤٥
قضيَّة الأطفال المُعرَّضين للخطر	٥٣
قضيَّة مكافحة العمى الممكن تفاديه	٦١
قضايا الصحَّة العامَّة	٦٧
قضيَّة تنظيم الأسرة	٧٥
قضيَّة المساواة في النوع الاجتماعي ومناهضة كافة أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي	٨١
قضيَّة مناهضة ختان الإناث	٨٧
قضيَّة السكن الملائم	٩٣
قضيَّة الحماية الاجتماعيَّة	٩٩
قضيَّة مواجهة خطاب الكراهية	١٠٧
قضيَّة توفير منظومة قِيَمٍ ثقافيَّةٍ داعمةٍ لقضايا التنمية	١١٣
قضيَّة المواطنة	١١٩
قضيَّة العدالة الثقافيَّة	١٢٥
قضيَّة بناء الإنسان	١٣١
الشركاء	١٣٩

تمهيد

منذ تأسيسها في عام ١٩٥٠، جسّدت **الهيئةُ القبطيَّةُ الإنجيليَّةُ للخدمات الاجتماعيَّة (CEOSS)** نموذجًا رياديًّا في العمل التنمويِّ الشامل؛ إذ تبنّت قضايا المجتمع المصريِّ في أبعادها الإنسانيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة، مرتكزةً إلى الكرامة الإنسانيَّة، والمُواطَنة، والعدالة الاجتماعيَّة كركائز أساسيَّةٍ لرسالتها. وانطلاقًا من رؤيتها الهادفة إلى بناء مجتمعٍ عادلٍ وشاملٍ يُعلي من شأن الإنسان، سعت الهيئةُ عن طريق برامجها ومشروعاتها إلى معالجة القضايا التنمويَّة والقوميَّة ذات الأولويَّة، مساهمةً بذلك في تحقيق التنمية المستدامة على المستويات المحليَّة والوطنيَّة والإقليميَّة والدوليَّة.

وتهدف هذه الوثيقة إلى تقديم **توثيق تجربة الهيئة في تبنِّي القضايا القوميَّة**، عن طريق استعراض تجاربها العمليَّة التي تطوَّرت عبر الزمن، وإبراز مواقفها في مواجهة تحدِّيات التنمية المُستدامة باعتبارها أولويَّةً وطنيَّةً ومجتمعيَّة. كما تسلِّط الضوء على شراكتها الفاعلة مع الدولة والمجتمع، وتعكس التزامها الإستراتيجيَّ الراسخ بقضايا المجتمع في صُلب رسالتها الإنسانيَّة. ويتجلَّى هذا الالتزام في تنوُّع الملفَّات والقضايا التي تناولتها الهيئة، وقدرتها على التفاعل مع التحوُّلات المجتمعيَّة والاستجابة للمتغيِّرات، إضافةً إلى الأثر الإيجابيِّ لبرامجها ومشروعاتها في حياة الأفراد والمجتمعات، ممَّا يعزز مكانتها بصفتها مؤسسةً مدنيَّةً وطنيَّةً ذات امتدادٍ إقليميٍّ ودوليٍّ ومشاركةٍ مؤثِّرةٍ في القضايا التنمويَّة العالميَّة.

وتتناول الوثيقة تسع عشرة قضيَّةً تمثِّل أولويَّاتٍ رئيسةً في المشهد التنمويِّ والقوميّ، تبنَّتها الهيئة على مدار ٧٥ عامًا من أبرزها: الأمن الغذائيّ، التغيُّرات المناخيَّة، والبطالة، والتمكين الاقتصاديّ، والشمول الماليّ، ومكافحة الأميَّة، والتعليم، وقضايا الأطفال المُعرَّضين للخطر، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والإعاقة، ومكافحة العمى الممكن تفاديه، والصحَّة العامَّة، وتنظيم الأسرة، ومناهضة التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ، والسكن اللائق، والحماية الاجتماعيَّة، والمواطنة، ومواجهة خطاب الكراهية، والعدالة الثقافيَّة، وبناء الإنسان.

وتبرز الوثيقة اتِّساق دور الهيئة في هذه القضايا مع رسالتها المؤسسيَّة القائمة على تمكين الأفراد والمجتمعات، ودمج الفئات المهمَّشة ضمن مسار التنمية، بما يعزِّز من الكرامة الإنسانيَّة والعدالة والمواطنة. كما تعكس التزامها العميق برؤيتها الرامية إلى بناء مجتمعٍ يضمن الحقوق والحرِّيَّات من دون تمييز.

وعلى المستوى الوطنيّ، تؤكِّد الوثيقة اتِّساق جهود الهيئة مع توجُّهات الدولة المصريَّة، خاصَّةً رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجيَّات القطاعيَّة مثل الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لحقوق الإنسان، واستراتيجيَّة تمكين المرأة المصريَّة، والاستراتيجيَّة الوطنيَّة للتغيُّرات المناخيَّة ٢٠٥٠، والاستراتيجيَّة الوطنيَّة للسكَّان والتنمية (٢٠٢٣-٢٠٣٠)، والاستراتيجيَّة القوميَّة للصحَّة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، إضافةً إلى مساهمتها الفاعلة في مبادراتٍ قوميَّةٍ كبرى مثل «حياة كريمة». أما على الصعيد الدوليّ، فقد التزمت الهيئة بالأُطُر المرجعيَّة العالميَّة، وعلى رأسها أهداف التنمية المستدامة للأمم المتَّحدة (SDGs)، وأيضًا أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، واتفاقيَّات حقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من المواثيق التي تعزِّز مفهوم التنمية الشاملة والعادلة.

وإضافةً إلى كل هذا، تُمثِّل الوثيقة دعوةً مفتوحةً إلى تعزيز استمراريَّة التعاون والشراكات والتكامل بين جميع الأطراف الفاعلة، من أجل مواجهة التحدِّيات الراهنة والمُتوقَّعة، والمساهمة في بناء مستقبلٍ أكثر عدالة، وشمولًا، وإنسانيَّة.

قضيَّة
الأمن الغذائيّ

تُعدُّ قضيَّة الأمن الغذائيِّ من القضايا الاستراتيجيَّة ذات الأولويَّة القصوى في مصر، لما لها من تأثيرٍ مباشرٍ على الاستقرار الاقتصاديِّ والاجتماعيّ. ويقوم هذا المفهوم على أربعة أبعادٍ رئيسة: توفُّر الغذاء، سهولة الوصول إليه، استقراره على المدى الطويل، وسلامته وجودته. ومع الزيادة السكانيَّة المطردة، وتراجع الموارد الطبيعيَّة، خاصَّةً المياه، تواجه مصر تحدِّياتٍ كبيرةً في تحقيق الاكتفاء الذاتيّ، لا سيَّما في ظلِّ اعتمادها على استيراد سلعٍ أساسيَّةٍ مثل القمح، ممَّا يجعلها عرضةً لتقلُّبات الأسواق العالميَّة، مثل ارتفاع الأسعار وتعطُّل سلاسل الإمداد نتيجة الأزمات الدوليَّة كالحروب والتغيُّرات المناخيَّة.

وتولي الهيئةُ اهتمامًا خاصًا بدعم قضايا الأمن الغذائيِّ والنهوض بالقطاع الزراعيِّ. ويأتي هذا الاهتمامُ انطلاقًا من رؤيتها ورسالتها التنمويَّة والإنسانيَّة، التي تركِّز على تمكين المجتمعات، وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، خاصَّةً في المناطق الريفيَّة والأكثر احتياجًا. وتعكس مشروعات الهيئة رؤيتها الهادفة إلى بناء مجتمعاتٍ أكثر مرونةً واستدامة، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعيّ، ودعم الزراعة المُستَدَامة، وتمكين الفئات الضعيفة، ولا سيَّما المرأة الريفيَّة وصغار المزارعين، بما يسهم في تحسين سُبُل العيش، وتحقيق الأمن الغذائيِّ كأحد ركائز التنمية الشاملة.

تتَّسق جهود الهيئة في هذه القضيَّة مع التوجُّهات الوطنيَّة لمصر في النهوض بالقطاع الزراعيِّ وتحقيق الأمن الغذائيِّ والذى أقرَّه الدستور المصريُّ (المادة ٧٩)، التي تكفل حقَّ المواطنين في غذاءٍ صحيٍّ وكافٍ، ورؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع الأمن الغذائيَّ والزراعة المُستَدَامة ضمن محاورها الاقتصاديَّة والبيئيَّة، إلى جانب خطَّة الحكومة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، التي تركز على التوسُّع الزراعيِّ الأفقيِّ والرأسيّ، وتمكين صغار المزارعين، وتحسين سلاسل الإمداد، لتحقيق الاكتفاء الذاتيِّ وتقليل الفاتورة الاستيراديَّة.

أما على المستوى الدوليّ، فإن هذه الجهود تتَّسق بوضوح مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي وضعتها الأمم المتَّحدة، وخاصَّةً الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائيِّ والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المُستَدامة، وضمان وصول الغذاء للجميع. والهدف ٥: المتعلِّق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء. والهدف ١٣: المتعلِّق بالتصدِّي لتغيُّر المناخ وآثاره.

دور الهيئة في تبنِّي قضيَّة الأمن الغذائيِّ منذ تأسيسها حتى الآن

منذ تأسيسها، ساهمت الهيئة بدورٍ محوريٍّ في تعزيز الأمن الغذائيِّ من خلال تنوُّع برامجها ومشاريعها التنمويَّة التي استهدفت تنمية القطاع الزراعيّ، بوصفه القطاع الأساسيَّ المسؤول عن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجيّ. وقد تجسَّد هذا الدور في دعم الإنتاج الزراعيِّ والحيوانيِّ والداجنيِّ والسمكيّ، وتكاملت هذه المحاور تُجاه المساهمة في تحقيق أمنٍ غذائيٍّ شاملٍ ومُستدام. ومن أبرز الأدوار التي قامت بها الهيئة منذ تأسيسها ما يلي:

– في مجال الثروة المحصوليَّة

- **في عام ١٩٦٠:** بدأت جهود الهيئة في التنمية الزراعيَّة من خلال استصلاح ١٢٠٠ فدان من الأراضي الصحراويَّة بشرق النيل بمحافظة المنيا. بهدف تمليك الأرض للفقراء وتوفير مصادر دخلٍ مُستَدَامة. ضمن نموذجٍ تكامليٍّ بالتعاون مع الجهات الحكوميَّة المعنيَّة.
- **في خلال فترة السبعينيَّات والثمانينيَّات:** توسَّعت الهيئة في مجالات الإرشاد الزراعي وتحسين إنتاجيَّة المحاصيل،
- **في خلال فترة التسعينيَّات:** توسَّعت الهيئة في شَراكاتها مع وزارة الزراعة والمراكز البحثيَّة، وتبنَّت تنفيذ مشروعاتٍ زراعيَّةٍ لإنتاج محاصيل عالية الإنتاجيَّة، مثل القمح والذرة الشاميَّة، إضافةً إلى إدخال مفاهيم الزراعة النظيفة، وتقليل الاعتماد على الأسمدة الكيماويَّة، مع تنفيذ برامج لرفع الوعي بالممارسات الزراعيَّة الجيدة.

- **منذ بداية الألفيَّة وحتى الآن:** عزَّزت الهيئة توجُّهها نحو الزراعة المُستدَامة، ووسَّعت نطاق تدخُّلاتها من خلال البرامج والمشاريع الزراعيَّة في دعم قضيَّة الأمن الغذائي عبر مجالات الثروة الزراعيَّة والحيوانيَّة والداجنة والثروة السمكيَّة، **أبرزها:**

- تنفيذ مشاريع تنمويَّةٍ متكاملةٍ ركَّزت على الزراعة المُستدامة والنظُم الإيكولوجيَّة، ما يسهم في ضمان استمراريَّة الإنتاج الزراعيِّ وتلبية الاحتياجات الغذائيَّة على المدى الطويل.
- التوسُّع في زراعة ورفع إنتاجيَّة المحاصيل الاستراتيجيَّة كالقمح والذرة، والتي تُعد العمود الفقريَّ للأمن الغذائيِّ في مصر، وذلك عبر تطبيق ممارساتٍ زراعيَّةٍ مُحسّنة، وتطوير نماذج وحقولٍ إرشاديَّةٍ لتدريب صغار المزارعين على أُسُس الزراعة البيئيَّة المُستَدَامة، بما يحقِّق إنتاجًا غذائيًّا آمنًا وكافيًا.
- دعمت الهيئة نهج الزراعة النظيفة باعتباره أحد عناصر تعزيز الأمن الغذائيِّ الصحيّ، عن طريق تقليل استخدام الأسمدة الكيماويَّة والاعتماد على بدائل عضويَّة، مثل الكمبوست، ممَّا يحافظ على سلامة التربة وجودة الغذاء، ويقلِّل من الأضرار الصحيَّة والبيئيَّة.
- أنشأت الهيئة معامل لإنتاج الخمائر لتسريع عمليَّات التحلُّل اللاهوائيّ، وهو ما عزَّز إنتاج الكمبوست باعتباره سمادًا عضويًّا طبيعيًّا يُستخدم لتحسين التربة وزيادة خصوبتها، مما يرفع كفاءة الإنتاج الزراعيِّ ويسهم في استدامة الأمن الغذائيّ.
- الربط بين الزراعة والتغذية عبر تدريب النساء على إعداد وجباتٍ غذائيَّةٍ متوازنةٍ تعتمد على منتجاتٍ محليَّة، ما ساعد في تحسين التغذية على مستوى الأُسَر

الريفيَّة، وساهم في مواجهة مظاهر سوء التغذية ضمن رؤيةٍ شاملةٍ للأمن الغذائيّ.

- وفي عام ٢٠١٥، أطلقت الهيئة مركز الخدمات الزراعيَّة (Agri-Social Business Center)، والذي مَثَّل نقلةً نوعيَّةً في دعم صغار المزارعين، باعتبارهم «مستثمرين زراعيِّين» لا مُجرَّد مُنتِجين. ويقدِّم المركز حزمةً متكاملةً من الخدمات الزراعيَّة من خلال عدَّة مكوِّنات، أبرزها مكون **التسويق** الذي يعمل على زيادة دخل المزارعين من خلال خلق فرصٍ تسويقيَّة، وبناء علاقاتٍ تعاقديَّةٍ مع شركات التسويق الزراعيِّ ضمن منهجيَّة الزراعة التعاقديَّة، إلى جانب تقديم الدعم الفنيِّ وتوفير مستلزمات الإنتاج، بما يسهم في إنتاج محاصيل ذات جودةٍ عاليةٍ تلبِّي احتياجات السوق. كما تضمُّ منظومة المركز **محطَّة الفرز والتعبئة** تربط صغار المزارعين بسلاسل القيمة، عبر تجهيز المحاصيل وفق المواصفات المطلوبة، وتقليل الفاقد بعد الحصاد. ويساهم مكوِّن **الميكنة الزراعيَّة الحديثة** في رفع إنتاجيَّة الفدان من خلال تقليل تكلفة ووقت الريّ، وتحسين استخدام المياه، وزيادة الكثافة النباتيَّة بوحدة المساحة. أما **وحدة الغربلة**، فتركِّز على تعزيز القيمة الاقتصاديَّة للنباتات الطبيَّة والعطريَّة، من خلال

تجهيزها وفق معايير السوق، ممَّا يدعم فرص التسويق ويوفِّر مصدرَ دخلٍ إضافيًا. وتتكامل هذه المكوِّنات جميعًا في دعم الأمن الغذائيِّ عبر زيادة الإنتاج، وتحسين جودته، وتقليل الفاقد، وتعزيز دخول صغار المنتجين، بما يسهم في بناء منظومةٍ غذائيَّةٍ أكثر استقرارًا وشمولًا.

- إلى جانب ذلك، تقوم وحدة المشروعات الزراعيَّة بالهيئة بدورٍ مهمٍّ في تعزيز الإنتاج الزراعيِّ ودعم الأمن الغذائيّ؛ إذ أُنشِئت مزرعة الإسماعيليَّة على مساحة ١٣٠ فدانًا، بالإضافة إلى مزرعة البرنسات التي تنفِّذ نماذج الزراعة التحميليَّة لتعظيم الاستفادة من وحدة الفدان ورفع إنتاجيَّته. وتتبنَّى الوحدة أيضًا أساليب الزراعة النظيفة عبر الحدِّ من استخدام الكيماويَّات الزراعيَّة، بما يسهم في الحفاظ على سلامة البيئة وصحَّة المواطنين المستهلكين. بالإضافة إلى تنفيذ نموذجٍ للزراعات المحميَّة التي تتيح التوسُّع الرأسيَّ في إنتاج محاصيل الخضر خارجَ مواسمها الطبيعيَّة، مما يسهم في زيادة قيمته السوقيَّة.
- في خلال الفترة من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٥ نفَّذت الهيئة مبادرة «ازرع» تحت مظلَّة التحالف الوطنيِّ للعمل الأهليِّ التنمويّ، وذلك بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعيّ، ووزارة الزراعة. وأحدثت المبادرة نقلةً نوعيَّةً في دورها الوطنيِّ في دعم قضيَّة الأمن الغذائيّ؛ إذ تهدف إلى زيادة المساحات المزروعة من المحاصيل الاستراتيجيَّة، وعلى رأسها القمح، وتقليل الفاتورة الاستيراديَّة، وزياده دخل مئات الآلاف من صغار المزارعين من خلال توفير التقاوي المعتَمَدَة عالية الجودة. كما تسعى المبادرة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعيَّة، وتعزيز قدرة الفلاحين على

مواجهة التغيُّرات المناخيَّة، بما يعكس تكامل الجهود بين الدولة والمجتمع المدنيِّ لحماية الأمن الغذائيِّ المصريّ.

- **في مجال تحسين الثروة الحيوانيَّة والداجنة والسمكيَّة**

أولت الهيئة اهتمامًا كبيرًا بمجال تنمية الثروة الحيوانيَّة والداجنة؛ ففي سبعينيات القرن الماضي، أُدخلت صناعة تربية النحل إلى محافظة المنيا كخطوةٍ رائدةٍ في هذا المجال. وفي خلال فترة الثمانينيات، أنشأت الهيئة مزارع نموذجيَّةً لتربية وتسمين الماشية والثروة الداجنة، استهدفت من خلالها تحسين السلالات المحليَّة عبر إدخال أبقارٍ عالية الإنتاجيَّة، وتطبيق أساليب حديثةٍ مثل التلقيح الصناعيِّ لرفع كفاءة الإنتاج، وكذلك تصنيع الألبان ومنتجاتها، استخدمت كنماذج تعليميَّة لتدريب صغار الفلاحين. واستمرَّ هذا الدور في خلال التسعينيَّات وحتى اليوم، عن طريق توفير طلائق محسّنة من سلالات الأبقار، الأغنام، والماعز لمجموعات من المربِّين، مع اشتراط توجيهها لتحسين السلالات داخل القرى.

وتزامنًا مع ذلك، تم توفير سلالاتٍ عالية الإنتاجيَّة من الدواجن، إلى جانب دعم وتمكين صائدي الأسماك لزيادة إنتاجيَّتهم وضمان السلامة من خلال تطوير معارفهم ومهاراتهم وأدواتهم. شملت هذه الجهود أيضًا تنفيذ حظائر نموذجيَّة، وتنظيم برامج تدريبيَّةٍ وتوعويَّةٍ حول أساليب الرعاية والتغذية، بالإضافة إلى الحملات الوقائيَّة والعلاجيَّة، وتنفيذ برامج التحصينات البيطريَّة، بما يُسهم في زيادة وفرة البروتين الحيوانيِّ وضمان جودته وسلامته.

أبرز النقاط المضيئة

- توقيع بروتوكول تعاونٍ رباعيٍّ بين الهيئة ووزارة التضامن الاجتماعيّ، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والتحالف الوطنيِّ للعمل الأهليِّ التنمويّ، لإطلاق المرحلة الرابعة من مبادرة «ازرع»، وذلك في إطار جهود الدولة والمجتمع المدنيِّ لتحقيق الأمن الغذائيِّ ودعم المزارع المصريّ. ونجحت المبادرة على مدار ثلاثة مواسم زراعيَّة لمحصول القمح (٢٠٢٢/٢٠٢٣– ٢٠٢٤/٢٠٢٥) في دعم أكثر من ٥١٨,٠٠٠ من صغار المزارعين، لزراعة نحو ٧٨٤,٠٠٠ فدان. وأدَّت هذه الجهود إلى زيادة إنتاجيَّة الفدان الواحد بنحو ٤ أردب، ما أسفر عن إنتاج يتجاوز ٣ ملايين أردب، أي ما يعادل ٤,٧ مليون طنٍّ من القمح، وهو ما يُعَدُّ توسُّعًا رأسيًّا فعَّالًا يعادل ١٧٤,٠٠٠ فدان إضافيٍّ دون الحاجة لتوسُّعٍ أفقيّ.
- نجاح الهيئة في الإسهام في منظومةٍ شاملةٍ لتعزيز الأمن الغذائيِّ وسلامته، عن طريق تحسين الإنتاج الزراعيِّ والحيوانيّ، وتوفير الغذاء الكافي والآمن للمجتمعات الريفيَّة، مع الالتزام بتطبيق أنظمة الزراعة المُستَدامة والنُّظُم الإيكولوجيَّة، وتبنِّي ممارساتٍ زراعيَّةٍ صديقةٍ للبيئة.
- أسهمت الهيئة في زيادة دخل مئات الآلاف من صغار المزارعين ممَّن يملكون أو يديرون ثلاثة أفدنة فأقلّ، وذلك من خلال رفع الإنتاجيَّة وتقليل تكاليف الزراعة وتحسين جودة المحاصيل، ممَّا أتاح لهم دخول الأسواق الأكثر ربحيَّة، وتحقيق تحسُّنٍ ملموسٍ في مستوى المعيشة.
- تحوَّل الفلاح الصغير من متلقٍّ للدعم إلى مستثمرٍ نَشِط، قادرٍ على اتِّخاذ القرار داخل كياناتٍ تنظيميَّةٍ ديمقراطيَّة، وقد تجسَّد ذلك من خلال إنشاء روابط وجمعيَّاتٍ تعاونيَّةٍ للفلاحين في مختلف المحافظات.
- نجاح الهيئة في **تمكين النساء الريفيَّات** عن طريق دمجهنَّ في سلاسل الإنتاج والتسويق، وتوفير مشروعاتٍ زراعيَّةٍ تحقِّق الأمن الغذائيَّ ومدرَّةٍ للدخل، بما مكَّن المرأة من أداء دورٍ تنمويٍّ واجتماعيٍّ فعَّالٍ داخل مجتمعاتها.

- خلق نماذج ناجحةٍ للتكامل بين التنمية والبيئة، تعكس إمكانات الجمع بين الكفاءة الاقتصاديَّة والحفاظ على الموارد الطبيعيَّة في آنٍ واحد.
- امتدَّ تأثير الهيئة على نطاقٍ جغرافيٍّ واسع؛ إذ توسَّعت لتشمل ١٦ محافظةً في مصر، مؤكِّدةً بذلك نهجها في الانتشار والتأثير المجتمعيّ. كما نجحت في بناء شراكاتٍ تنمويَّةٍ متكاملةٍ مع مُختَلَف القطاعات، الحكوميَّة، والمدنيَّة، والخاصَّة، والمراكز البحثيَّة، وهو ما ساعد في حشد الجهود بشكلٍ مُنسَّقٍ نحو تحقيق أهداف الأمن الغذائيّ على المستوى الوطنيّ.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على الروابط الآتية:

https://ceoss-eg.org/annual-report/
https//:ceoss-eg.org/annual-report?/lang=en
https://ceoss-eg.org/agricultural-projects/
https://ceoss-eg.org/agricultural-projects/?lang=en
https://ceoss-eg.org/agrihub/
https://ceoss-eg.org/agrihub/?lang=en

- توقيع بروتوكول رباعي جديد لمبادرة «ازرع» لدعم صغار المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي في مصر
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=4109
https://is.gd/rLqo3n
- د/اندريا ذكي: نساهم بمشروع لزراعة مليون فدان قمح
https://youtu.be/mfQw8ujPhWs
- أهل بلدنا – الهيئة القبطية الإنجيلية تنظم قافلة بيطرية لدعم المزارعين والمربين ضمن مبادرة «ازرع (تقرير فديو)
https://www.youtube.com/watch?v=hvbk-jEa13A
https://www.elwatannews.com/news/details/7379434
- الهيئة الإنجيلية تحقق نجاحًا في نموذج الزراعة التعاقدية بصعيد مصر
https//:www.almasryalyoum.com/news/details2685250/
- الهيئة الإنجيلية تعقد جلسات لنقل الممارسات الجيدة للمجتمعات الريفية
https//:www.gomhuriaonline.com/Gomhuria.1359171/html?srsltid=AfmBOop-DJ-N7_IyOPmJxJKlXVTo8kb3nyis63mSCEIGD77OfqX1P36e
- الهيئة القبطية الإنجيلية عضو التحالف الوطني للعمل الأهلي تسلم عدد من المشروعات الزراعية
https//:www.youtube.com/watch?v=RE93BmVTR30
- فيلم صباح الخير
https://youtu.be/CRg_xznsi2k?list=PLyvIl1KGnpdZkmgHrUVW75qLuruzE1dYR&t=1183

قضايا
البيئة والتغيُّرات المناخيَّة والحفاظ على الموارد الطبيعيَّة

تُعَدُّ القضايا البيئيَّة والتغيُّرات المناخيَّة واستنزاف الموارد الطبيعيَّة من أبرز التحدِّيات التي تواجه العالم اليوم، سواءٌ على الصعيد المحليِّ أو الدوليّ؛ فقد أدَّت الظواهر المناخيَّة المتزايدة، كارتفاع درجات الحرارة، وتغيُّر أنماط الأمطار، وازدياد الكوارث البيئيَّة، إلى إبراز الآثار المباشرة للاحتباس الحراريِّ الناتج عن النشاط البشريّ، وعلى رأسه انبعاثات الغازات الدفيئة. كذلك لم تَعُد البيئة مجرَّد شأنٍ متعلِّقٍ بالنظافة أو إدارة المخلَّفات، بل أصبحت قضيَّةً ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائيّ، والعدالة المناخيَّة، والإدارة الرشيدة للموارد، واستقرار المجتمعات، بما يجعل التعامل معها مسؤوليَّةً جماعيَّةً تتطلَّب تكامل الأدوار بين الدولة والمجتمع المدنيِّ والقطاع الخاصّ.

وانطلاقًا من رسالتها، اعتمدت الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة منذ تأسيسها رؤيةً تنمويَّةً متكاملة، جعلت من البُعد البيئيِّ محورًا رئيسًا في تدخُّلاتها وبرامجها. وقد جسَّدت ذلك عبر إدماج القضايا البيئيَّة والمناخيَّة في صُلب مشروعاتها التي تغطِّي قطاعاتٍ متعدِّدة، منها الزراعة، والصحَّة، والتنمية الريفيَّة، والوعي المجتمعيّ، سعيًا لتحقيق تنميةٍ شاملةٍ تُراعي التوازن بين الإنسان والبيئة.

وتتَّسق جهود الهيئة في هذا المجال مع التوجُّهات الوطنيَّة للدولة المصريَّة، وخاصَّةً مع **الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لتغيُّر المناخ ٢٠٥٠**، التي أُطلقت كخريطة طريقٍ للتحوُّل نحو اقتصادٍ أخضر منخفض الانبعاثات، يعزِّز من مرونة المجتمعات في مواجهة التغيُّر المناخيّ. وتتَّسق الجهود أيضًا مع **رؤية مصر ٢٠٣٠**، التي تدمج البُعد البيئيَّ في كافة محاور التنمية، وتدعو إلى الاستخدام المستدام للموارد، وتحسين جودة الهواء والمياه، والحدِّ من التلوُّث، بما يعكس التزامًا مشتركًا بتحقيق أهداف الاستدامة البيئيَّة. أمَّا على المستوى الدوليّ، فإن عمل الهيئة يتكامل بوضوح مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، وخاصَّةً الهدف ١٣: العمل المناخي (Climate Action)، والهدف

١١: مدنٌ ومجتمعاتٌ محليَّةٌ مستدامة، والهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والهدف ١٥: الحياة في البر (الحفاظ على النُّظُم البيئيَّة والتنوع البيولوجيّ).

دور الهيئة في مواجهة القضايا البيئيَّة والمناخيَّة والحفاظ على الموارد الطبيعيَّة

- بدأت الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة دورها في القضايا البيئيَّة والحفاظ على الموارد الطبيعيَّة منذ الخمسينيَّات والستينيَّات، فركَّزت على مشروعات الاستصلاح الزراعيِّ مع تطبيق تقنياتٍ تهدف إلى الحفاظ على الأراضي الزراعيَّة من التصحُّر وترشيد استخدام الموارد المائيَّة.
- في السبعينيَّات والثمانينيَّات، ومع توسُّع برامجها الصحِّيَّة والاقتصاديَّة، أدخلت الهيئة البُعد البيئيَّ في عملها عن طريق ربط مفاهيم النظافة العامَّة بالصحَّة المجتمعيَّة، ونفَّذت حملات توعيةٍ في المجتمعات الريفيَّة، شملت النظافة الشخصيَّة وإدارة المُخلّفات المنزليَّة.
- شهدت فترة التسعينيَّات تحولًا نوعيًا نحو الزراعة العضويَّة؛ فدعمت الهيئة الفلاحين في تقليل الاعتماد على الأسمدة الكيميائيَّة، وطبقت نُظُم إدارةٍ بيئيَّةٍ مستدامةٍ للمُخلَّفات الزراعيَّة، كما أدخلت تقنياتٍ صديقةً للبيئة مثل السخَّانات الشمسيَّة والبيوجاز، كما توسَّعت في برامج التشجير داخل الشوارع والمؤسسات، بهدف زياده المساحات الخضراء والحدِّ من الانبعاثات الكربونيَّة. ويعاون على تحقيق ذلك امتلاك الهيئة لمشتلٍ يوفِّر أصنافًا عالية الجودة من الشتلات التي تورَّد لكافة أنحاء الجمهوريَّة.

- في عام ٢٠٠٤، أطلقت

الهيئة مشروعًا متكاملًا لتحسين البيئة الحضريَّة بحيِّ غرب المنيا بالشراكة مع محافظة المنيا، ركَّز على إدارة المُخلَّفات الصلبة، وتحسين بيئة السكن، والصحَّة العامَّة، مع تعزيز وعي السكان ومشاركتهم البيئيَّة. وساهم المشروع بشكلٍ مباشرٍ في منع الحرق العشوائيِّ للمخلَّفات، ممَّا أدَّى إلى تقليل الانبعاثات الكربونيَّة التي تُعَدُّ من أبرز مسبِّبات التغيُّر المناخيّ. واستكمالًا لهذا النهج، تعتزم الهيئة في عام ٢٠٢٥ إطلاق مشروعٍ جديدٍ يهدف إلى تعزيز قُدرات ١٤ جمعيَّةً أهليَّةً في محافظات: قنا، أسيوط، الغربيَّة، لتمكينها من تنفيذ مبادراتٍ محليَّةٍ لإدارة المخلفات الصلبة والزراعيَّة، بما يساهم في حماية البيئة والحدِّ من الآثار السلبيَّة للتغيُّر المناخيِّ على المستوى المحليّ.

- كما امتدَّ عمل الهيئة إلى المجال الاقتصاديِّ عن طريق دعم مشروعاتٍ صديقةٍ للبيئة، شملت تطوير أفران الفخار للحدِّ من الانبعاثات الكربونيَّة، وتدريب الشباب على إنشاء مشاريع تعتمد على مبادئ الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- وتولي الهيئة أهميَّةً خاصَّةً لرفع الوعي وتغيير الثقافة السائدة فيما يتعلق بالقضايا البيئيَّة. وفي هذا الإطار، قام منتدى حوار الثقافات بإدراج قضيَّة التغيُّرات المناخيَّة ضمن الموضوعات التدريبيَّة في برنامج بناء قدرات القيادات الوسيطة، مع التركيز على العلاقة بين الدين والتغيُّر المناخيّ، وكذلك تأثير التغيُّرات المناخيَّة وإدارة الموارد الطبيعيَّة على السلام المجتمعيّ.
- وفي إطار تبنِّي الهيئة لقضيَّة التغيرات المناخيَّة والحفاظ على الموارد الطبيعيَّة، وخاصَّةً ارتباطها الوثيق بالتنمية الزراعيَّة، ركّزت الهيئة على بناء قدرات المجتمعات المحليَّة -أفرادًا ومؤسَّسات- عن طريق منهجيَّةٍ متكاملةٍ تهدف إلى تعزيز المرونة المجتمعيَّة في مواجهة المخاطر المناخيَّة. وقد تجسَّدت هذه المنهجيَّة **في خمسة محاور رئيسة هي:**

- **المحور الأول: رصد التغيرات المناخيَّة؛** إذ أنشأت الهيئة أربع محطَّاتٍ أوتوماتيكيَّةٍ في محافظات القليوبية والفيوم والمنيا وبني سويف لقياس المتغيِّرات المناخيَّة (الحرارة، الرطوبة، الأمطار... وغيرها)، بهدف تحويل هذه البيانات إلى معلوماتٍ

فنيَّة تُقدَّم لصغار المزارعين عبر وسائل الإرشاد المختلفة لدعم قدرتهم على التكيُّف.

- **المحور الثاني: الاستخدام المستدام للموارد الزراعيَّة؛** ففي ظلِّ ندرة المياه، وفَّرت الهيئة للمزارعين نماذج حديثةً للريّ، مثل الريِّ بالتنقيط، بهدف تقليل الهدر المائيّ، وحماية التربة من التدهور، والحدِّ من انتشار الأمراض النباتيَّة الناتجة عن الري بالغمر. كما تعاونت مع وزارتي الزراعة والريِّ وجهاز استصلاح الأراضي، لتطهير قنوات الريّ، بما يُسهم في تعزيز كفاءتها. وشملت التدخُّلات أيضًا دعم التربة بالأسمدة والمُحسِّنات، وتوفير أصنافٍ زراعيَّةٍ مقاومةٍ للتغيُّرات المناخيَّة، وتدوير المُخلَّفات الزراعيَّة والحيوانيَّة لإنتاج الكمبوست، إلى جانب نشر الوعي بالممارسات الزراعيَّة الجيدة. وحرصت الهيئة على تطبيق هذه النماذج والممارسات في مشروعاتها الزراعيَّة، مثل مزرعة الإسماعيليَّة ومزرعة البرنسات.
- **المحور الثالث: الإرشاد الزراعيُّ الرقميّ؛** إذ طوّرت الهيئة تطبيق «المرشد الذكيّ»، وهو أول تطبيقٍ تفاعليٍّ يقدِّم ١٦ برنامجًا فنيًّا لمحاصيل متنوِّعة، مُعتَمِدًا على بيانات المحطَّات المناخيَّة لتوفير إرشاداتٍ دقيقة. كما يزوِّد المستخدمين بمعلوماتٍ حول معايير شهادات الجودة، والخدمات الزراعيَّة، والفرص التسويقيَّة.
- **المحور الرابع: تعزيز الوعي المجتمعي بالحفاظ على الموارد الطبيعيَّة؛** ويُنفَّذ هذا المحور من خلال إطلاق حملات توعيةٍ بالتعاون مع عددٍ من الجامعات، مثل جامعة المنيا وجامعة بنها، وكذلك مركز معلومات المناخ بوزارة الزراعة.
- كما شملت الجهود مبادراتٍ من القادة الدينيِّين، تناولوا فيها شرح النصوص الدينيَّة الإسلاميَّة والمسيحيَّة التي تُبرز أهميَّة الحفاظ على البيئة باعتبارها خليقة الله. بالإضافة إلى ذلك، أُطلِقَت مبادراتٌ توعويَّةٌ داخل المدارس والجامعات، وفي أماكن تجمُّع المواطنين، مثل شركات المياه والوحدات الصحيَّة، وغيرها من المرافق المجتمعيَّة، بهدف نشر ثقافة الاستدامة البيئيَّة والحفاظ على الموارد الطبيعيَّة.

- **المحور الخامس: بناء الشراكات الاستراتيجيَّة** مع عديدٍ من مؤسَّسات الدولة

لحشد الجهود المُشتَرَكة والتكامل في تبنِّي تلك القضايا، وفي ضوء ذلك، وقَّعت الهيئة بروتوكول تعاونٍ مع وزارة البيئة المصريَّة لدعم الإدارة البيئيَّة المتكاملة وضمان بيئةٍ صحيَّة. يركِّز البروتوكول على دمج البُعد البيئيِّ في المشروعات التنمويَّة، ورفع الوعي البيئيّ، وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكوميَّة وغير الحكوميَّة، لمواجهة آثار التغيُّرات المناخيَّة، والحفاظ على الموارد الطبيعيَّة مع التأكيد على إدماج قضايا النوع الاجتماعيِّ وتفعيل دور المرأة والشباب في الخطط البيئيَّة.

- كما عُقِدت أيضًا حلقاتٌ استشاريَّةٌ ومؤتمراتٌ ضمَّت قادة الفكر والبرلمانيِّين وصُنَّاع القرار، وذلك لبحث قضايا التغيُّر المناخيِّ واستعراض آليَّات التعامل معها والتكيُّف مع آثارها.

وفي نقلة نوعية لتطور دور الهيئة في تبنّي قضية التغيرات المناخية، تم تسجيل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية كمؤسسة مراقبة معتمدة لدى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) ، مما منحها الحق في المشاركة الرسمية في مؤتمرات المناخ العالمية كمراقب معتمد داخل المنطقة الزرقاء. وجاء هذا الاعتماد استنادًا إلى السجل الطويل للهيئة في العمل التنموي، لا سيما في مجالات الزراعة والبيئة والتغيرات المناخية، ليُعد

خطوة استراتيجية رسخت حضور الهيئة على الساحة الدولية في مجال العمل المناخي.

ويبرز الجزء التالي تطور المشاركة في قمم المناخ (Conference of the Parties – COP).

١- المشاركة الأولى – قمة COP27 شرم الشيخ، ٢٠٢٢

بدأت مشاركة الهيئة في قمم المناخ مع قمة COP27 بمدينة شرم الشيخ عام ٢٠٢٢ في المنطقة الخضراء، عرضت فيه أنشطتها وخبراتها المرتبطة بالتغيرات المناخية. كما نظمت خمس حلقات نقاشية تناولت موضوعات:

- المواطنة البيئية.
- صغار المزارعين والمرونة في مواجهة التكيُّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
- الإسكان القادر على المتانة في مواجهة تغير المناخ.
- دور البيئة في تعزيز السلام المجتمعي.
- تحديات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة تغير المناخ.

٢- التقدُّم للحصول على عضوية المراقب المعتمد (٢٠٢٢)

في العام نفسه، تقدمت الهيئة بطلب رسمي للحصول على عضوية المراقب المعتمد لدى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية (UNFCCC) وقد استند الطلب إلى سجل الهيئة الحافل بالأنشطة والبرامج في مجالات الزراعة والتنمية الاقتصادية ومعالجة المخلفات الصلبة والبيئة، إضافة إلى توافق توجهاتها مع سياسات الدولة المصرية في التعامل مع التغيرات المناخية، كما ورد في المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) التي تلتزم بها الدولة المصرية أمام الـ UNFCCC

٣- الاعتماد الرسمي والمشاركة الموسعة- قمة COP28 دبي، ٢٠٢٣

في عام ٢٠٢٣، ومع انطلاق قمة المناخ COP28 في مدينة دبي، تم اعتماد الهيئة رسميًا كعضو مراقب من سكرتارية الـ UNFCCC، مما أتاح لها تشكيل وفد رسمي للمشاركة في فعاليات المنطقة الزرقاء وتنظيم أنشطتها بها. وفي العام ذاته، وبالشراكة مع Bread for the World بألمانيا، شاركت الهيئة

في ندوة بجناح الإيمان (Faith Pavilion) بعنوان: «تعزيز التنمية التقنية وجهود الأديان للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تؤثر على الأمن الغذائي – دراسة حالة من مصر».

٤- التوسع الدولي في المشاركة- قمة COP29 باكو، أذربيجان، ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، توسعت مشاركة الهيئة في قمة المناخ COP29 كهيئة مراقبة معتمدة داخل المنطقة الزرقاء، من خلال تنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، أبرزها:

- فعالية في جناح جامعة الدول العربية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل التغيرات المناخية، بالشراكة مع هيئة دياكونيا- السويد .
- فعالية في المنطقة الرسمية للـ UNFCCCحول المبادرات المحلية للتكيف مع التغيرات المناخية، بالشراكة مع Act Alliance ، Bread for the World
- فعالية في جناح الإيمان (Faith Pavilion) حول أنظمة الغذاء العادل والأمن الغذائي على المستوى المحلي، بدعوة من Bread for the World.

الوطن

الآن

نتيجة الثانوية العامة 2025 على بوابة الوطن

الهيئة القبطية الإنجيلية تشارك في قمة المناخ «COP 29» بأذربيجان

أبرز النقاط المضيئة

- سُجِّلت الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة مؤسَّسةً مُراقِبةً مُعتَمَدةً لدى الاتفاقيَّة الإطاريَّة للأمم المتَّحدة بشأن تغيُّر المناخ (UNFCCC)، وهو ما منحها الحقَّ في المشاركة الرسميَّة في مؤتمرات المناخ العالميَّة كمراقِبٍ مُعتَمَدٍ داخل المنطقة الزرقاء.

- **إنتاج مجموعةٍ متنوِّعةٍ من أدوات المعرفة والتوعية** التي تسلِّط الضوء على العلاقة بين **الدين والثقافة** وقضايا التغيُّر المناخيّ، بالإضافة إلى طرح **مفاهيم جديدةٍ** مثل «المواطنة البيئيَّة».
- تطوير **خطابٍ دينيٍّ معاصرٍ** يقدِّم تفسيرًا للنصوص الدينيَّة المتعلِّقة بالبيئة، ويؤكِّد على دور الإنسان في **الحفاظ على خليقة الله**. وقد استُخدِم هذا الخطاب في عديدٍ من **المؤسَّسات الدينيَّة الإسلاميَّة والمسيحيَّة**، ممَّا أسهم إسهامًا ملموسًا في **رفع مستوى الوعي البيئيّ**، خاصَّةً في المجتمعات المحليَّة، نظرًا للتأثير الكبير الذي يتمتَّع به القادة الدينيُّون في هذه السياقات.

- توقيع بروتوكول تعاون مع وزاره البيئة استهدف دعم العمل البيئيّ، والتنسيق لنشر الوعي البيئيِّ لدى الأفراد بكافة القضايا البيئيَّة، وخاصَّةً قضيَّة تغيُّر المناخ، على مستوى محافظات الجمهوريَّة.
- – إطلاق عددٍ من المبادرات والبرامج التدريبيَّة بالتعاون مع الجامعات المصريَّة: منها مبادرة «طلَّابنا أبطال التغيير»: ونفِّذت بالتعاون مع كليَّة الزراعة بمشتهر– جامعة بنها، وتهدف إلى تأهيل الطلاب الجامعيِّين ليكونوا قادرين على نشر الوعي حول التغيرات المناخيَّة، وآثارها، وسُبُل التكيُّف معها، كما أُطلِقَ برنامجٌ تدريبيٌّ بالتعاون مع مركز الابتكار وريادة الأعمال– جامعة المنيا: استهدف تأهيل الكوادر المجتمعيَّة في ثماني محافظاتٍ من صعيد مصر لتنفيذ حملات توعيةٍ تركِّز على الحفاظ على الموارد الطبيعيَّة، وترشيد استهلاك المياه، والتكيُّف مع التغيُّرات المناخيَّة.

- تمكَّنت الهيئة من دمج البعد البيئيِّ في مختلف قطاعات التنمية، مثل الزراعة

والصحَّة والتعليم، ليصبح العمل البيئيُّ جزءًا لا يتجزَّأ من منظومةٍ تنمويَّةٍ شاملة، ترتكز على العدالة البيئيَّة والاجتماعيَّة باعتبارها مدخلًا للتنمية المستدامة.

- أسهمت تدخُّلات الهيئة في تعزيز قدرة المجتمعات الريفيَّة على التكيُّف مع التغيُّرات المناخيَّة، من خلال تمكين الفئات المُستَهدَفة -خاصَّةً صغار المزارعين- من استخدام أدواتٍ معرفيَّةٍ مستندةٍ إلى بياناتٍ حقيقيَّة.
- تقليل استهلاك المياه بعد اتِّباع طرق الريِّ بالتنقيط بنسبةٍ تتخطَّى ٣٠٪ عن الريِّ بالغمر.
- حقَّقت الجمعيَّاتُ الأهليَّةُ المشارِكةُ نقلةً نوعيَّةً في قدراتها المؤسسيَّة؛ إذ أصبحت أكثر كفاءةً في تصميم المبادرات البيئيَّة وتنفيذها وإدارتها، بفضل بناء قدراتها الفنيَّة والإداريَّة، مما أتاح لها العمل باستقلاليَّةٍ وتأثيرٍ أكبر داخل مجتمعاتها.
- أدى العمل المجتمعيُّ المستمرُّ إلى تحسُّنٍ ملحوظٍ في سلوك الأفراد تجاه البيئة، إذ تمَّ ترسيخ ممارساتٍ إيجابيَّةٍ في مجالات النظافة، والتعامل مع الموارد، وإدارة المُخلَّفات، مما ساعد في خلق وعيٍ بيئيٍّ جماعيٍّ انعكس على الحياة اليوميَّة للأُسَر في المجتمعات المُستَهدَفة.
- نجحت الهيئة في توطين نماذج التكنولوجيا البيئيَّة المناسبة، مثل البيوجاز والسخانات الشمسيَّة، داخل السياق الريفيّ، وهو ما ساهم في نشر حلولٍ منخفضة التكلفة وفعَّالةٍ بيئيًا، وقابلةٍ للتكرار، ومبنيَّةٍ على موارد محليَّة.
- أسهمت المبادرات الاقتصاديَّة في فتح فرصٍ جديدةٍ للاقتصاد الأخضر على المستوى المحليّ، من خلال دعم مشروعاتٍ صديقةٍ للبيئة يقودها الشباب والنساء، بما ساعد على التمكين الاقتصاديِّ المتكامل مع الاستدامة البيئيَّة.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطِّلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/

https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- بوابة الأهرام: الهيئة الإنجيلية توقع بروتوكول تعاون لدعم العمل البيئي بكافة المحافظات |صور

https://gate.ahram.org.eg/News/3549887.aspx

- الوطن: الهيئة الإنجيلية تنفذ مبادرة لتوعية المزارعين في أسيوط بأثر التغيرات المناخية

https//:www.elwatannews.com/news/details7415013/

- اليوم السابع: «طلابنا أبطال التغير».. مبادرة الهيئة الإنجيلية و«زراعة بنها» للحفاظ على الموارد الطبيعة
https://is.gd/qrSwPV
- جامعة المنيا تُطلق فعاليات حملة « الحفاظ على الموارد الطبيعية فى ظل التغيرات المناخية» بالشراكة مع الهيئة القبطية
http//:www.minia.edu.eg/minia/desofnew.aspx?new_id769084=
- المرشد الذكي».. تطبيق إلكتروني تفاعلي يمكّن الفلاح من مواجهة التغيرات المناخية
https//:www.youtube.com/watch?v=ew1dNW6jNAY

• COP 28 – 29 -
https://www.youtube.com/live/YBKF_9HTcc0?si=Jc73ch3KoVFF2-0L
https://www.facebook.com/share/p/PtjzWLmUuT4566FS/?mibextid=WC7FNe

• Look at this post on Facebook
https://www.facebook.com/share/B6C3FAQzazjjq8yo/?mibextid=WC7FNe

• Look at this post on Facebook
https://www.facebook.com/share/p/19YGmZdiqe/
https://www.facebook.com/share/p/piVgQCcNG8joxgYP/?mibextid=WC7FNe
Faith Pavilion full event recording:
https://www.faithpavilion.com/Session/Index/72

قضية
البطالة والتمكين الاقتصاديّ

تُعدُّ البطالة والتمكين الاقتصاديُّ من القضايا المحوريَّة في تحقيق التنمية المستدامة، لما لهما من تأثيرٍ عميق على جودة الحياة والنمو الاقتصاديّ. ولا تقتصر تداعياتهما على الجانب الاقتصاديِّ فقط، بل تمتدُّ إلى الأبعاد الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، خاصَّةً عند التعامل مع الفئات الأكثر هشاشةً وتهميشًا، مثل الشباب، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين غالبًا ما يُواجهون تحدِّياتٍ تَحُول دون اندماجهم الكامل في المنظومة الاقتصاديَّة.

وتنطلق جهود الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة في هذه القضيَّة من رؤية شاملة تضع الإنسان في جوهر العمليَّة التنمويَّة، وتتعامل مع التمكين الاقتصاديِّ ليس باعتباره غايةً في ذاته، بل مدخلًا جوهريًّا لإعادة إنتاج الإنسان الحرّ، المُنتِج، والمسؤول. تبنَّت الهيئة هذه القضيَّة باعتبارها أحد الأركان الأساسيَّة للعدالة الاجتماعيَّة، فعملت على إطلاق برامج ومبادراتٍ ترتكز إلى التمكين الفعليِّ والاستثمار في رأس المال البشريّ، مع التركيز على بناءِ القدرات، وتوفير الأدوات اللازمة للانخراط في الاقتصاد الرسميّ، وتعزيز ثقافة العمل وريادة الأعمال.

- **وتأتي تدخُّلات الهيئة مُتَّسقةً مع التوجُّهات الوطنيَّة للدولة المصريَّة**، وفي مقدمتها رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تؤكِّد على أهميَّة التمكين الاقتصاديِّ كوسيلةٍ لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، وتدعو إلى التوسُّع في المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص عملٍ لائقة، خاصَّةً للفئات الأكثر احتياجًا. كما تتكامل هذه الجهود مع الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لتمكين المرأة، والاستراتيجيَّة الوطنيَّة للشباب، اللتين تمثِّلان إطارًا مرجعيًّا لدعم فئاتٍ طالما عانت من التهميش في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك تتوافق مع اهتمام الدولة المصريَّة بقضيَّة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ومع إصدار رئيس جمهوريَّة مصر العربيَّة القرار رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم سوق التمويل المتناهي الصغر والمُعدَّل رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠.

أما على المستوى الدوليّ، فتتَّسق جهود الهيئة مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتَّحدة، وتحديدًا: الهدف الأول: القضاء على الفقر، والهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف الثامن: تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصاديّ.

دور الهيئة القبطيَّة الانجيليَّة في تبنى قضايا التمكين الاقتصاديِّ ومواجهة البطالة

منذ أوائل الثمانينيَّات، تبنَّت الهيئة من خلال وحدة التنمية نهجًا عمليًا واستباقيًا في مواجهة البطالة، والتمكين الاقتصاديّ، واعتمد هذا النهج على تطبيق مجموعة من استراتيجيَّات التدخُّل التي تُطوَّر عبر الفترات الزمنيَّة المختلفة شملت الآتي:

- منذ تأسيسها، وضعت الهيئة قضيَّة البطالة على رأس أولويَّاتها، وتطوَّرت تدخُّلاتها عبر الزمن من برامج التدريب المهنيِّ البسيطة إلى نماذج متقدِّمة من التمويل المتناهي الصغر منذ عام ١٩٨٣ استهدفت خلق فرص عمل جديدة وتطوير المشاريع القائمة منها والمحافظة عليها، وذلك بهدف تحسين نوعيَّة حياتهم.
- **منذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن**، شهدت جهود الهيئة التنمويَّة انطلاق **برامج ومشروعات أكثر تخصُّصًا** لمواجهة البطالة وتعزيز التمكين الاقتصاديِّ للشباب من الجنسين والسيِّدات، بهدف **تمكينهم من الحصول على فرص عمل لائقة وزيادة دخولهم بما يضمن لهم حياةً كريمة**، إلى جانب **بناء بيئة مجتمعيَّة أكثر متانةً ومرونةً** تُعزِّز فرص النمو الاقتصاديِّ الشامل والمستدام في المجتمعات الفقيرة والمُهمَّشة. وقد شملت هذه الجهود برامج وتدخلات محوريَّة مثل:
  - **برامج التدريب الإداريّ**: التي تؤهِّل الشباب لدخول سوق العمل عن طريق تطوير مهاراتهم الإداريَّة والتنظيميَّة بما يتوافق مع مُتطلَّبات سوق العمل.
  - **برامج التدريب الحِرفيِّ والمهنيّ**: والتي تهدف إلى إكساب المتدرِّبين مهاراتٍ

عمليَّةٍ وتقنيَّةٍ تتماشى مع احتياجات السوق، وتتيح فرص العمل في قطاعاتٍ متنوِّعة.

- **التوظيف المباشر**: عبر الربط الفعّال بين الشباب وفرص العمل المتاحة من خلال **شراكاتٍ مع القطاع الخاصّ**، وتأسيس وتشغيل **مراكز تكنولوجيَّةٍ ومراكز توظيف** داخل المنظمات الأهليَّة الشريكة بمناطق العمل، وتنظيم **معارض وملتقيات توظيف** بالتعاون مع كُبرى شركات القطاع الخاصِّ لتيسير وصول الشباب من الجنسَيْن إلى فُرَص العمل المتاحة.
- **تقديم خدمات تطوير ريادة الأعمال**: تستهدف الشباب من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، وفي هذا الإطار أسَّست الهيئة **وحدةً مركزيَّةً لتطوير خدمات ريادة الأعمال** داخل الهيئة، تتبعها ١٢ **وحدةً فرعيَّةً** بمناطق العمل بالمحافظات تقدم خدمات غير ماليَّة، ودعمًا فنيًّا وقانونيًّا، إلى جانب تشجيع الشباب ورواد الأعمال على إطلاق مشروعاتٍ مُبتَكَرةٍ تُعزِّز من **استخدام التكنولوجيا والتحول الرقميّ**، وتسهم في التوجُّه نحوً **الاقتصاد الأخضر**.
- دعمت الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة **إدماج النساء العاملات**

في القطاع غير الرسميِّ عبر مساعدتهنَّ في تسجيل مشروعاتهنَّ والحصول على رخص مزاولة المهنة، مما عزَّز من حمايتهنَّ القانونيَّة والاجتماعيَّة ورفع من كفاءتهنَّ الاقتصاديَّة. وأسهمت الهيئة في إنشاء ٣٠ وحدةً إنتاجيَّةً تقودها النساء داخل المجتمعات المحليَّة، ما أَحدَثَ نقلةً نوعيَّةً في تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصاديَّة.

- وعلى مستوى السياسات، قادت الهيئة -بالتعاون مع مُنظَّمات المجتمع المدنيِّ وشركاء محليِّين- جهودًا مُناصِرةً لإقرار مشروع قانونٍ لحماية العاملات بالمنازل، بالتوازي مع مناقشاتٍ رسميَّةٍ لوزارة العمل ووزارة التضامن لمسودة «قانون العمالة المنزليَّة». يهدف هذا التوجُّه إلى تقنين أوضاع النساء العاملات وتوفير عقود عملٍ نموذجيَّة، وتأمينٍ صحيٍّ واجتماعيّ، بما يضمن حقوق هذه الفئة وفق المعايير الدوليَّة. وقد دعمت حملة «نريد قانون يحمينا» هذه الجهود من خلال جمع البيانات، وحشد دعم برلمانيٍّ ومجتمعيٍّ واسعٍ لتقديم تشريعٍ متكاملٍ يعزِّز من الحمايةٍ القانونيَّة والاقتصاديَّة للنساء العاملات في هذا القطاع.

- في سياق متَّصل، توجَّهت

الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة **نحو تمكين المرأة الريفيَّة اقتصاديًا وتعزيز مشاركتها الإنتاجيَّة**، باعتباره مدخلاً أساسيًّا لدعم دخل الأسرة وتحقيق التنمية المحليَّة المستدامة. وعملت الهيئة على إتاحة فرص عمل لائقة للنساء في سلاسل القيمة الزراعيَّة، لا سيَّما في مجالات خدمات ما بعد الحصاد، مثل الفرز والتعبئة والتغليف، بما يضمن دمجهنَّ في العمليَّة الاقتصاديَّة بفاعليَّة. إلى جانب ذلك، دعمت الهيئة النساء الريفيَّات في تنفيذ مشروعات زراعيَّة تُسهم في تعزيز الأمن الغذائيّ، ومُدرَّة للدخل، مع تزويدهنَّ بالمعارف والمهارات التقنيَّة والإداريَّة التي تؤهِّلهنَّ لإدارة مشروعاتهنَّ باستقلاليَّة.

وساهم هذا التمكين في رفع قدرتهنَّ على المشاركة الاقتصاديَّة وتحسين مستواهنَّ المعيشيّ، بما يرسِّخ دور المرأة الريفيَّة باعتبارها عنصرًا فاعلاً في الاقتصاد المحليّ.

- في عام ٢٠٠٠، شهدت الهيئة نقلةً نوعيَّةً في مجال التمكين الاقتصاديّ؛ فتحوَّل برنامج المشروعات الصغيرة إلى وحدة مستقلَّة تُدار بفريق متخصِّص، ممَّا أتاح مزيدًا من التركيز والفاعليَّة في تقديم الخدمات التمويليَّة.
- ومنذ عام ٢٠١١ وحتى

الوقت الحالي، بدأت الهيئة بإدارة برامج التمويل بأسلوب مؤسسيٍّ أكثر احترافيَّةً؛ فتوسَّعت في بناء الشراكات، وأدخلت التكنولوجيا الرقميَّة لتعزيز نطاق التأثير والوصول إلى فئاتٍ أوسع من المستفيدين.

- وفي عام ٢٠١٥، سُجِّل البرنامج رسميًّا ضمن الهيئة العامة للرقابة الماليَّة، بصفتها جهةً مُرخَّصةً لمزاولة نشاط التمويل المتناهي الصغر، وأُصدِر دليلٌ ولوائح تنفيذيَّةٌ جديدةٌ تتماشى مع المعايير الدوليَّة في هذا المجال، مما ساهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق تصنيفاتٍ عالميَّةٍ متقدِّمة من هيئة Mix Market الأمريكيَّة.
- وفي خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، عزَّزت الهيئة جهودها نحو التحوُّل الرقميّ، ودمجت خدمات التمويل غير المصرفيَّة ضمن منظومةٍ متكاملة، كما عملت على توسيع نطاق الشراكات المؤسسيَّة لدعم فرص التمويل والتدريب في مُختَلَف المجتمعات المُستَهدَفة.
- **وعن طريق كيانها المتخصِّص «أمل للتمويل متناهي الصغر»، تلعب الهيئة دورًا فاعلًا وحيويًا في التصدِّي لقضيَّة البطالة، وذلك عبر توفير فرص عملٍ حقيقيَّةٍ ودوريَّةٍ عن طريق دعم المشروعات الصغيرة. وتتجلَّى أبرز أدوارها في هذا المجال فيما يلي:**

- **تمويل المشروعات الصغيرة:** عن طريق تقديم قروضٍ ميسَّرةٍ لأصحاب الأفكار الإبداعيَّة ورُوَّاد الأعمال، بأسعار فائدةٍ تنافسيَّةٍ وخيارات سدادٍ مرنةٍ تراعي ظروف المستفيدين.
- **بناء القدرات:** عن طريق تنظيم برامج تدريبيَّةٍ متخصِّصةٍ في مجالات ريادة الأعمال، التسويق، وإدارة الأعمال، بهدف تزويد الشباب والنساء بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل، أو تأسيس مشاريعهم الخاصَّة بثقةٍ وكفاءة.
- **تقديم خدمات استشاريَّة** ترافق المستفيدين في مختلف مراحل مشروعهم، بدءًا من بلورة الفكرة، وصولًا إلى التنفيذ والنموّ، لضمان تحقيق الأثر المطلوب وتحقيق الاستدامة الاقتصاديَّة.

أبرز النقاط المضيئة

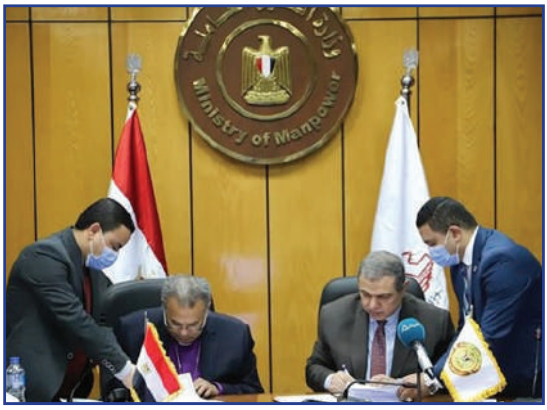

- توقيع بروتوكول التعاون مع وزارة القوى العاملة استهدف العمل المُشتَرَك في مجال تنمية المجتمع والتدريب ونشر ثقافة العمل الحرِّ وريادة الأعمال والسلامة والصحَّة المهنيَّة، كذلك **توقيع مذكرة تفاهم مع جهاز تنمية المشروعات المتوسِّطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة** بهدف تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحرّ.
- منذ انطلاق نشاط التمويل متناهي الصغر، نجحت الهيئة في دعم أصحاب المشروعات بتقديم ما يزيد عن مليون تمويلٍ لعملائها في ١٠ محافظات، بلغت نسبة النساء منهم نحو ٧٠٪. وأسهم هذا الدعم في توفير عددٍ كبيرٍ من فرص العمل الجديدة للشباب، إلى جانب الحفاظ على فرص العمل القائمة. كما استُثمِرَت أرباح هذه التمويلات في تعزيز الطاقة الإنتاجيَّة للمشروعات القائمة، وإتاحة فرص لتشغيل أفرادٍ آخرين ضمن نفس المشروعات، مما ساهم في نموِّها واستدامتها.

- تحسين الأداء المؤسَّسيِّ للشركات الصغيرة والمشاريع الناشئة.
- تعزيز قدرات الفئات المُهمَّشة اقتصاديًا، ولا سيَّما النساء والشباب وذوي الإعاقة، بما يساهم في تحقيق استقلالهم الاقتصاديّ.
- نشر نموذج تشاركيٍّ فعَّال بين المجتمع المدنيِّ والقطاع الخاصِّ والجهات الحكوميَّة.
- التوسُّع في تطبيق الشمول الماليِّ اتِّساقًا مع التوجُّهات الوطنيَّة.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطِّلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en
https://ceoss-eg.org/amal-for-microfinance/
https://ceoss-eg.org/amal-for-microfinance/?lang=en
https://www.facebook.com/AmalMicroLoans/

- تعاون بين الهيئة الانجيلية وجهاز تنمية المشروعات لدعم رائدات الأعمال وأصحاب الحرف اليدوية

https://ceoss-eg.org/28860/

- الوطن: الهيئة الإنجيلية تختتم مشروعا لحماية العاملات في القطاع غير الرسمي

https://www.elwatannews.com/news/details/5731663

- المصري اليوم: بحضور محافظ المنيا.. الهيئة الإنجيلية تنظم ملتقى توظيف للشباب

https//:www.almasryalyoum.com/news/details2702147/

- الهيئة الإنجيلية و«الشبكات العربية» يبحثان تحسين أوضاع النساء العاملات.. صور

https://is.gd/rgMcjv

قضيَّة
الشمول الماليّ

يُعدُّ الشمول الماليُّ أحد الركائز الأساسيَّة لتحقيق التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المستدامة؛ إذ يسهم في تمكين الأفراد والفئات الأكثر احتياجًا من الوصول إلى الخدمات الماليَّة الرسميَّة مثل الادِّخار، والتمويل، والتأمين، ووسائل الدفع الرقميَّة. ويتماشى الاهتمام بقضيَّة الشمول الماليِّ في مصر مع **رؤية مصر ٢٠٣٠** التي تركِّز على تعزيز النموِّ الشامل والمستدام وتقليل مُعدَّلات الفقر. كما يتَّسق مع التوجهات الدوليَّة التي تقودها مُنظَّماتٌ مثل **البنك الدوليِّ** و**مجموعة العشرين (G20)** والتي تَعتَبِر الشمول الماليَّ أداةً رئيسةً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، خاصَّةً الهدف الأول الخاصُّ بالقضاء على الفقر، والهدف الثامن المتعلِّق بتحقيق النموِّ الاقتصاديِّ الشامل وفُرَص العمل.

وتتبنَّى الهيئة هذه القضيَّة باعتبارها خطوةً استراتيجيَّةً مهمَّةً تعكس التزامها المستمرَّ بالتنمية الشاملة، وتعزيز فُرَص التنمية الاقتصاديَّة؛ فتمضي قدمًا في دمج الشمول الماليِّ ضمن صُلب استراتيجيَّتها التنمويَّة، عن طريق نهجٍ متكاملٍ يجمع بين التحوُّل الرقميّ، والتمكين المجتمعيّ، والتوعية الماليَّة، وبناء الشراكات الفعَّالة. وتسعى الهيئة من خلال ذلك إلى تيسير الوصول إلى الخدمات الماليَّة الرسميَّة، ودعم المشروعات الصغيرة، وتمكين المرأة والشباب اقتصاديًّا، بما يعزِّز الاستدامة، ويحسِّن مستوى المعيشة داخل المجتمعات التي تخدمها.

دور الهيئة في تبنِّي قضيَّة الشمول الماليّ

مع بداية عام ٢٠١٦، بدأت الهيئة في اتِّخاذ خطواتٍ جادَّةٍ لتطبيق الشمول الماليّ، متجاوزةً تحدياتٍ عديدة، وذلك عن طريق مجموعةٍ من المبادرات والخدمات التي ساهمت في إدخال عددٍ كبيرٍ من الأفراد إلى المنظومة الماليَّة الرسميَّة، ومن أبرز هذه الجهود:

- **التحول الرقميّ:**

أُدخِلَت أنظمةٌ إلكترونيَّةٌ متطوِّرة، ووُزِّعت أجهزة «تابلت» على العاملين، كما تم ميكنة الدورة المستنديَّة.

- **التعاون مع البنوك:**

وقَّعت الهيئة اتفاقيَّة تعاونٍ مع البنك الأهليِّ المصريِّ لإصدار بطاقات «ميزة» للعملاء، وهو ما أسهم إسهامًا كبيرًا في تسهيل تنفيذ المعاملات الماليَّة.

- **توفير حلول الدفع الإلكتروني:**

وفَّرت الهيئة خدمات متعدِّدةً للدفع الإلكترونيِّ مثل خدمات «فوري» و«أوبي»، بالإضافة إلى استخدام البطاقات المدفوعة مسبقًا. وقد وصلت نسبة السداد الإلكترونيِّ داخل الهيئة إلى ١٠٠٪.

- **تعزيز التصنيف الائتمانيّ:**

أبرمت الهيئة اتفاقيَّة تعاونٍ مع شركةٍ متخصِّصةٍ في الاستعلام الائتمانيّ، الأمر الذي ساعد في دمج عددٍ كبيرٍ من المستفيدين ضمن النظام الماليِّ الرسميّ.

المداخل الاستراتيجيَّة التي اعتمدتها الهيئة لتعزيز الشمول الماليّ

- **التثقيف والوعي الماليّ:**

تحرص الهيئة على رفع مستوى الوعي الماليِّ لدى المستفيدين من خلال تنظيم ورشٍ تدريبيَّةٍ تهدف إلى تعليم الأفراد كيفيَّة إدارة أموالهم بفاعليَّة، وفهم طبيعة المنتجات والخدمات الماليَّة المتاحة لهم.

- **حماية حقوق المستهلك المالي:**

تلتزم الهيئة بتطبيق أُطُر تنظيميَّة واضحة لضمان حماية حقوق العملاء، وذلك من خلال توفير رقم ساخنٍ مُخصَّص لتلقِّي الشكاوى، يتم الإعلان عنه بشكلٍ واضح على لوحات الإعلاناتٍ بجميع مكاتب الهيئة، مع الالتزام بسرعة بحث الشكاوى والردِّ عليها في أقصر وقتٍ ممكن.

- **الإفصاح والشفافيَّة:**

تتأكَّد الهيئة أن تكون جميع شروط وأحكام المنتجات الماليَّة المُقدَّمة واضحةً ومفهومةً لجميع العملاء، مع الالتزام بإعلامهم بكافة التفاصيل اللازمة قبل التعاقد أو الاشتراك في أيِّ خدمةٍ ماليَّة.

أبرز النجاحات المُحقَّقة نتيجة تبنِّي الشمول الماليّ

١. زيادةٌ كبيرةٌ في امتلاك الحسابات المصرفيَّة والرقميَّة:

- بفضل تطبيق سياسات الشمول الماليّ، حققت الهيئة نموًّا ملحوظًا في عدد الحسابات المصرفيَّة التي فُتِحت لصالح عملائها؛ فنجحت، بصفتها وكيلًا عن البنك الأهليِّ المصريّ، في فتح ٩٤١٠ **بطاقات وحساباتٍ مصرفيَّةٍ** منذ مارس ٢٠٢٢ وحتى ٢٣ مايو ٢٠٢٥.

٢. تمكين المرأة اقتصاديًا:

كان للشمول الماليِّ دورٌ جوهريٌّ في تقليص الفجوة بين الجنسَيْن في الوصول إلى الخدمات الماليَّة. وارتفعت نسبة النساء المستفيدات من محفظة التمويل متناهي الصغر الخاصَّة بالهيئة إلى ٦٢٪، ممَّا ساعد في تعزيز استقلاليَّتهنَّ الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة داخل المجتمعات المحليَّة.

٣. الحدُّ من الفقر وتعزيز النموِّ الاقتصاديّ:

من خلال توفير التمويل للمشروعات الصغيرة المدرَّة للدخل، ساعدت جهود الشمول الماليِّ في **انتشال نحو ١٠٪ من العملاء المموَّلين من دائرة الفقر**، وهو ما انعكس إيجابًا على مستويات المعيشة.

٤. تطوير الخدمات الماليَّة الرقميَّة:

شهدت الهيئة طفرةً في تقديم الخدمات الماليَّة الرقميَّة، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، وتطوير منتجات مُبتَكَرة في مجالات الإقراض والادِّخار، بما يتماشى مع التوجُّهات العالميَّة في التكنولوجيا الماليَّة.

٥. تعزيز الشفافيَّة وتقليل حجم الاقتصاد غير الرسميّ:

من خلال تتبُّع حركة التدفُّقات الماليَّة بشكلٍ دقيق، أسهمت الهيئة في تقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسميّ، والذي يُقدَّر بنحو ٤٠٪ **من الناتج المحليِّ الإجماليِّ في مصر**.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https//:ceoss-eg.org/amal-for-microfinance/

https://ceoss-eg.org/amal-for-microfinance/?lang=en

https//:www.facebook.com/AmalMicroLoans/

قضيَّة
مكافحة الأميَّة

يُعدُّ الأميَّة من أبرز التحدِّيات التي تعوق جهود التنمية المستدامة، لما لها من ارتباطٍ وثيقٍ بدوائر الفقر، وتهميش الفئات الأكثر ضعفًا، وغياب المشاركة الفعَّالة في الحياة العامَّة. وتُدرك الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة، منذ تأسيسها في خمسينيَّات القرن الماضي، أن الأميَّة لا تقتصر على عدم القدرة على القراءة والكتابة فحسب، بل تُعد أحد أشكال الإقصاء الاجتماعيّ، الذي يحدُّ من قدرات الأفراد ويُقوِّض فرصهم في التمكين، والكرامة، والمواطنة الفاعلة.

وتتبنَّى الهيئة رؤيةً شاملةً لقضيَّة الأميَّة باعتبارها مدخلًا تنمويًّا متكاملًا، يرتبط بالتعليم، والتمكين الاجتماعيّ، وبناء قدرات الأفراد، انطلاقًا من قناعةٍ راسخة بأن الاستثمار في المعرفة هو الأساس لبناء الإنسان والمجتمعات المستدامة. كما تُجسِّد رسالة الهيئة التزامًا عميقًا بقيَم العدالة الاجتماعيَّة والمساواة، من خلال تعزيز فرص التعليم، ورفع وعي الفئات المُهمَّشة، وتمكينها من المشاركة الكاملة في التنمية.

وتأتي جهود الهيئة في هذه القضيَّة متَّسقةً مع رؤية مصر ٢٠٣٠، لاسيَّما في محورها الخاصِّ بتحسين جودة التعليم ومحو الأميَّة، وتتَّسق أيضًا مع الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لمحو الأميَّة وتعليم الكبار، وتتكامل مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG 4) الذي ينصُّ على «ضمان التعليم الجيِّد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة». كما تُعزِّز هذه الجهود التوجُّهات الدوليَّة الرامية إلى تمكين الأفراد عبر التعليم، وهو ما أكَّدته أيضًا مُنظَّمة اليونسكو في مبادئها الداعية إلى اعتبار محو الأميَّة مفتاحًا للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعيَّة.

دور الهيئة في تبنِّي قضيَّة مكافحة الأميَّة منذ تأسيسها حتى الآن

- في عام ١٩٥٢، أطلقت الهيئة أولى مبادراتها لمكافحة الأميَّة تحت اسم «الحملة» بقرية حزر، وتوسَّعت تدريجيًّا إلى مناطق أخرى مثل دير أبو حنس ودير البرشا، مستندةً إلى منهج «كل واحد يعلم واحد» الذي ساهم في نشر التعلُّم بشكلٍ تصاعديٍّ وفاعل.

- ومع تطور العمل حتى نهاية السبعينيَّات، ركَّزت الهيئة على توسيع جهودها جغرافيًّا، معتمدةً أساسًا على كوادر المجتمعات المحليَّة بعد تدريبهم ليكونوا معلِّمين ومتطوِّعين، ممَّا عزَّز من أثر البرامج التعليميَّة على الأُسَر، وساهم في دمج المرأة في العمل المجتمعيّ.
- وفي مطلع الثمانينيَّات، انتقلت الهيئة إلى مرحلةٍ جديدةٍ من خلال تطوير المناهج التعليميَّة، لتصبح مناهجَ حياتيَّةً ووظيفيَّةً مُوجَّهةً لفئاتٍ مجتمعيَّة مُحدَّدة مثل الفلاحين والعُمَّال، ممَّا زاد من فاعليَّة البرامج وجذب فئاتٍ متجانسةٍ داخل المجتمع المحليّ.
- بحلول منتصف التسعينيَّات، بدأت الهيئة الانخراط في المنظومة الوطنيَّة لمحو الأميَّة، وأصبحت عضوًا في اللجنة العامَّة لمحو الأميَّة وتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم، وساهمت -بالتعاون مع جهاتٍ دوليَّة، مثل المركز الثقافيِّ البريطانيّ- في إعداد منهجٍ مُوحَّدٍ على مستوى الجمهوريَّة. رغم تمسُّك الهيئة بأسلوبها الميدانيِّ العمليِّ في تعليم الكبار، قررت أن تدمج تدريجيًّا منهج الهيئة العامَّة لمحو الأميَّة ضمن برامجها. فاعتمدت في البداية مناهجها الخاصَّة في المراحل التعليميَّة الثلاث الأولى، لتضمن تعليمًا

فعليًّا يناسب احتياجات الدارسين. ثم استخدمت منهج الهيئة العامَّة في المرحلة الرابعة، حتى يتمكَّن الدارسون من دخول الامتحانات الرسميَّة والحصول على شهاداتٍ مُعتَرَفٍ بها. وبهذا الدمج، استطاعت الهيئة تحقيق هدفَيْن مهمَّيْن معًا: تقديم تعليم فعَّالٍ وواقعيّ، مع تمكين الدارِسين من الحصول على شهاداتٍ تفتح أمامهم فرص العمل واستكمال التعليم الرسميّ.

- وفي أواخر التسعينيَّات وبداية الألفيَّة، وسَّعت الهيئة شراكاتها مع منظماتٍ دوليَّةٍ مثل برنامج الأغذية العالميّ، اليونيسيف، UMI -CEDPA، والصندوق السويسريّ، مما مكّنها من توسيع نطاق العمل، خصوصًا في مجالات تعليم البنات، مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع وتنمية المهارات الحياتيَّة للفتيات. كما طوَّرت الهيئة موادَّ تعليميَّةً داعمة، مثل «سلسلة القراءات الحرَّة»، لضمان ترسيخ المهارات المُكتَسَبة ومنع الارتداد إلى الأميَّة.
- في سياق مُتَّصل، فإن الهيئة عضو في **الشبكة العربيَّة** لمحو الأميَّة وتعليم الكبار، التي تأسَّست عام ١٩٩٩، وأحد مؤسسيها، وتلعب الشبكة دورًا إقليميًّا حيويًّا في

العمل على محو الأميَّة وتعليم الكبار. وتنطلق الشبكة من أهداف واضحة تتعلَّق بالتعليم، والتمكين المجتمعيّ، والبحوث والتوثيق، وذلك ضمن إطار من الشراكات الإقليميَّة والدوليَّة.

- وفي خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، دخلت الهيئة في شراكة استراتيجيَّة مع مؤسَّسة فودافون مصر للتنمية المجتمعيَّة، ضمن حملة قوميَّة لمحو الأميَّة؛ فتمَّ تعليم أكثر من ٤٥ ألف متعلِّم، وتدريب أكثر من ١٥٠ جمعيَّة أهليَّة، إلى جانب تحسين البنية التحتيَّة للمدارس، وتقديم الدعم الفنيّ، لا سيَّما في جهود الحدِّ من التسرُّب وإلحاق البنات بالتعليم، ممَّا عزَّز من دور الهيئة باعتبارها شريكًا وطنيًّا رئيسًا في هذا المجال.
- ولا تزال جهود الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة مستمرَّةً في مجال مكافحة الأميَّة، حتى الآن، من خلال تنفيذ استراتيجيَّة شاملة ترتكز على محورَيْن أساسيَّيْن: **الأول هو الوقاية من الأميَّة**، عبر تحفيز التحاق الأطفال بالتعليم النظاميّ، ودعم استمراريَّتهم، وحمايتهم من التسرُّب، وإعادة دمج المتسرِّبين منهم من خلال برامج تحفيزيَّة وتدخُّلات ميدانيَّة تركِّز على تحسين البيئة المدرسيَّة وكفاءة المعلِّمين، في حين يتناول **المحور الثاني تعليم الكبار من الأمِّيِّين** مهارات

القراءة والكتابة، عن طريق برامج تعليميَّةٍ مُوجَّهةٍ تراعي احتياجاتهم الحياتيَّة، وتُسهم في تمكينهم من الاندماج الإيجابيِّ في المجتمع.

أبرز النقاط المضيئة

تجربة الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة في مكافحة الأميَّة ليست مجرَّد برنامج، بل هي حركةٌ تعليميَّةٌ تنمويَّةٌ مجتمعيَّةٌ متكاملة، نجحت في:

- تعليم عشرات الآلاف من الأمِّيِّين وتأهيل الآلاف للحصول على الشهادات الرسميَّة المُعتَرَف بها، ممَّا مَكَّنهم من التقدُّم لوظائف حكوميَّة، أو الالتحاق بمراحل التعليم الأعلى، وبالتالي تحسين مسارهم المهنيِّ والاجتماعيّ.
- المساهمة في خفض مُعدَّلات التسرُّب مع إعادة دمج الأطفال ولا سيَّما البنات في التعليم الأساسيّ.
- المساهمة في تطوير البيئة التعليميَّة محليًّا، عن طريق تحسين البنية التحتيَّة للمدارس، وتجهيز الفصول، وتوفير موادّ تعليميَّةٍ مناسبة، وتدريب المدرِّسين وتحسين مشاركة الطلاب في الأنشطة التربويَّة وهو ما خلق بيئةً تعليميَّةً جاذبةً وآمنة.
- تعزيز الوعي الجماعيِّ بأهميَّة التعليم والتمكين.
- توسيع دائرة المشاركة المجتمعيَّة في التعليم، بمشاركة الجمعيَّات الأهليَّة، والقيادات المحليَّة، والمتطوعين.
- **خلق كوادر شبابيَّةٍ محليَّةٍ** قادرةٍ على قيادة التنمية في مجتمعاتهم المحليَّة نتيجة الاستثمار في تدريبهم وبناء

قدراتهم على التعليم غير الرسميّ، والإدارة المجتمعيَّة للفصول.

- تغيير النظرة المجتمعيَّة تجاه التعليم، خاصَّةً للنساء. وتعزيز مشاركة النساء في التعليم والمجتمع.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطِّلاع على:

https//:ceoss-eg.org/annual-report/

https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- مصراوي: وزيرا القوى العاملة والتعليم يشهدان تخرج ٤٢ ألف دارس تحرروا من الأمية.

https://is.gd/i2AhW0

- مبادرة ڤودافون لمحو الأمية (العلم قوة)

https://ceoss-eg.org/2572/

- اليوم السابع: بالصور.. تكريم ٤٨٣٣ دراسا بفصول «محو الأمية» ببنى سويف

https://is.gd/q2UxhB

- مدير فرع الهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار بالمنيا يبعث بخطاب شكر الى مدير عام الهيئة القبطية الانجيلية

https://ceoss-eg.org/2572/

- مبادرة العلم قوة

https://youtu.be/scHya54bW9A?list=PLyvIl1KGnpdZkmgHrU-VW75qLuruzE1dYR

https//:youtu.be/lh٠HIC٢c٦٦Y?list=PLyvIl١KGnpdZkmgHrUVW٧٥qLuruzE١dYR

قضيَّة
الإعاقة

تمثِّل قضيَّة الإعاقة محورًا أساسيًّا لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة والتنمية الشاملة، خاصَّةً وأن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكِّلون نحو ١٠,٦٤٪ من سكان مصر. وعلى الرغم من هذه النسبة، فإنهم ما زالوا يواجهون تحدِّيات متعدِّدةً تعيق اندماجهم الكامل وتمتُّعهم بحقوقهم على قدم المساواة، وتزداد حدَّة هذه التحدِّيات في حالة النساء والفتيات؛ إذ يواجهن أشكالًا مضاعفةً من التمييز والتهميش، سواءٌ داخل الأسرة أو في المجتمع. وقد شهدت النظرة العالميَّة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة تحولًا جذريًّا؛ من اعتبارهم فئةً بحاجةٍ إلى رعاية، إلى الاعتراف بهم باعتبارهم أصحاب حقوقٍ وشركاءَ فاعلين في المجتمع. ويأتي هذا التغيير استجابةً للعقبات المجتمعيَّة والتشريعيَّة والثقافيَّة التي تُعيق مشاركتهم، ممَّا يستدعي ضرورة تناول القضيَّة من منظورٍ إنسانيٍّ ومجتمعيٍّ شاملٍ قائمٍ على التمكين والدمج، وليس على العزل أو الإقصاء.

ومنذ الثمانينيَّات، أولت الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة اهتمامًا خاصًّا بقضيَّة الإعاقة، واعتبرتها جزءًا أصيلًا من رسالتها في تعزيز الكرامة والعدالة دون تمييز. وحرصت الهيئة على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ليكونوا فاعلين في حياتهم ومجتمعاتهم، لا مجرَّد متلقِّين للخدمة. وتتَّسق جهود الهيئة في هذا المجال مع التوجُّهات الوطنيَّة والسياسات العامَّة للدولة المصريَّة، مستندةً إلى الدستور المصريِّ (وخاصَّةً المادة ٨١)، ورؤية مصر ٢٠٣٠، والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨، بالإضافة إلى الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لحقوق الإنسان التي تؤكِّد على الدمج والمساواة وعدم التمييز.

أما على المستوى الدوليّ، فتعتمد الهيئة على مواثيق ومعايير عالميَّةٍ مثل اتفاقيَّة الأمم المتَّحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وهو ما مكَّنها من تطوير نموذجٍ متكاملٍ يهدف إلى تمكين ذوي الإعاقة وتعزيز دورهم باعتبارهم مواطنين فاعلين في بناء مجتمعٍ أكثر عدلًا وإنصافًا وشمولًا.

دور الهيئة في تبنِّي قضيَّة الإعاقة منذ تأسيسها حتى الآن:

تطوَّر دور الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة في تبنِّي قضيَّة الإعاقة عبر الفترات الزمنيَّة، ليصبح نموذجًا متقدِّمًا ومتكاملًا من حيث المفهوم، والاستراتيجيَّة، والتأثير. نذكر أبرزها:

- في عام ١٩٨٨، بدأت الهيئة رسميًّا بإنشاء أول مراكز تأهيليَّة متخصِّصة، منها مركز الحياة الأفضل للأشخاص من ذوي الإعاقة الذهنيَّة في قرية شوشة بمحافظة المنيا، وآخر للمكفوفين بالقاهرة، بهدف التمكين المهنيِّ والاجتماعيِّ وتوفير بيئة آمنة للتدريب والإنتاج.
- منذ عام ١٩٩٤، توسَّعت الهيئة في تقديم برامج تنمية شاملة، تضمَّنت الرعاية الصحيَّة، الأجهزة التعويضيَّة، العمليَّات الجراحيَّة، والتمكين الاقتصاديَّ عبر قروض ومشروعات مُدرَّة للدخل.
- في مطلع الألفينات، تبنَّت الهيئة استراتيجيَّة «التأهيل المرتكز على المجتمع» CBR community base (CBR)، وانتقلت من التأهيل المؤسَّسيِّ إلى التأهيل المجتمعيّ، مع دمج قضايا الإعاقة في تنمية المجتمعات المحليَّة، وتدريب كوادر مجتمعيَّة، وتأسيس نُظُم تحويل تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات داخل بيئاتهم. بدلًا من الاعتماد على المراكز المُغلَقَة. وتم العمل في مسار مُزدَوَج: المسار الأول تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والمسار الثاني إزالة العوائق كعامل رئيس في حدوث حالة الإعاقة، الذي يلعب دورًا مؤثِّرًا في حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم والاندماج في المجتمع.

- في عام ٢٠٠٥، بدأت الهيئة، في التحوُّل التدريجيِّ نحو اعتماد «النهج القائم على

الحقوق (RBA)»، في تناول قضايا الإعاقة على المستوى المحليّ. ويعتمد هذا النهج على اعتبار الإعاقة قضيَّةً من قضايا حقوق الإنسان؛ إذ يُنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم أفرادًا يتعرَّضون للتمييز والإقصاء، وليسوا مجرَّد متلقِّين للرعاية. ويفسِّر المنهجُ الإعاقةَ على أنها اضطرابٌ أو نقصٌ في قدرة الفرد على ممارسة أنشطته اليوميَّة، نتيجة تفاعلٍ بين عوامل شخصيَّة (مثل الخلل أو ضعف الكفاءة) وعوامل بيئيَّة (مثل الحواجز والعوائق). ويرتكز هذا النهج على مبادئ أساسيَّة، أبرزها المشاركة الفعَّالة للأشخاص ذوي الإعاقة في مُختلَف مراحل العمل المتعلِّق بحقوقهم، وتحويلهم من مستفيدين إلى أصحاب حقوق يجب تمكينهم.

- وفي خلال السنوات التالية، نجحت الهيئة في بناء نماذج حقوقيَّة محليَّة أسهمت في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى حقوقهم داخل مجتمعاتهم. بالإضافة إلى العمل على التأثير على مستوى السياسات العامة، والتي تمثل عنصرًا حاسمًا في ضمان تحقيق العدالة والمساواة في الوصول إلى الحقوق. ومن هنا تم الاستمرار في تطوير نموذج عمل حقوقيٍّ متكامل يعمل على ثلاث مستويات: المحليّ، والقوميّ، والإقليميٍّ داخل الوطن العربيّ. يهدف هذا النموذج إلى تعزيز بناء المبادرات الحقوقيَّة محليًا، مع العمل في الوقت ذاته على تحسين وتطوير السياسات العامة المتعلِّقة بقضايا الإعاقة. ومن أبرز نتائج هذا **التوجُّه قيام الهيئة بتأسيس «المنتدى المصري لذوي الإعاقة»**، الذي يُعد حركةً مجتمعيَّةً تضمُّ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل على التأثير في السياسات والقوانين واستراتيجيَّات الدولة ذات

الصلة. كما يسعى النموذج إلى دعم التعلُّم وتبادل الخبرات مع حركات الإعاقة في الدول العربيَّة، لبناء حركة إعاقة عربيَّة قويَّة ومتماسكة، قادرة على النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إقليميًّا ودوليًّا

- استكمالًا لدور الهيئة في تبنِّي قضايا الإعاقة، اعتمدت نهجًا تكامليًّا يهدف إلى دعم البيئة الدامجة، بما يعزِّز المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة اليوميَّة، ويسهم في اندماجهم المجتمعيّ. وفي هذا السياق، أسَّست الهيئة في عام ٢٠٠٥ **مصنع إرادة** كنشاط صناعيٍّ غير هادف للربح، يُعنى بتصنيع المعينات الحركيَّة وتنفيذ أعمال الإتاحة البيئيَّة. يُنتج المصنع مجموعةً متنوِّعةً من الأجهزة مثل الكراسي المتحرِّكة، أجهزة الشلل، الأطراف الصناعيَّة، العكاكيز، والمشايات. كما يحرص على إطالة العمر الافتراضيِّ لهذه المُعيِّنات من خلال تنظيم قوافل صيانة متنقلة مجهّزة بسيَّارة خاصَّة، تضمن صيانة الأجهزة واستمراريَّة استخدامها بكفاءة.

- إلى جانب ذلك، يقوم المصنع بدورٍ محوريٍّ في تقييم وإتاحة البيئة العامة، من خلال تنفيذ عمليات تدقيقٍ للإتاحة (Access Audit)، وفقًا للمعايير المصريَّة والدوليَّة،

وتنفيذ التعديلات الهندسيَّة اللازمة لتكييف المباني والمؤسَّسات مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتميَّز مصنع إرادة بتوفيره نموذجًا عمليًّا لبيئة عملٍ دامجة؛ إذ يضمُّ في خطوط إنتاجه فنيِّين من ذوي الإعاقة أنفسهم. وقد تمكَّن المصنع من تحقيق إنجازاتٍ واسعة، شملت إنتاج وتوزيع أكثر من ٢٠ ألف مُعينٍ حركيّ، وتنفيذ أعمال الإتاحة في عددٍ كبيرٍ من الجامعات، ومراكز الشباب، والمستشفيات، ومباني الوزارات، ودور العبادة، ومكاتب التأهيل، إلى جانب مؤسَّساتٍ غير حكوميَّة.

أبرز النقاط المضيئة

الوطن

غدا.. محلب يفتتح الملتقى القومي لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة

"الهيئة الإنجيلية" توفر أجهزة تعويضية مجانية لذوي الاحتياجات الخاصة

كتب : مصطفى رجوة الأربعاء 10-12-2014 12:13

الدرية زكي

يفتتح المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء، غدًا، فعاليات الملتقى القومي لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، بقاعة المؤتمرات الدولية بمدينة نصر.

ينظم الملتقى وزارات "الشباب، التضامن الاجتماعي، التجارة والصناعة، القوى العاملة، النقل"، إلى جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية.

- ساهمت الهيئة في تغيير النظرة المجتمعيَّة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ عملت على كسر الصور النمطيَّة والوصمة الاجتماعيَّة التي طالما أحاطت بهم، وأعادت الاعتبار لقيمتهم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، ما أسهم في دمجهم بشكلٍ أوسع في مُختَلَف نواحي الحياة العامَّة.
- نجحت الهيئة في نقل العمل مع ذوي الإعاقة من إطار الرعاية إلى مسار التمكين والدمج المجتمعيّ، من خلال تبنِّي نموذج التأهيل المجتمعيّ (CBR)، وتعزيز قدراتهم الذاتيَّة عبر التدريب والتعليم والتوظيف، ممَّا مكَّنهم من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.
- لعبت الهيئة دورًا محوريًّا في توسيع آفاق التعليم والدمج التعليميّ، ممَّا مثَّل نقلةً نوعيَّةً نحو الإدماج الحقيقيِّ منذ المراحل المبكِّرة.
- أحرزت الهيئة تقدُّمًا في بناء نماذج عمليَّةٍ لتهيئة المباني والمؤسَّسات العامَّة والجامعات لتكون متاحةً وآمنةً للأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق تطبيق معايير الوصول الشامل، وهو ما عزَّز من قدرتهم على التنقُّل بحريَّةٍ والاستفادة من

المرافق والخدمات العامَّة.

- المشاركة الفعَّالة في تطوير السياسات العامة والتشريعات واستراتيجيَّات الدولة تجاه قضايا الإعاقة، ومن أبرزها:

- **المشاركة الفاعلة في صياغة الدستور المصريِّ عام ٢٠١٤**، من خلال تنظيم حوارات مجتمعيَّة واسعة بمشاركة فعّالة من تنظيمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل المنتدى المصريّ لذوي الإعاقة، ومنظَّمات ذوي الإعاقة، وعددٍ من منظمات المجتمع المدنيِّ المعنيَّة والمهتمين. وأسفرت هذه الجهود عن تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في **المادة** ٨١ من الدستور، وفقًا للصياغة التي قُدِّمت رسميًّا إلى لجنة الخمسين. واعتُبرت هذه الخطوة سابقةً دستوريَّةً مهمَّةً تؤكد التزام الدولة بحماية واحترام حقوقهم.
- **مشاركة** الهيئة في إعداد الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لوزارة التضامن الاجتماعي عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ما يعكس تطوُّر دور الهيئة كشريكٍ في صناعة السياسات العامة.
- المشاركة في مناقشات تعديل قانون **الأشخاص ذوي الإعاقة قانون ١٠ لسنة ٢٠١٨**؛ حيث قُدِّمت أوراقُ سياسات ومقترحاتٌ عمليَّةٌ في خلال جلسات الاستماع الرسميَّة داخل البرلمان المصريّ، وهو ما أسهم في إجراء تعديلات جوهريَّة على القانون، بما يتماشى مع المبادئ الحقوقيَّة الدوليَّة والمعايير الدامجة.

- تعزيز الوعي بالاتفاقيَّة الدوليَّة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ تم تبسيط بنود الاتفاقيَّة وإتاحتها بصيغٍ متعدِّدة لتناسب مُختَلَف أنواع الإعاقات، شملت إصدار نسخة مُبسَّطة، وأخرى بطريقة برايل للمكفوفين، إلى جانب نسخة مُترجَمة بلغة الإشارة لذوي الإعاقة السمعيَّة، ممَّا يعزِّز من سهولة الوصول والمعرفة بحقوقهم.
- عملت الهيئة على تعزيز فرص التعلُّم المشتَرَك والتشبيك وتبادل الخبرات على المستوى الإقليميّ، وذلك من خلال:

- التعاون مع عددٍ من الدول العربيَّة، وهي: **مصر، الأردن، لبنان، البحرين، المغرب، والإمارات العربيَّة المتحدة**، وذلك في إطار مناقشة **قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة**، خصوصًا في ما يتعلق بـ: **الحقوق الصحيَّة والصحَّة الإنجابيَّة**، ويهدف هذا التعاون إلى تطوير السياسات والممارسات، وتحقيق التكامل في الجهود المبذولة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات صحيَّة شاملة وعادلة.

- **عضويَّة الهيئة في مجلس إدارة الشبكة الأفريقيَّة للتأهيل المجتمعيِّ عن مقعد دول شمال أفريقيا؛ حيث تم الانتخاب في مؤتمر زامبيا ٢٠١٨.**
- الاشتراك في المعرض الدوليِّ إكسبو أصحاب الهمم في دبي، الذي يمثل مُلتَقًى لمصنِّعي ومطوِّري المعينات التكنولوجيَّة والحركيَّة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- أحرزت الهيئة نجاحًا في إقامة عديدٍ من الشراكات الفاعلة مع مؤسَّسات الدولة، بهدف حشد الجهود المُشتَرَكة في قضايا الإعاقة. ومن أبرز هذه الشراكات:
- توقيع بروتوكول تعاونٍ مُشتَرَكٍ مع المجلس القوميِّ للأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى تعزيز الجهود والعمل المُشتَرَك من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين نوعيَّة حياتهم، وتفعيل اندماجهم في المجتمع، وضمان حصولهم على حقوقهم وخدماتهم بعدالةٍ ومساواةٍ دون تمييز.

- توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعيِّ يهدف إلى حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يساهم في دعمهم ودمجهم الفعّال داخل المجتمع.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/

https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

https://ceoss-eg.org/erada-program/
https://ceoss-eg.org/erada-program/?lang=en
https://ceoss-eg.org/category/erada-factory/

- نائبة وزيرة التضامن الاجتماعي تشهد فعاليات اللقاء الختامي لمشروع «تعزيز الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة» للهيئة القبطية الإنجيلية
https://is.gd/kjU3jG
- بروتوكول تعاون بين «الهيئة الإنجيلية» و«التضامن» لحماية وتأهيل وتمكين ذوي الإعاقة
https://gate.ahram.org.eg/News/2023852.aspx
- بروتوكول تعاون بين القومي للأشخاص ذوي الإعاقة والهيئة القبطية الإنجيلية
https://is.gd/PPGWJ4
https://www.youtube.com/watch?v=DQ9zqc3S7Sc
- شركة صندوق الاستثمار الخيري لدعم ذوي الإعاقة "عطاء" والهيئة القبطية الإنجيلية يوقعان بروتوكول تعاون لتقديم الخدمات الأساسية للأطفال ذوي الإعاقة بالمناطق المهمشة
https//:is.gd/IwQtN9
- اليوم السابع: الهيئة القبطية الإنجيلية تشارك في الحوار المجتمعي حول قانون ذوي الإعاقة
https://is.gd/7jGhFP
- اليوم السابع: الهيئة الإنجيلية تنظم مؤتمرا لحقوق الصحة الإنجابية لذوي الإعاقة فى البحرين
https://is.gd/wVQXg9
- برنامج إرادة: عندنا أهداف وأحلام كتيره .. ودي مجرد البداية
https://youtu.be/FGa2jFdkdwE?list=PLyvIl1KGnpdZkmgHrUVW75qLuruzE1dYR

قضيَّة
الأطفال المُعرَّضين للخطر

تُعَدُّ قضيَّة الأطفال المُعرَّضين للخطر من أبرز التحدِّيات التي تواجه منظومة الحماية الاجتماعيَّة في مصر، وخاصَّةً فيما يتعلَّق بالأطفال العاملين، وأطفال الشوارع، والأطفال المقيمين في دور الرعاية. وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من ١,٦ مليون طفلٍ عامل، يعمل كثيرٌ منهم في بيئاتٍ خطرةٍ تهدِّد صحَّتهم الجسديَّة والنفسيَّة، وتؤثِّر سلبًا على تنشئتهم. وتفاقمت هذه الظواهر نتيجة الأزمات الاقتصاديَّة وارتفاع مُعدَّلات الفقر، ممَّا دفع عديدًا من الأسر إلى الدفع بأطفالها نحو العمل، في ظل محدوديَّة الوعي بمخاطر ذلك على الطفل.

كما يُعاني الأطفال في الشوارع غيابَ الحماية، ممَّا يجعلهم عرضةً للعنف والاستغلال، وحرمانهم من حقوقهم في حين يواجه الأطفال في دور الرعاية مظاهر الإهمال والتهميش والوصم المجتمعيّ. ورغم وجود التزاماتٍ قانونيَّةٍ وتشريعيَّة، مثل اتفاقيَّة حقوق الطفل وقانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته، لا تزال هناك فجوةٌ بين النصوص والتطبيق، في ظلِّ ضعف آليَّات الرقابة وقصور الخدمات.

وفي هذا السياق، تبرز جهود الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة التي تضع حماية الأطفال في صميم رسالتها، وتسعى إلى تمكينهم من الوصول إلى حقوقهم، ضمن رؤيتها لبناء مجتمعٍ عادلٍ وإنسانيٍّ يعزِّز حقوق الطفل ويصون كرامته الإنسانيَّة، وجعلت من حماية الأطفال وتمكينهم محورًا رئيسًا في رسالتها، عبر رؤيةٍ تستهدف بناء مجتمعٍ عادلٍ يضمن الكرامة الإنسانيَّة. وتتَّسق هذه الجهود مع توجُّهات الدولة المصريَّة والأجندة الدوليَّة للتنمية المستدامة، انطلاقًا من اتفاقيَّة حقوق الطفل ورؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجيَّة الوطنيَّة لحقوق الإنسان (٢٠٢١-٢٠٢٦)، والخطَّة الوطنيَّة لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال حتى عام ٢٠٢٥، إضافةً إلى التزامات الدستور المصريِّ بحماية حقوق الطفل (المادة ٨٠).

دور الهيئة وتدخُّلاتها في قضايا الأطفال في خطر منذ تأسيس الهيئة حتى الآن

يتمثّل دور الهيئة في قضيَّة الأطفال المعرضين للخطر في السعي إلى تأمين حياة كريمة لهؤلاء الأطفال وأُسَرِهم، وخلق بيئة آمنة تحميهم من الفقر والاستغلال والعنف بجميع أشكاله، بما يضمن الحفاظ على إنسانيَّتهم وكرامتهم وطفولتهم. وقد تطور هذا الدور عبر الزمن؛ حيث انتقلت الهيئة من تقديم خدمات مباشرة إلى اتِّباع نهج تنمويٍّ يركِّز على تمكين الأسرة والمجتمع، ثم إلى تبنِّي المنهج الحقوقي الذي يضع حقوق الطفل في صميم التدخلات، ويعترف به كشريك فاعل في عمليَّة التنمية وليس كمتلقٍّ سلبيٍّ للخدمات. وفي السياق ذاته، اعتمدت الهيئة منهج المتانة والمرونة المجتمعيَّة، لتعزيز قدرة الأفراد والمؤسَّسات على التكيُّف مع التحدِّيات والمخاطر الحاليَّة والمستقبليَّة. وذلك وفقًا لما يلي:

- في خلال فترة الثمانينيَّات، ركزت الهيئة على قضيَّة الأطفال العاملين؛ فأسَّست لجانًا مجتمعيَّة، وقدَّمت التدريبات اللازمة للعاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى توفير تدخُّلات مباشرة لدعم الأطفال العاملين. تلبِّي احتياجاتهم.
- في خلال فترة التسعينيَّات، شهد نهج الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة تطوُّرًا ملحوظًا؛ إذ انتقل تركيزها إلى البُعد التنمويِّ للمجتمعات المحليَّة. وتمحور دور الهيئة في هذه المرحلة حول دعم الأسر اقتصاديًّا للحدِّ من دفع الأطفال إلى سوق العمل، إلى جانب إعادة دمج الأطفال المنقطعين في التعليم الرسميّ، وتحسين أوضاعهم المعيشيَّة. كما افتتحت الهيئة مراكزَ نهاريَّة لتقديم الدعم النفسيِّ والاجتماعيِّ

والاقتصاديِّ والصحيِّ لأطفال الشوارع، وأعدَّت وثيقةً لحقوق الطفل أُتيحت للعاملين في هذا المجال، بما يتماشى مع واقع الأطفال واحتياجاتهم في السياق المصريّ.

- **ومع تراكم الخبرات الميدانيَّة**، تطوَّر دور الهيئة إلى مستوًى جديدٍ من التمكين المجتمعيّ، من خلال بناء قدرات للقيادات والمؤسَّسات المحليَّة لتحليل وفهم مشكلات الأطفال، وتطوير خططٍ تدخُّلٍ فعَّالة لمواجهتها، مع تعزيز المشاركة المجتمعيَّة لحماية الأطفال. وتركَّزت الجهود على إعادة دمج الأطفال المنقطعين عن التعليم، والعمل على نقل الأطفال العاملين من المهَن الخطرة إلى مِهَن أكثر أمانًا، من خلال التدريب التحويليّ، فضلًا عن الاستمرار في تقديم الدعم المهنيِّ والنفسيِّ لأطفال الشوارع، وزيادة الوعي المجتمعيِّ بمخاطر الاستغلال والإهمال.
- منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن، شهدت الهيئة تحولًا استراتيجيًّا بتبنِّي المنهج الحقوقيِّ في التنمية، الذي يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، والقائم على مبادئ العدالة، والمساءلة، والتمكين، والمشاركة. وانعكس هذا التوجُّه في أدوار الهيئة في تبنِّي قضايا الأطفال المُعرَّضين للخطر من برامجها ومشروعاتها التنمويَّة، التي توجَّهت نحو تمكين الأطفال نحو استعادة الحقوق الأساسيَّة استنادًا إلى المرجعيَّات الوطنيَّة والدوليَّة، من خلال:

- **رفع الوعي الحقوقيِّ** على مستوى الأفراد والمؤسَّسات بقضايا الأطفال المُعرَّضين للخطر، وبحقوقهم الاجتماعيَّة والصحيَّة والتعليميَّة والثقافيَّة، استنادًا إلى المرجعيَّات القانونيَّة الوطنيَّة والدوليَّة ذات الصلة.
- **تعزيز آليات تمكين ومشاركة الأطفال المُعرَّضين للخطر** من خلال دعم تشكيل لجانٍ مُنتَخَبةٍ منهم بطريقةٍ

ديمقراطيَّة، مع العمل على بناء قدراتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة التي تمكِّنهم من التعبير عن قضاياهم والمطالبة بحقوقهم.

- **إدماج الأطفال المُعرَّضين للخطر وأسرهم في الموارد والخدمات العامَّة**، وضمان حصولهم على الفرص التنمويَّة والموارد المتاحة بعدالةٍ ودون تمييز.
- العمل على **تطوير المنظومة المؤسسيَّة لحماية الطفل**، بهدف تعزيز حماية الأطفال المُعرَّضين للخطر من جميع أشكال العنف والإساءة والتمييز، وذلك من خلال تفعيل لجان حماية الطفل وآليَّات الإبلاغ، وبناء قدرات العاملين في مجالات الحماية المجتمعيَّة وإدارة الحالة، لضمان استجاباتٍ فعَّالة ومستدامة. ويشمل ذلك أيضًا دعم مؤسَّسات الرعاية الاجتماعيَّة لتوفير بيئةٍ آمنةٍ وداعمةٍ تراعي المصلحة الفُضلَى للأطفال الملتحقين بها.
- **العمل على التأثير في السياسات والتشريعات والإجراءات المرتبطة بحقوق الطفل**، من خلال تمكين تنظيمات الأطفال، ومؤسَّسات المجتمع المدنيّ، والجهات الداعمة المختلفة من الانخراط في حوارٍ بنَّاء مع صُنَّاع القرار على المستوَيَيْن المحليِّ والوطنيّ، بهدف تطوير بيئةٍ تشريعيَّةٍ ومؤسسيَّةٍ حاميةٍ وداعمةٍ لحقوق الطفل.
- **بناء القدرات المؤسسيَّة لمُنظَّمات المجتمع المدنيّ**، من جمعيَّاتٍ ومؤسَّساتٍ أهليَّة، لتمكينها من لعب أدوارٍ فاعلة في دعم قضايا الأطفال المُعرَّضين للخطر، بما فيها تقديم برامج الحماية وخدمات الدعم المباشر.

- **بناء شراكات وتحالفات قويَّةٍ مع الجهات الحكوميَّة المعنيَّة**، المجلس القوميِّ للطفولة والأمومة، لجان

حماية الطفل، مُنظَّمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وأصحاب الأعمال، الإعلام من أجل توسيع نطاق التأثير.

أبرز النقاط المضيئة في قضيَّة الأطفال المعرضين للخطر منذ تأسيس الهيئة حتى الآن

بناء الوعي المجتمعي بقضايا حقوق الأطفال المُعرَّضين للخطر:

- نجاح العمل تجاه بناء وعي مجتمعيٍّ واسع حول قضايا الأطفال المُعرَّضين للخطر، من خلال ترسيخ ثقافة حماية الطفل في البيئات المحليَّة والمؤسسيَّة.
- استخدام الفنِّ كأداةٍ للتوعية من خلال مشاركة الأطفال أنفسهم في التعبير عن قضاياهم وتجاربهم عبر عروضٍ مسرحيَّةٍ مثل «ضوء أخضر» و«شهادة ميلاد»، ممَّا ساهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتحقيق أثرٍ نفسيٍّ واجتماعيٍّ إيجابيّ، إلى جانب إيصال رسائل توعويَّةٍ مؤثِّرةٍ للمجتمع.

الحماية وإعادة الدمج المجتمعيِّ للأطفال المُعرَّضين للخطر

- حماية عشرات الآلاف من الأطفال العاملين من خلال سحبهم من بيئات العمل الخطرة، وإعادة دمجهم في التعليم، وتقديم الدعم النفسيِّ والاجتماعيّ، والتدخُّل في حالات العنف والإساءة الجسديَّة والنفسيَّة والإهمال، مع ربطهم بشبكات حمايةٍ تضمُّ الأسَر والمدارس والجمعيَّات الأهليَّة وأماكن العمل.

- إعادة تأهيل ودمج المئات من الأطفال بلا مأوى، من خلال تطوير مهاراتهم الحياتيَّة والحِرَفيَّة والمهنيَّة، ودمجهم

في الأنشطة المجتمعيَّة ضمن بيئة داعمة وآمنة.

- تبنّي قضايا نوعيَّة متعلِّقة بالعمالة الخطرة، مثل عمل الأطفال في المحاجر، من خلال تسليط الضوء على أوضاعهم والسعي لضمان حمايتهم، ممَّا ساهم في رفع الوعي المجتمعيِّ وتعزيز الاستجابة لحماية حقوقهم.
- تمكين الآلاف من الأسر اقتصاديًّا من خلال دعم المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص التدريب والتشغيل، وربط الأسر ببرامج الحماية الاجتماعيَّة الحكوميَّة، ما ساهم بشكلٍ مباشرٍ في تقليل نِسَب عمالة الأطفال عبر تحسين دخل الأسرة.

التأثير في السياسات والتشريعات الداعمة لحقو الأطفال المُعرَّضين للخطر

- المشاركة الفاعلة في الحوارات المجتمعيَّة المرتبطة بقانون الطفل المصريّ (٢٠٠٨)، والدستور المصريّ المُعدَّل (٢٠١٤)، ممَّا أسهم في ضمان تمثيل قضايا الأطفال المُهمَّشين في السياسات الوطنيَّة.
- تمكين تنظيمات الأطفال ومؤسسات المجتمع المدنيِّ من الانخراط في عمليَّات الضغط والحوار مع صانعي القرار على المستويَيْن المحليِّ والوطنيِّ لتعزيز حقوق الطفل.

دعم وتطوير المنظومة المؤسسيَّة لحماية الطفل:

- المساهمة في تعزيز أدوار لجان حماية الطفل بمحافظات المنيا وبني سويف والقاهرة الكبرى، بالإضافة إلى تفعيل آليَّات الإبلاغ عن الانتهاكات، مثل خط نجدة الطفل (١٦٠٠٠)، كجزءٍ من تطوير منظومة حماية الطفل، بما يُعزِّز سرعة الاستجابة لحالات الأطفال المُعرَّضين للخطر ويضمن توفير الحماية الفوريَّة لهم.
- ازياد قدرة عددٍ من مؤسَّسات الرعاية الاجتماعيَّة تجاه التعامل مع الأطفال بلا مأوى، وتوفير بيئةٍ داعمةٍ للأطفال، بما في ذلك تقديم دعمٍ نفسيٍّ واجتماعيّ، والسعي إلى تحقيق المصلحة الفُضلَى للطفل.
- حصول الهيئة على عضويَّة المجتمع المدنيِّ بلجان حماية الطفل العامَّة، ممَّا أتاح لها دورًا أكبر في دعم وتفعيل آليَّات الحماية على المستوى المحليِّ والمؤسسيّ.
- توقيع بروتوكول تعاونٍ مع وزارة التضامن الاجتماعيّ (برنامج حماية الأطفال والكبار بلا مأوى)، بهدف تعزيز الحماية والرعاية، وإعادة التأهيل والدمج المجتمعيِّ للأطفال بلا مأوى، وضمان وصولهم إلى حقوقهم التعليميَّة والصحيَّة، وذلك بما يتَّسق مع مبادئ المصلحة الفُضلَى للأطفال.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https//:ceoss-eg.org/annual-report/

https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- بروتوكول تعاون بين أطفال وكبار بلا مأوى والهيئة القبطية الإنجيلية |صور – بوابة الأهرام

https://gate.ahram.org.eg/News/3205683.aspx

- قصص ونجاحات لأطفال الصعيد في مؤتمر «معًا لمكافحة عمالة الأطفال»

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3351146

- بالصور.. الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة عمالة الأطفال بالمنيا

https//:www.elbalad.news#519933/google_vignette

- الهيئة القبطية الإنجيلية تحتفل باليوم العالمى لمناهضة عمالة الطفل – اليوم السابع

https://is.gd/Heb13F

- «الإنجيلية» تنظم «شهادة ميلاد» لحماية الأطفال المعرضين للخطر – الوطن

https://www.elwatannews.com/news/details/5808820

- عرض مسرحي من بطولة أطفال بلا مأوى

https://www.elwatannews.com/news/details/3862515

- المجتمع المدني يدق ناقوس خطر «أطفال الشوارع» – الأهرام اليومي

https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/746663.aspx

- الأطفال يرسمون حقوقهم بالكاريكاتير

https//:www.alwafd.news#589477/google_vignette

- تغطيات وقصص نجاح

https://drive.google.com/file/d/1JJ9vNzpmVc3DFBIPF2Sm0s_xVLMF9oiN/view?usp=sharing
https://www.facebook.com/share/v/16iyU7cCCL/?mibextid=wwXIfr

- فيلم عن حقوق الطفل

https://is.gd/EF8qiS

- فيلم: أطفال ... أبطال

https://www.youtube.com/watch?v=nyOLChooaV0&list=PLyvIl1KGnpdZk-mgHrUVW75qLuruzE1dYR&index=19&pp=iAQB

قضيَّة
مكافحة العمى الممكن تفاديه

في عالم يُعاني فيه أكثر من ١,١ مليار إنسانٍ من ضعف البصر، بينما يمكن تجنُّب أكثر من ٨٠٪ من تلك الحالات، تبرز قضيَّة العمى الممكن تفاديه كإحدى أكثر القضايا إلحاحًا في المجال الصحيِّ والتنمويّ. لا يتعلَّق الأمر بفقدان البصر فقط، بل بفقدان التعليم، العمل، الإنتاج، والكرامة... خصوصًا للفئات الأضعف: النساء، الأطفال، وكبار السنِّ في المجتمعات الفقيرة.

انطلاقًا من هذا الواقع التزمت **الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة** برسالتها في **التمكين والعدالة الاجتماعيَّة**، وجعلت من **مكافحة العمى الممكن تفاديه** محورًا جوهريًّا في منظومة عملها الصحيِّ والتنمويّ، خصوصًا في المناطق الريفيَّة والمُهمَّشة. تقوم رؤية الهيئة على أن **الصحَّة ليست رفاهية، بل حقٌّ إنسانيّ**، وأن الفقراء يستحقُّون نفس جودة الخدمات التي يحصل عليها القادرون– دون تمييز.

يتَّسق مسارُ الهيئة في العمل بهذه القضيَّة مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع الصحَّة في صميم التنمية المستدامة، وتؤكِّد على تحقيق التغطية الصحيَّة الشاملة، خاصَّةً في الريف وصعيد مصر، ويتَّسق أيضًا مع المبادرة الرئاسيَّة «نور حياة» التي أطلقتها الدولة للكشف المبكِّر عن أمراض العيون لدى الأطفال وكبار السنّ. وعلى المستوى الدوليِّ، يتَّسق مع أهداف الأمم المتَّحدة للتنمية المستدامة، لا سيَّما: الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه، والهدف ١٠: تقليص أوجه التفاوت، والهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، ويتَّسق أيضًا مع استراتيجيَّة منظَّمة الصحَّة العالميَّة للصحة البصريَّة (٢٠٢١–٢٠٣٠)، التي تنادي بـ«رؤيةٍ عادلةٍ وشاملةٍ للجميع».

دور الهيئة في تبنِّي قضيَّة مكافحة العمى الممكن تفاديه

- بدأت الهيئة دورها في تبنِّي قضيَّة الصحة البصريَّة منذ عام ١٩٨٠، بإدراج فحوصات العيون ضمن برامجها الصحيَّة المجتمعيَّة. وتطوَّرت هذه الجهود لاحقًا لتشمل عيادات كشف عيونٍ دوريَّةٍ ضمن فرق الرعاية الصحيَّة، بالتعاون مع أطباء متخصِّصين، مع التركيز على المجتمعات النائية والعشوائيَّة التي تفتقر لخدمات العيون.

- في عام ٢٠٠٠، بدأت الهيئة تنفيذ تدخُّلٍ نوعيٍّ في مجال الصحَّة البصريَّة من خلال إطلاق **وحدات عيونٍ متنقِّلة** مزوَّدة بأحدث الأجهزة الطبيَّة. وجاء هذا التدخُّل استجابةً لحاجة المجتمعات الفقيرة والمُهمَّشة إلى خدمات صحيَّة متخصِّصة في العيون. وتهدف هذه الوحدات إلى **الفحص والاكتشاف المبكِّر** لأمراض العيون، **التوعية الصحيَّة**، **تقليل تكلفة الخدمات**، ومواجهة الارتفاع المتزايد في مُعدَّلات الإصابة، خصوصًا بين النساء والأطفال، وكبار السن.

- وفي خطوةٍ استراتيجيَّةٍ لتعزيز الاستدامة وتوسيع نطاق الخدمة، أنشأت الهيئة **مستشفى حورس للعيون في محافظة المنيا**، كنموذج للاستثمار الاقتصاديِّ الاجتماعيّ، يجمع بين تقديم الخدمات الطبيَّة والرؤيَّة التنمويَّة. يعتمد هذا النموذج على مبدأ العدالة الاجتماعيَّة، حيث يقدِّم المستشفى خدماتٍ **مجانيَّةً أو منخفضة التكلفة للفئات غير القادرة**، في حين تُقدَّم الخدمات نفسها بجودةٍ عاليةٍ **بمقابلٍ ماديٍّ مناسبٍ للفئات القادرة**، وتُوجَّه الأرباح لدعم الفئات غير القادرة، بما يضمن **الاستمراريَّة الماليَّة** للمستشفى. ويضم المستشفى **تجهيزاتٍ طبيَّةً متطورةً** تشمل:

- أجهزة الأشعة التليفزيونيَّة والمقطعيَّة
- كاميرات فحص قاع العين
- أجهزة متقدِّمة لجراحات المياه البيضاء والشبكيَّة
- تقنيات العلاج بالليزر وتصحيح الإبصار

- ويركِّز المستشفى على التعامل مع المسبِّبات الأكثر شيوعًا لفقدان البصر، وهي: المياه

البيضاء، المياه الزرقاء (الجلوكوما)، أمراض الشبكيَّة، مضاعفات داء السكري على العين، تجاهل عيوب الإبصار دون علاج.

- ومن أجل توسيع نطاق الوصول للخدمة، يدير المستشفى **خمس وحداتٍ متنقلةٍ** تُقدِّم خدمات الكشف المبكِّر، فحص قياسات النظر، إلى جانب **برامج توعيةٍ مجتمعيَّةٍ** لتعزيز الاهتمام بصحَّة العيون. ويتم **تحويل الحالات التي تحتاج إلى تدخُّل تخصُّصيٍّ** إلى مستشفى حورس، حيث تتوفَّر الكوادر المتخصِّصة والأجهزة اللازمة، ممَّا يسهم في تعزيز فُرَص الشفاء وتحسين جودة الحياة للمرضى.

- **وبشكلٍ متكامل، تعمل الهيئة من خلال وحدة التنمية المحليَّة على توجيه برنامج شاملٍ لصحَّة العيون، يتضمَّن تنفيذ مشروعاتٍ تنمويَّةٍ متخصِّصةٍ تستهدف مكافحة العمى الممكن تفاديه، مع التركيز على المناطق الفقيرة والمحرومة. وانطلاقًا من تطوُّر استراتيجيَّات الهيئة في تطبيق النهج الحقوقيِّ للتنمية، واستراتيجيَّة تعزيز المتانة والمرونة المجتمعيَّة، تطوَّر دور الهيئة في تناول هذه القضيَّة. وفي هذا الإطار**، تستند مشروعات الهيئة إلى مجموعةٍ من المحاور المتكاملة أبرزها ما يلي:

- **رفع الوعي الحقوقيِّ بقضيَّة الإبصار**، وتكوين تنظيمات مجتمعيَّة (لجان مُنتَخَبة) من المواطنين ولجانٍ تنسيقيَّةٍ بمشاركة الجمعيَّات الأهليَّة والمؤسَّسات المجتمعيَّة ذات الصلة في المناطق المُستَهدَفة، يتم تدريبها وبناء قدراتها لتعزيز آليَّات المساءلة الاجتماعيَّة، والمشاركة الفاعلة في تبني قضيَّة مكافحة العمى الممكن تفاديه.

- **تقديم خدمات الفحص والاكتشاف المبكر، والتدخُّلات الجراحيَّة، وتصحيح عيوب الإبصار،** وتوفير العلاج المناسب للفئات المحتاجة.

يشمل ذلك تنفيذ نُظُم إحالةٍ إلى مستشفيات الرمد، وأقسام العيون بالمستشفيات العامَّة والجامعيَّة، عن طريق بناء شراكاتٍ مع تلك الجهات أو الحالة لمستشفى «حورس» التابع للهيئة.

- **تعزيز كفاءة مؤسَّسات الخدمات الصحيَّة** كمراكز الرعاية الأوَّليَّة، من خلال تدريب الأطباء على مهارات الفحوصات الأوليَّة، وتأهيل الفنيِّين وأطقم التمريض لقياس حدة الإبصار أو العيوب الانكساريَّة للعين، وتحديد الحاجة للنظَّارات الطبيَّة، إضافةً إلى تزويد المراكز بالمعدَّات اللازمة لإجراء الفحوصات الأوليَّة، وتأسيس نظام فعَّالٍ للإحالة المُتبادَلة مع المستشفيات المحليَّة.
- إدماجٍ وربط صحَّة العيون بالبيئة في المجتمعات المُستَهدَفة كأحد المحاور الأساسيَّة للتدخُّل، من خلال رفع الوعي بالعلاقة بين صحَّة العيون والبيئة، وتقليل عوامل الخطورة المسبِّبة لأمراض العيون، وتنفيذ مبادرات بيئيَّة تشمل تحسين النظافة العامَّة، والإدارة الآمنة للمُخلَّفات الصلبة والزراعيَّة، وتطهير الترع داخل الكتل السكنيَّة، وتطوير الحظائر التي تتعامل معها النساء في المناطق الريفيَّة، بما يسهم في الحدِّ من مصادر التلوُّث ومخاطر العدوى.

- **العمل على تطوير سياساتٍ داعمةٍ لصحَّة العيون** ومن أبرزها الدعوة لدمج خدمات صحَّة العيون ضمن خدمات مراكز الرعاية الصحيَّة الأوليَّة.
- بناء **شراكاتٍ استراتيجيَّة، والمشاركة الفاعلة في البرامج والمبادرات القوميَّة**

لمكافحة العمى الممكن تفاديه، وعلى رأسها برنامج «إبصار ٢٠٢٠» كمبادرةٍ دوليَّةٍ انضمَّت إليها مصر، ومبادرة «نور حياة» تحت رعاية رئاسة الجمهوريَّة، والتي تهدف إلى الكشف المبكر وعلاج أمراض العيون لدى طلاب المدارس، وكبار السن، وذوي الإعاقة، مع التركيز على القرى والمناطق المُستَهدَفة ضمن مشروع «حياة كريمة». كما دعمت الهيئة الرؤية الوطنيَّة «حقُّ الإبصار للجميع»، وساهمت في تحقيق التغطية الصحيَّة الشاملة من خلال حملاتٍ طبيَّةٍ متكاملةٍ مجانيَّةٍ شملت الفحص، والعلاج، والتدخُّلات الجراحيَّة للفئات غير القادرة، ومبادرة «من أجل عيون أطفالنا»، التي استهدفت الأطفال بمؤسَّسات الرعاية الاجتماعيَّة، والأطفال بلا مأوى، وأطفال مدارس التعليم المجتمعيّ... بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعيّ، قوافل «ستر وعافية» تحت مظلة التحالف الوطنيِّ الأهليِّ للعمل التنمويّ.

أبرز النقاط المضيئة

- تحسين الإبصار لمئات الآلاف من المواطنين، مما ساهم بشكلٍ مباشرٍ في تحسين جودة الحياة وتعزيز فرص التعليم والعمل.
- زياده إتاحة خدمات رعاية العيون في المناطق الفقيرة والمحرومة بخدمات متخصِّصة، التي تعاني من ندرة الخدمات الطبيَّة المتخصِّصة، ممَّا عزَّز وصولَ الفئات الأكثر تهميشًا إلى الرعاية الصحيَّة والإسهام في تحقيق العدالة الصحيَّة.
- نجاح الوصول إلى تأسيس نموذجٍ إرشاديٍّ لمكافحة العمى الممكن تفاديه، يعتمد

في تنفيذه على مكوِّناتٍ متوازنةٍ تدمج بين تنمية الموارد البشريَّة، ودعم البنية التحتيَّة، وتقديم خدماتٍ فعَّالة لصحة العيون.

- ربط قضايا الصحَّة بالبيئة ضمن إطارٍ متكاملٍ ومنظومةِ تدخُّلاتٍ شاملة، ممَّا ساعد في الحدِّ من العوامل المسبِّبة لأمراض العيون.
- تحسين جاهزيَّة وكفاءة مراكز الرعاية الصحيَّة الأوليَّة في التعامل مع أمراض العيون، وزيادة قدرتها على الاستجابة للتعامل مع الحالات المتردِّدة.
- مثَّلت الشراكات الاستراتيجيَّة على المستوى الوطني إحدى أبرز النجاحات؛ إذ ساهمت في توسيع نطاق التأثير وضمان استدامة البرامج، وفى سياق متصل دعمت المشاركة في المبادرات القوميَّة تحقيق رؤية مصر الصحيَّة، بما يعكس تكامل الجهود نحو نظامٍ صحيٍّ أكثر عدالةً واستدامة.
- يمثل مستشفى «حورس» نموذجًا اقتصاديًّا اجتماعيًّا مستدامًا، يقوم على الدمج بين تقديم خدماتٍ منخفضة التكلفة للفئات الفقيرة، وخدماتٍ مدفوعةٍ للقادرين، بما يضمن استدامة تشغيله واستمراريَّة أثره.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/
https//:ceoss-eg.org/annual-report?/lang=en
https://ceoss-eg.org/horus-hospital/
https://ceoss-eg.org/horus-hospital/?lang=en
https://ceoss-eg.org/25199/

- قافلة صحية ضمن المبادرة الرئاسية «بداية جديدة» بالمنيا
https//:www.elwatannews.com/news/details7624092/
- المصري اليوم: الهيئة الإنجيلية تشارك في قوافل المبادرة الرئاسية «نور حياة» للكشف على عيون المصريين
https//:www.almasryalyoum.com/news/details2255725/
- الهيئة الإنجيلية تحتفل بالانتهاء من خطة العمل الدولية للرعاية الشاملة بالعيون
https://is.gd/95Eygs
- الهيئة الإنجيلية تطلق مبادرة «من أجل عيون أطفالنا» بالشراكة مع وزارة التضامن
https://is.gd/YP9Hsf
- التحالف الوطني يطلق قافلة لفحص مرضى العيون بمركز ببا في بني سويف
https//:www.elwatannews.com/news/details6804055/
- الهيئة القبطية الإنجيلية: أجرينا المسح الطبي لأكثر من ١٧ ألف في إطار «نور حياة»
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1463045

قضايا
الصحَّة العامَّة

تُعَدُّ الصحَّة من أبرز المحاور التي تواجه المجتمعات بتحدِّياتٍ عميقة، لما لها من تأثيرٍ مباشرٍ على رفاه الأفراد واستقرارهم اجتماعيًّا واقتصاديًّا. فانتشار الأمراض المزمنةً، وتردِّي أوضاع التغذية، وضعف خدمات الصحة الإنجابيَّة، إلى جانب محدوديَّة الوصول إلى الرعاية الصحيَّة، خاصَّةً في المناطق المُهمَّشة، يؤدِّي إلى تدهور الوضع الصحيِّ عامَّةً، ويؤثر بصورةٍ أكبر على الفئات الضعيفة مثل الأطفال، والنساء، والمراهقين، وكبار السن. بالإضافةً إلى ما سبق، تؤدي بعض الفجوات في السياسات والتشريعات الصحيَّة إلى ضعفٍ في ضمان الحقوق الصحيَّة للمواطنين، مما يبرز الحاجة إلى حلولٍ شاملة وعادلة تستجيب للأولويَّات الفعليَّة للمجتمعات.

ومن هذا المنطلق، حرصت الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة منذ انطلاقها على إعطاء أولويَّةٍ قصوى للملف الصحيّ، باعتباره ركيزةً أساسيَّةً في رؤيتها الإنسانيَّة والتنمويَّة. وسعت الهيئة إلى تمكين الفئات الهَشَّة والمحرومة من خلال رفع وعيها وتيسير حصولها العادل على خدمات الرعاية الصحيَّة، وذلك عبر سلسلة من التدخُّلات المتخصِّصة التي تناولت مجالاتٍ متعدِّدةً مثل: تعزيز الصحَّة العامَّةً، الوقاية من أورام الثدي، معالجة سوء التغذية لدى الأطفال والنساء الحوامل والمراهقين، رعاية الأمِّ الحامل، تحسين خدمات الصحَّة الإنجابيَّة، مكافحة الأمراض المعدية والمزمنة، دعم الصحَّة النفسيَّة، وصحَّة المراهقين، إلى جانب تطوير جودة الخدمات الصحيَّة عامَّةً.

تَتَّسق جهود الهيئة في هذه القضيَّة بشكلٍ وثيقٍ مع التوجُّهات الوطنيَّة في مصر، لا سيَّما ما نصَّ عليه الدستور المصريُّ وبالأخص المادة (١٨)، إلى جانب الاستراتيجيَّة القوميَّة للصحَّة ٢٠٢٤-٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحيَّة الأوليَّة وضمان إتاحتها لكافة المواطنين. كما تتماشى هذه الجهود مع الاستراتيجيَّة القوميَّة للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠، وخاصَّةً في محوري الصحة الإنجابيَّة وتنظيم الأسرة، وكذلك مع الإطار الوطنيِّ للتغذية ٢٠٢٢-٢٠٣٠، الذي يهدف إلى خفض مُعدَّلات التقزُّم والأنيميا وتعزيز أنماط التغذية الصحيَّة.

وعلى المستوى الدولي، تتَّسق هذه التدخُّلات مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتَّحدة، خاصَّة الهدف الثالث: الصحَّة الجيِّدة والرفاه، وتتَّسق أيضًا مع خطة العمل العالميَّة للتغطية الصحيَّة الشاملة (UHC2030) ممَّا يعكس التزام الهيئة بمواكبة التوجُّهات العالميَّة في تعزيز الحقِّ في الصحَّة وتحقيق العدالة الصحيَّة الشاملة.

دور الهيئة في تبنِّي قضايا الصحَّة منذ تأسيسها وحتى الآن

- في الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٠، ركَّزت الهيئة في بدايات عملها على التوعية والتثقيف الصحِّيِّ حول الأمراض الشائعة؛ مثل الملاريا، الحصبة، السل، البلهارسيا، وأمراض الكبد، خاصَّةً في المناطق المُهمَّشة والفقيرة. وهدفت هذه الجهود إلى تعزيز الممارسات الصحيَّة الإيجابيَّة، والحدِّ من العادات الصحيَّة الخاطئة المنتشرة آنذاك. واعتمدت الهيئة في تلك المرحلة اعتمادًا كبيرًا على مشاركة المجتمع المحليِّ والمتطوِّعين في تنفيذ الأنشطة الصحيَّة، بالتعاون مع مديريَّات الصحَّة، في مجالات التثقيف الصحِّي وبناء الوعي، وإجراء الفحوصات، ممَّا ساهم في توسيع انتشار الخدمات الصحيَّة والرسائل التوعويَّة، والوصول إلى الفئات الأقل حظًا والوقاية من الإصابة بالأمراض.
- وفي خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠، شهدت أدوار الهيئة تطورًا ملحوظًا في تقديم خدمات الرعاية الصحيَّة الأوليَّة، خاصَّةً في مناطق صعيد مصر. وركزت الهيئة تركيزًا خاصًا على صحَّة الأم والطفل، من خلال تعزيز حملات التطعيم، وتوفير خدمات متابعة الحمل، وتقديم الإسعافات الأوليَّة، إلى جانب التثقيف الصحيِّ للأسرة، وخدمات تنظيم الأسرة التي توفَّرت عبر العيادات المجتمعيَّة.
- مع بداية التسعينيَّات، شهد دور الهيئة تطوُّرًا كبيرًا من خلال إقامة شراكات استراتيجيَّة مع وزارات الصحة والمُنظَّمات الدوليَّة، إلى جانب التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدنيِّ المحليَّة. وقد شكَّلت مشاركة الهيئة في المؤتمر الدوليِّ للسكان عام ١٩٩٤ محطَّةً مهمَّةً في تعزيز حضورها ودورها على المستويَيْن

الوطنيِّ والدوليّ. وأسهمت هذه الشراكات في توسيع نطاق الخدمات الصحيَّة، في إطار تحسين المؤشِّرات السكانيَّة، لا سيَّما في الجوانب الصحيَّة، لتشمل مجالاتٍ جديدةً مثل الوقاية من الأمراض المزمنة، فيروس نقص المناعة البشري HIV الإيدز، وتعزيز خدمات الصحَّة الإنجابيَّة، وعلاج سوء التغذية لدى الأطفال دون سنِّ الخامسة، بالإضافة إلى تنظيم حملاتٍ صحيَّةٍ تستهدف تقديم خدماتٍ شاملةٍ ومتكاملةٍ للفئات الأكثر احتياجًا.

- ومنذ عام ٢٠٠٥، شهدت الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة نقلةً نوعيَّةً في توجُّهاتها الاستراتيجيَّة؛ إذ تبنَّت المنهج الحقوقيَّ في التنمية، وبدأت في تناول القضايا الصحيَّة من منظورٍ يرسِّخ أن «الصحَّة حقٌّ أساسيٌّ لكل إنسان». وبناءً على هذا التوجُّه، صُمِّمت البرامج والمبادرات الصحيَّة بما يضمن تمكين المواطنين، وخاصَّةً الفئات الأكثر فقرًا وتهميشًا، من الوصول العادل والآمن إلى خدمات الرعاية الصحيَّة. وتوجَّهت الأدوار من خلال هذا النهج إلى:

- تعزيز وعي المواطنين بحقوقهم الصحيَّة، وتفعيل مشاركتهم المجتمعيَّة من خلال تشكيل لجانٍ مُنتَخَبَةٍ تم تدريبها وتمكينها للمطالبةٍ بهذه الحقوق. كما جرى دعم منظَّمات المجتمع المدنيِّ الشريكة، إلى جانب تمكين القيادات المجتمعيَّة من تطبيق آليَّات الرصد والمساءلة المجتمعيَّة على الخدمات الصحيَّة، مما عزَّز من مبدأ الشفافيَّة ورفع كفاءة تقديم الخدمة.

تعزيز دمج المواطنين في منظومة خدمات الصحَّة العامة، وفق معايير الجودة والعدالة ودون أيِّ شكلٍ من أشكال التمييز. وقد تحقَّق ذلك من خلال العمل على تأسيس وتفعيل نظام الإحالة للمؤسَّسات الصحيَّة الحكوميَّة، وتحسين قدرات الوحدات الصحيَّة والمراكز الطبيَّة في المناطق الريفيَّة والحضريَّة، بالتوازي مع تعزيز الشراكة بين القطاعات الحكوميَّة، والأهليَّة، والخاصَّة، لتوسيع نطاق الخدمات وضمان استدامتها.

- في سياق هذا التوجُّه الحقوقيّ، بذلت الهيئة دورًا وجهودًا ملموسةً في مجال

التأثير على السياسات والتشريعات الصحيَّة لضمان حقوق المواطنين، ومن أبرز هذه الجهود:

- تعزيز مشاركة المواطنين في مناقشة التعديلات المُقتَرَحة على مسودة قانون التأمين الصحِّيِّ الشامل عبر تنظيم لقاءات حوارٍ مجتمعيٍّ مُوسَّعة، لمناقشة التعديلات المُقتَرَحة على مشروع القانون، وتُوِّجتْ هذه اللقاءات بمؤتمرٍ واسع حضره قياداتٌ صحيَّةٌ وأعضاء من مجلس النواب، وأسفر عن توصيةٍ رسميَّةٍ بإدراج مطالب المواطنين ضمن القانون.
- المساهمة في دعم سياساتٍ وطنيَّةٍ فعَّالة للوقاية من سرطان الثدي، عام ٢٠١٨، بالتعاون مع البرنامج القوميِّ لصحَّة المرأة، من خلال إطلاق حملةٍ للتوعية والتشجيع على الكشف المبكِّر. وتم ذلك برعاية وزيرة الصحَّة والسكَّان، وبمشاركةٍ فاعلةٍ من صُنَّاع القرار وممثِّلي الجهات المعنيَّة مثل المجلس القوميِّ للمرأة، المعهد القوميِّ للأورام، الجامعات، القطاع الخاصّ، الإعلام، مُنظَّمات المجتمع المدنيّ، وعددٍ من أعضاء البرلمان. وهو ما أدى إلى تشكيل لجنةٍ قوميَّةٍ لتقييم الوضع القائم، ووضع خطَّةٍ وطنيَّةٍ شاملة، أُدرجت لاحقًا ضمن مبادرة «صحَّة المرأة المصريَّة»، والتي تُعنى حاليًّا بمتابعة هذا الملف على مستوى الدولة.

- **منذ عام ٢٠١٧ وحتى الآن، انتهجت الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة استراتيجيَّة المتانة والمرونة المجتمعيَّة، التي ترتكز على تعزيز جاهزيَّة المجتمعات المحليَّة -أفرادًا ومجموعاتٍ ومؤسَّسات- للتعامل مع المخاطر الحاليَّة والمتوقَّعة، بما في ذلك المخاطر الصحيَّة. وفي هذا السياق، قامت الهيئة بأدوارٍ محوريَّةٍ في عدَّة محاور**

رئيسةٍ ضمن هذه المنهجيَّة، أبرزها:

- **تعزيز قدرة المجتمعات المحليَّة على التنبؤ بالمخاطر الصحيَّة والتعامل الاستباقيِّ معها**، وفي هذا السياق تبنّت الهيئة عدَّة مبادرات، منها قضيَّة حماية الأطفال والنساء من التسمُّم بالرصاص. ويجري تنفيذ هذه الجهود بالتعاون مع وزارات الصحَّة، البيئة، والتنمية المحليَّة، إلى جانب المعهد القوميِّ للتغذية، وجامعتي عين شمس وبنها، فضلًا عن مجموعةٍ من الأكاديميين والباحثين. تشمل الأنشطة: إجراء دراساتٍ متخصِّصةٍ حول مدى وجود عنصر الرصاص في بيئات عمل النساء الحوامل والأطفال وتأثيراته. وتعزيز الوعي المجتمعيِّ وتشجيع الممارسات الوقائيَّة لحماية هذه الفئات المُعرَّضة للخطر. كما أطلقت الهيئة قوافل «أنقذ حياة» بالتعاون مع الكليَّة المصريَّة لأطباء الرعاية الحرجة، بهدف الكشف عن عوامل الخطر المؤدِّية للسكتات القلبيَّة والتوقُّف المفاجئ للقلب، كإجراءٍ وقائيٍّ واستباقيّ.

- **الاستجابة المرنة للمخاطر والأزمات الصحيَّة** وظهر هذا الجانب بوضوح في خلال جائحة كورونا، حيث نفَّذت الهيئة حملات توعيةٍ واسعة، وقامت بأعمال

التطهير والتعقيم، وساهمت في تسهيل حصول المواطنين –خاصة في المناطق المهمَّشة– على لقاحات فيروس كورونا.

- **بناء الشراكات والتكامل والانخراط بفاعليَّةٍ في عديد من المبادرات الوطنيَّة** الرامية لتحسين الصحَّة العامَّة، منها: مبادرة «١٠٠ مليون صحَّة»: من خلال تقديم خدمات الكشف المبكِّر عن الأمراض المزمنة والوراثيَّة، وتوفير العلاج المجاني للمواطنين. الحملة القوميَّة للقضاء على فيروس C والأمراض غير السارية. ومبادرة «صحَّة المرأة المصريَّة»: عبر تقديم خدمات الكشف المبكِّر عن أورام الثدي، والصحَّة الإنجابيَّة، ومتابعة الأمراض المزمنة لدى السيِّدات. أيضًا مبادرة «الألف يوم الذهبيَّة» من خلال تقديم برنامج صحِّيٍّ وتوعويٍّ يركِّز على تقديم الرعاية والتغذية المثاليَّة للأمِّ والطفل في خلال الألف يوم الأولى من حياة الطفل، بدءًا من الحمل وحتى عمر سنتين، بهدف ضمان نموٍّ سليمٍ وتقليل أخطار سوء التغذية والأمراض المزمنة مستقبلًا.

أبرز النقاط المضيئة

- **تحسُّن الحالة الصحيَّة لمئات الآلاف من المواطنين من الفئات الأكثر هشاشة، خاصَّةً الأطفال والنساء وكبار السنّ**، من خلال برامج شاملة في مجالات الصحَّة العامة، والصحَّة الإنجابيَّة، والتغذية، والصحَّة النفسيَّة، والأمراض المزمنة والسارية وغيرها. ممَّا ساعد على تقليل مُعدَّلات الإصابة، وتعزيز الوقاية الصحيَّة في المجتمعات المُستَهدَفة.
- ساهمت الهيئة بدورٍ فاعلٍ في تحسين جودة الخدمات الصحِّيَّة المُقدَّمة من المؤسَّسات الصحِّيَّة العامَّة في المجتمعات المحليَّة، وذلك من خلال بناء قدرات الفِرَق الطبِّيَّة من مقدِّمي الرعاية الصحيَّة، وتوفير بعض الاحتياجات الأساسيَّة مثل أجهزة الكشف، والأسِرَّة، وأجهزة قياس الضغط، والموازين، وأجهزة التحاليل السريعة للكشف عن السكَّر والأنيميا. وقد أسهم ذلك بشكلٍ ملموسٍ في تعزيز الوصول العادل والمستدام للخدمات الصحيَّة في تلك المؤسَّسات.
- تحوُّلٌ نوعيٌّ في وعي المواطنين وتنظيماتهم المدنيَّة بحقوقهم الصحيَّة وقدرتهم على المطالبة بحقوقهم الصحيَّة وترسيخ مبدأ المساءلة المجتمعيَّة لإتاحة وتحسين جودة الخدمات الصحيَّة، كذلك تعزيز مشاركتهم الفاعلة في جهود الدعوة وكسب التأييد من أجل تعديل السياسات والتشريعات الصحِّيَّة التي تلبي حقوقهم وتستجيب لأولويَّاتهم.
- ازدياد قدرة المجتمعات المحليَّة على الاستجابة للمخاطر الصحيَّة الطارئة

والمتوقَّعة، وهو ما انعكس في قدرتها على التعامل بكفاءةٍ مع الأزمات الصحِّيَّة، كما تجلَّى بوضوحٍ في خلال جائحة كورونا؛ إذ أظهرت المجتمعات مرونةً في التصدِّي والتكيُّف مع التحدِّيات الصحيَّة المستجدَّة.

- نجاح بناء شراكاتٍ مؤسسيَّةٍ فاعلةٍ مع مؤسسات الدولة والجهات الداعمة من مُنظَّمات المجتمع المدنيِّ والمؤسَّسات الأكاديميَّة، ما أدَّى إلى تكامل الجهود المبذولة، وتوسيع نطاق الخدمات الصحيَّة، وتحسين كفاءتها وفاعليَّتها في الوصول إلى الفئات المُستَهدَفة.

- تحقُّق نجاحٍ واضحٍ في تنفيذ العديد من المبادرات الصحيَّة النوعيَّة التي استهدفت الفئات الأكثر هشاشة، مثل الحدِّ من التعرُّض للتسمُّم بالرصاص، وفحص وتوعية الأطفال بأمراضٍ مثل روماتيزم القلب، ومكافحة أورام الثدي، وهشاشة العظام، إلى جانب إدماج برامج مُخصَّصة للمراهقات ضمن وحدات الرعاية الصحيَّة. كما رُبِطَت قضايا التغذية بالصحَّة العامَّة من خلال مبادراتٍ توعويَّةٍ مبنيَّةٍ على أسسٍ علميَّة، عزَّزت من الوعي الصحِّيِّ والغذائيِّ في المجتمع.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- الهيئة القبطية الإنجيلية تناقش قانون التأمين الصحي الجديد تمهيداً لإقراره
https://www.youtube.com/watch?v=IUxald69Mno
- الهيئة الإنجيلية: نشارك مع الدولة في مبادرة ١٠٠ مليون صحة
https://is.gd/Xbs2av
- فيلم أوراق ندى عن قضايا الصحة الإنجابية والجنسية في مرحلة المراهقة بطولة: منى هلا
https//:www.youtube.com/watch?v=xqkuDtl81mE&list=PLyvIl1KGnpdZk-mgHrUVW75qLuruzE1dYR&index&36=pp=iAQB

قضيَّة
تنظيم الأسرة

تُعَدُّ قضيَّة تنظيم الأسرة مدخلًا أساسيًّا ضمن إطار الصحَّة الإنجابيَّة؛ إذ يُمكِّن الأفراد، وخاصَّةً النساء، من اتِّخاذ قرارات واعية وحرَّة بشأن الإنجاب، بما يضمن حياةً صحيَّةً وآمنةً للأمِّ والطفل، ويسهم في تحسين جودة الحياة للأسرة ككلّ. كما يُعَدُّ هذا المفهوم جزءًا لا يتجزَّأ من الحقِّ في الصحَّة، كما نصَّت عليه المواثيق الدوليَّة وأجندة أهداف التنمية المستدامة، خصوصًا الهدف الثالث المتعلِّق بالصحَّة الجيِّدة والرفاه، والهدف الخامس المرتبط بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

يتَّسِق عمل الهيئة في هذه القضيَّة مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ومع الاستراتيجيَّة القوميَّة للسكان (٢٠٢٣– ٢٠٣٠) وخطط الحكومة المصريَّة؛ فالنمو السكَّانيُّ المتسارع يمثِّل تحدِّيًا رئيسًا يهدِّد جهود التنمية، وهو ما تَعيه الدولة جيِّدًا وتسعى لمعالجته من خلال خطط شاملة ومترابطة. ويمثِّل تنظيم الأسرة ركيزةً أساسيَّةً في مواجهة القضيَّة السكانيَّة؛ إذ يساهم في رفع كفاءة توزيع الموارد، وزيادة نصيب الفرد من الخدمات الأساسيَّة، وتحسين جودة الحياة.

ومن ثم تقوم الهيئة بدورٍ بارزٍ في تعزيز جهود وزارة الصحة والسكَّان في هذا المجال، خاصَّةً في المجتمعات الريفيَّة والعشوائيَّة. لدعم السياسات السكانيَّة التي تركِّز على التوعية، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة بشكلٍ عادلٍ ومتاح، وتحسين المؤشِّرات الصحيَّة والاجتماعيَّة المرتبطة.

دور الهيئة في تبنِّي قضيَّة تنظيم الأسرة منذ تأسيسها حتى الآن

- في خلال فترة السبعينيَّات وأوائل الثمانينيَّات، ركَّزت الهيئة في دورها على التوعية المجتمعيَّة بهذه القضيَّة وإدماج مفاهيم تنظيم الأسرة ضمن برامج الصحَّة المجتمعيَّة، وتمَّ التركيز على رفع الوعي بمخاطر الحمل المتكرِّر، وتنظيم الولادات

من خلال حملات توعية قادتها القيادات النسائيَّة والمتطوِّعات، بالتعاون مع الوحدات الصحيَّة المجتمعيَّة.

- في خلال فترة الثمانينيَّات بدأت الهيئة في التوسُّع على المستوى القوميِّ في العمل على قضايا تنظيم الأسرة، من خلال تنفيذ برامج فعَّالة تقدِّم نموذجًا ناجحًا في إتاحة هذه الخدمات بكفاءة وتكلفة منخفضة، وذلك عبر العيادات المجتمعيَّة المنتشرة في المناطق الريفيَّة والعشوائيَّة الفقيرة. اعتمدت الهيئة في هذه المرحلة على تدريب القائدات المجتمعيَّات والمتطوِّعات المحليَّات لضمان استدامة التدخُّلات المجتمعيَّة وكفاءتها.
- وحظي هذا النموذج الناجح بتقدير رسميٍّ واسع، حيث دُعيت الهيئة للمشاركة بخبرتها في عددٍ من اللقاءات الرسميَّة، وتم ضمُّها إلى عضويَّة المجلس القوميِّ للسكان وتنظيم الأسرة، وكذلك اللجان التابعة له على مستوى المحافظات. وعن طريق هذه العضويَّة، أصبحت الهيئة شريكًا رئيسًا في صياغة السياسات السكانيَّة، وتنفيذ الحملات التوعويَّة في مختلف المحافظات، كما أصبحت جهةً مُعتَرَفًا بها رسميًّا في تقديم خدمات تنظيم الأسرة للمجتمعات الفقيرة والمهمَّشة، وساهمت في نشر التجربة وتوسيع نطاق تطبيقها.
- في أعقاب المؤتمر القوميِّ للسكَّان والتنمية المنعقد في مصر عام ١٩٩٤، طوَّرت الهيئة توجُّهها في العمل ببرنامج تنظيم الأسرة لتعمل ضمن إطارٍ شاملٍ للصحَّة الإنجابيَّة؛ إذ مثَّل هذا المؤتمر نقطة تحوُّلٍ من التركيز على خفض معدَّلات النموِّ السكَّانيِّ إلى تمكين الأفراد وتحسين جودة حياتهم، وخاصَّةً النساء. وتضمَّنت محاور التدخُّل الجديدة الاعتراف بالصحة الإنجابيَّة كحقٍّ إنسانيّ، وتمكين المرأة صحيًّا

واجتماعيًّا، وتوسيع نطاق خدمات الصحَّة الإنجابيَّة، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدنيِّ لنشر الوعي في المناطق الريفيَّة والمحرومة، إلى جانب تخصيص برامج توعية للشباب والمراهقين حول تأخير سنِّ الزواج ومنع الزواج المبكِّر، ودمج مفاهيم الصحَّة الإنجابيَّة ضمن المناهج التعليميَّة.

- منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن، تبنَّت الهيئة المنهج الحقوقيَّ في التنمية، وتعاملت مع القضيَّة باعتبارها قضيَّةً تنمويَّةً وحقوقيَّة. وعلى المستوى العمليّ، وجَّهت الهيئة مشروعات مجتمعيَّةً نحو رفع الوعي الحقوقيِّ بالصحَّة الإنجابيَّة، وتمكين المواطنين من الوصول إلى هذه الخدمات عبر تفعيل نُظُم الإحالة للمؤسَّسات الحكوميَّة، وتعزيز الرقابة المجتمعيَّة على جودة هذه الخدمات. كما عملت على بناء قدرات فرق العمل في الوحدات الصحيَّة والمراكز الطبيَّة الريفيَّة والحضريَّة، والكوادر المجتمعيَّة، لضمان تحسين جودة خدمات تنظيم الأسرة.
- في سياقٍ متَّصل، برز دور الهيئة في بناء الوعي وحشد الجهود المجتمعيَّة تجاه القضيَّة السكّانيَّة، بما يساهم في الدفع نحو تبنِّي سياسات شاملة ترتكز على تمكين الأفراد، خاصَّةً النساء، وتغيير الثقافات المرتبطة بالإنجاب. حيث يمثل مدخلًا أساسيًّا لضبط النمو السكاني وتحقيق التوازن بين مُعدَّلات الإنجاب والموارد المتاحة، وقد شملت جهود الهيئة تطوير استراتيجيَّات عملٍ تعتمد على النهج الشموليّ، لضمان تعزيز خدمات الصحَّة الإنجابيَّة، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجيَّة القوميَّة للسكَّان، والالتزامات الدوليَّة بأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار أيضًا، نظمت وحدة التنمية

المحليَّة سلسلةً من الحلقات النقاشيَّة والمؤتمرات لطرح حوارٍ مجتمعيٍّ حول القضيَّة السكانيَّة، تحت عنوان «القضيَّة السكانيَّة بين الواقع والمأمول»، وذلك بهدف نشر الخطة الاستراتيجيَّة للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، وتعزيز المشاركة المجتمعيَّة في تنفيذها.

- كما تبنَّى منتدى حوار الثقافات منصَّةً فكريَّةً للحوار حول هذه القضيَّة، من خلال ثلاثة جوانب رئيسة، وهي موقع القضيَّة السكانيَّة في الخطاب الدينيِّ للمؤسَّسات الدينيَّة الرسميَّة، وموقع القضيَّة السكانيَّة في الخطاب الثقافيِّ ممثَّلًا في خطاب المؤسسات الثقافيَّة والتربويَّة والإعلاميَّة، ومستقبل الثقافة السكانيَّة لدى فئات الشباب.

أبرز النقاط المضيئة والنجاحات المُحقَّقة

- تبنت الهيئة نهجًا تنمويًّا شاملًا يربط بين تنظيم الأسرة، وتمكين المرأة، والحقوق الصحيَّة، بما يعكس فهمًا عميقًا للعلاقة بين الجوانب الصحيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في حياة الأفراد والمجتمعات.
- المساهمة في الربط بين خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابيَّة من جهة، والسياسات السكانيَّة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة العالميَّة.
- المشاركة بفاعليَّة في طرح رؤى وتصوُّرات مستنيرة للمشاركة في صياغة السياسات والاستراتيجيَّات الوطنيَّة ذات الصلة بالصحَّة الإنجابيَّة والقضيَّة السكانيَّة، وذلك عن طريق عضويَّتها في المجالس واللجان القوميَّة المعنيَّة. بالإضافة إلى إطلاق الحوارات المجتمعيَّة والمنصَّات الفكريَّة حول القضايا المطروحة.
- الانخراط بفاعليَّة في المبادرات القوميَّة والمساهمة بدورٍ بارز في جهود وزارة الصحة لإيصال خدمات الصحَّة الإنجابيَّة وتنظيم الأسرة إلى الفئات الأكثر احتياجًا، لا سيَّما في المناطق الريفيَّة والمُهمَّشة.

- طبَّقت الهيئة منهجًا حقوقيًّا في التعامل مع القضيَّة من خلال تمكين المجتمعات، خاصَّةً الفئات المُهمَّشة، من الوصول إلى خدمات الصحَّة الإنجابيَّة، وتعزيز الرقابة المجتمعيَّة عليها، وربطها بالعدالة الاجتماعيَّة والكرامة الإنسانيَّة.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/

https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- الهيئة الإنجيلية تنظم ندوة حول القضية السكانية

https://www.dostor.org/2355093

- الهيئة الإنجيلية ترسم ملامح التعامل مع القضية السكانية

https://www.vetogate.com/3326452

قضيَّة

المساواة في النوع الاجتماعي ومناهضة كافة أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعيّ

تمثِّل المساواة في النوع الاجتماعيِّ ركيزةً أساسيَّةً لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة والتنمية المستدامة؛ إذ إن ضمان حقوق وفرص متكافئة للنساء والرجال يُعدُّ استحقاقًا إنسانيًّا وأخلاقيًّا لا غنى عنه، خاصَّةً في المجتمعات الفقيرة والهشَّة التي تعاني فيها النساء من تمييزٍ وتهميشٍ يحدُّ من مشاركتهنَّ في الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة.

تنطلق الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة في عملها بقضيَّة المساواة بين الجنسين من رؤيتها ورسالتها المستندة إلى إيمانٍ راسخ بقيمة الحياة الإنسانيَّة، والعدالة، والكرامة. وهي مبادئ لا تتحقق تحقُّقًا كاملًا دون ضمان المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة باعتبارها عنصرًا فاعلًا ومتكافئًا في المجتمع. ويأتي التزام الهيئة باحترام التعدديَّة والتنوع ليشمل الإنصاف الكامل في الحقوق والفرص دون تمييز. وتَعتَبِر الهيئة أن تمكين المرأة يشكِّل جزءًا جوهريًّا من نشر الفكر المستنير، وترسيخ القيم الإنسانيَّة والأخلاقيات، وتعزيز مبادئ العيش المشترك، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا وتماسكًا، ويخدم أهداف العدالة الاجتماعيَّة، والسلام المستدام، والتنمية الشاملة.

وفي هذا السياق، تتَّسق جهود الهيئة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع التوجُّهات الاستراتيجيَّة للدولة المصريَّة، التي تولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز دور المرأة في الحياة العامَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة. وتدعم الهيئة تنفيذ الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لتمكين المرأة المصريَّة ٢٠٣٠، التي تندرج ضمن إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وتعمل على دمج النوع الاجتماعيِّ في السياسات والبرامج التنمويَّة لضمان تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين. كما تتماشى هذه الجهود مع الأهداف العالميَّة للتنمية المستدامة، لا سيما الهدف الخامس المتعلِّق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والمتقاطع مع عددٍ من الأهداف الأخرى مثل القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والعمل اللائق، والسلام والعدالة وبناء المؤسَّسات القويَّة.

دور الهيئة في التعامل مع القضيَّة منذ تأسيسها وحتى الآن:

- منذ تأسيس الهيئة في خمسينيات القرن الماضي، بادرت بتوظيف شابَّات في قرى دير أبوحنس بمحافظة المنيا، إيمانًا بدور المرأة في التمكين المجتمعيّ. وفي الفترة ذاتها، أطلقت الهيئة مجلَّة «رسالة النور»، التي كانت آنذاك المجلَّة الوحيدة في الشرق العربيِّ الصادرة باللغة العربيَّة والمعنيَّة بقضايا تمكين الفتيات والنساء، كالمساواة في الفرص، والحريَّة في اختيار شريك الحياة.
- في يونيو ١٩٥٩، نظمت الهيئة أول مؤتمرٍ حول المساواة بين الرجل والمرأة في الريف المصريّ، كما ركَّزت برامجها التنمويَّة على التثقيف، الصحة الإنجابيَّة، تنظيم الأسرة، ومناهضة الممارسات الضارَّة. مما أسهم في إشراك المجتمعات بالحوار حول العدالة الجندريَّة.
- في السبعينيَّات، وسَّعت الهيئة نطاق عملها مع النساء عبر إنشاء «وحدة الحركة النسائيَّة»، التي هدفت إلى رفع وعي المجتمع بأهميَّة دور المرأة ومكانتها، والتصدِّي للمعتقدات السائدة التي تكرِّس التمييز ضدَّها.
- في أعقاب مؤتمر السكَّان والتنمية عام ١٩٩٤، تبنَّت الهيئة نهجًا يدمج النوع الاجتماعيَّ في جميع برامجها التنمويَّة. وركَّزت على سدِّ الفجوة بين الجنسين من خلال دعم تعليم الفتيات، ومحو أميَّة النساء، وتوفير فرص للتطوع والقيادة

والمشاركة المجتمعيَّة، بما يضمن تعزيز دور المرأة في اتِّخاذ القرار داخل مؤسَّسات المجتمع المدنيّ.

- في عام ٢٠٠٥، تبنَّت الهيئة النهج الحقوقيَّ في التنمية، معتبرةً الإنسان شريكًا أساسيًّا في التغيير وصاحب حقٍّ في الفرص المتساوية. وتركَّز هذا النهج على الحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة للنساء عن طريق دعم النساء في الفرص الاقتصاديَّة، وصقل مهاراتهن المهنيَّة والإداريَّة، وتمكينهنَّ اقتصاديًّا في قطاعات الزراعة والتسويق، مع معالجة جذور عدم المساواة بين الجنسين.
- ومنذ عام ٢٠١٧، تطبق الهيئة استراتيجيَّةً شاملةً لتحقيق المساواة بين الجنسين، تتضمَّن محورَيْن رئيسَيْن: الأول، دمج النوع الاجتماعيِّ باعتباره قضيَّةً عرضيَّةً في مختلف البرامج التنمويَّة مثل التعليم، الصحَّة، الاقتصاد، الإسكان، وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ أما المحور الثاني، فيركز على تنفيذ برامج مستقلَّة تستهدف تمكين النساء وسدِّ الفجوات النوعيَّة في حقوق الإنسان، بما يعزِّز من مشاركتهنَّ الفاعلة في المجتمع.
- وفي سياقٍ متَّصل، تُعَدُّ قضيَّة توازن النوع الاجتماعيِّ إحدى أهمِّ قضايا المواطنة، ولذلك يحرص منتدى حوار الثقافات على إدراجها ضمن مُختَلَف برامجه على المستويات المحليَّة والعربيَّة والدوليَّة. ويشمل ذلك مناقشة القضيَّة في أوساط المثقَّفين والبرلمانيِّين وصُنَّاع القرار، إلى جانب تنفيذ مبادراتٍ ومشروعاتٍ تهدف إلى تعزيز مفاهيم النوع الاجتماعيِّ داخل المجتمعات المحليَّة، بما يسهم في ترسيخ قِيَم العدالة والمساواة بين الجنسَيْن.

أبرز النقاط المضيئة على المستوى المجتمعي

- المساهمة في بناء الوعي المجتمعي: عبر نشر مفاهيم المساواة بين الجنسَيْن وترسيخ قِيَم العدالة وحقوق المرأة، مع مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ، باعتبارها ركائز أساسيَّةً للتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعيَّة.
- تعزيز المساواة والتمكين على المستوى المجتمعيِّ من خلال تنفيذ مشاريع تنمويَّة فعَّالة ساهمت في تمكين النساء والفتيات اقتصاديًّا واجتماعيًّا. كما تم تعزيز فرص حصولهنَّ على الحقوق والفرص والموارد دون تمييز، بما في ذلك التمثيل المتوازن لكلا الجنسين بين المستفيدين من المشاريع. إلى جانب تعزيز مشاركتهنَّ في صُنْع القرار والقيادة المجتمعيَّة من خلال تمثيلهنَّ المتوازن في اللجان المجتمعيَّة والمُنتَخَبَة، وإدماجهنَّ في عضويَّة الجمعيَّات الأهليَّة.
- إعداد قادة التغيير المجتمعيّ: من خلال بناء كوادر مجتمعيَّةٍ من الشباب من الجنسين وتزويدهم بالمعارف والمهارات والأدوات اللازمة للتعامل مع قضايا النوع الاجتماعيِّ داخل مجتمعاتهم المحليَّة، كما يُدعَم هؤلاء القادة في تصميم وتنفيذ مبادراتٍ تستهدف رفع وعي النساء والشباب والأطفال بقِيَم المواطنة، وقبول الاختلاف، وتعزيز دور المرأة.

- تدريب وتمكين القيادات الوسيطة (من القادة الدينيين، والأكاديميين، والإعلاميين، وممثلي المجتمع المدنيّ) عن طريق تزويدهم بالمعارف والمهارات التي تمكِّنهم من

نشر الوعي وتعزيز الفكر الإيجابيِّ تجاه المرأة داخل مؤسَّساتهم، وبين الفئات التي يتعاملون معها، إلى جانب تنفيذ مبادراتٍ تدعم هذه القِيَم على المستوى المحليّ.

- إبراز النماذج القياديَّة النسائيَّة، مثل الواعظات والراهبات، من خلال توجيه برامج تدريبيَّةٍ متخصِّصةٍ تعزِّز من أدوارهنَّ كقادةٍ دينيين، وتدعم حضورهنَّ المؤثِّر في مجتمعاتهنّ.

- **تحقيق نجاحاتٍ رائدةٍ في المشاريع المجتمعيَّة نذكر منها:**

- إدماج قضايا النوع الاجتماعيِّ في عديدٍ من مراكز الشباب والرياضة وقصور الثقافة والجامعات لضمان شمول المرأة وذوي الإعاقة، مع اعتماد سياسات حمايةٍ من التحرُّش وآليَّات التعامل معها، بالشراكة مع مديريَّات الشباب بالمحافظات.
- تأسيس مراكز متخصِّصة للدعم النفسيِّ والمساندة القانونيَّة للنساء في المجتمعات المحليَّة، عبر كوادر نسائيَّةٍ ومحامين مُدرّبين، مما وفَّر شبكة حمايةٍ فعَّالة.

- تفعيلٍ دور القطاع الخاصِّ من خلال مشروعٍ إقليميٍّ (في مصر وتونس والمغرب) لبناء شراكاتٍ مع الشركات؛ لتطبيق سياسات توظيفٍ عادلة، وتوفير بيئات عملٍ آمنة، وتمكين النساء من الوصول لمواقع صُنْع القرار.

على المستوى البرامجيِّ والمؤسسيّ

- تحوُّلٌ استراتيجي في نهج العمل التنمويّ: حيث انتقلت الهيئة من تقديم الخدمات إلى تطبيق استراتيجيَّةٍ شاملة لدمج النوع الاجتماعيِّ باعتباره قضيَّةً عرضيَّةً في مختلف البرامج التنمويَّة، بالإضافة إلى تنفيذ برامج مستقلَّةٍ تستهدف تمكين النساء وسدَّ الفجوات النوعيَّة في حقوق الإنسان.
- المساهمة في تطوير القدرات المؤسَّسيَّة: للمؤسَّسات والجمعيَّات الأهليَّة- ممَّا ساهم في دمج النوع الاجتماعيِّ في هياكلها وبرامجها وخدماتها.

- بناء قدرات مؤسَّسات المجتمع المدنيّ، والمؤسَّسات الحكوميَّة، والجامعات، على وضع سياساتٍ داعمةٍ للتنوُّع والنوع الاجتماعيّ، والعمل على تطبيق هذه السياسات ضمن برامجها وخطط عملها، بما يسهم في تعزيز بيئةٍ مؤسسيَّةٍ أكثر شمولًا وعدالة.

على مستوى السياسات والاستراتيجيات الوطنيَّة

- **بناء الشراكات** الاستراتيجيَّة مع مؤسَّسات الدولة بمختلف قطاعاتها (الحكومة، المجتمع المدنيّ، القطاع الخاصّ) مما ساهم في تعزيز الجهود الوطنيَّة في دعم قضايا النوع الاجتماعيّ، بما يتوافق مع الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لتمكين المرأة المصريَّة.
- المشاركة الفاعلة في جهود الدعوة وكسب التأييد، لتبنِّي سياساتٍ تدعم حقوق المرأة، ومعالجة الأسباب الجذريَّة للفجوة بين الجنسين، وتعزيز الحقوق الاقتصاديَّة والصحيَّة والتعليميَّة للمواطنين (خاصَّة المُهمَّشين)، وإعادة تأهيلهم لضمان اندماجهم المجتمعيّ.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/

https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- فيلم: Gender

https://www.youtube.com/watch?v=kMC9HZooz8I&list=PLyvIl1KGnpdZk-mgHrUVW75qLuruzE1dYR&index=6&pp=iAQB

- تفعيل دور القطاع الخاص في تعزيز المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-
- تجربة المشروع التجريبي في مصر وتونس والمغرب

https://ceoss-eg.org/wp-content/uploads/2023/07/MENA-project-Arabic-booklet.pdf

https://ceoss-eg.org/32971/

- الهيئة الإنجيلية تنظم حفلًا لتخرج ٥٤ من الشباب "أبطال التغيير" من المجتمعات المحلية بمحافظة المنيا-

https://ceoss-eg.org/33348/

قضيَّة

مناهضة ختان الإناث

يُعدُّ العنف ضد النساء والفتيات من أخطر التحدِّيات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة؛ إذ يشمل ممارسات ضارة مثل ختان الإناث والزواج المبكِّر والعنف الجسديِّ والنفسيّ، مما يُعَدُّ انتهاكًا مباشرًا لحقوق المرأة وعائقًا أمام مشاركتها الفعَّالة في التنمية.

تتعامل الهيئة مع مناهضة العنف ضد المرأة انطلاقًا من رؤيتها ورسالتها؛ إذ تُعَدُّ قضيَّة ترتبط بالعدالة والكرامة والتمكين وهي مبادئ جوهريَّةٌ تسعى الهيئة إلى ترسيخها في جميع برامجها دون تمييز، وتواصل جهودها باعتبارها قضيَّةً مجتمعيَّةً وتنمويَّةً ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم العدالة الاجتماعيَّة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

تتوافق جهود الهيئة في هذه القضيَّة مع «رؤية مصر ٢٠٣٠»، التي تضع العدالة الاجتماعيَّة وتمكين المرأة ضمن أولويَّاتها، من خلال «الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لتمكين المرأة المصريَّة ٢٠٣٠»، التي تشمل محورًا رئيسًا لحماية النساء من العنف والتمييز ومواجهة ظواهر مثل ختان الإناث والزواج المبكِّر والعنف الأسريّ.

كما تتَّسق مع الأطر الدوليَّة وأهداف التنمية المستدامة، خصوصًا الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه)، الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات)، والهدف ١٦ (تعزيز المجتمعات السلميَّة وتوفير العدالة). وأيضًا مع مواثيق دوليَّة مثل الإعلان العالميِّ لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، اتفاقيَّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (CEDAW – 1979)، اتفاقيَّة حقوق الطفل (CRC – 1989)، وبرنامج عمل مؤتمر بكين (١٩٩٥) وغيرها من المواثيق الداعمة لحقوق النساء والفتيات.

دور الهيئة في تبنِّي قضيَّة مناهضة ختان الإناث منذ تأسيسها حتى الآن:

- بدأت الهيئة مناهضة ختان الإناث منذ منتصف الخمسينيَّات؛ فاقتحمت قضيَّةً حساسةً في المجتمعات الريفيَّة، في وقت كانت نسبة الختان تصل إلى ١٠٠٪ في بعض القرى. اعتمدت الهيئة على الحوار المجتمعيِّ والمداخل الثقافيَّة، وكانت من أوائل الجهات التي واجهت هذه الممارسة مواجهةً مباشرة، مما يجعلها رائدةً في تبنِّي القضيَّة على المستوى المجتمعيّ.
- في خلال الستينيَّات والسبعينيَّات، تطورت استراتيجيَّة الهيئة من الحوار إلى التمكين عبر التعليم والتثقيف، مع التركيز على وعي الفرد باعتباره محرِّكًا للتغيير. وتناولت الهيئة قضيَّة ختان الإناث ضمن قضايا أوسع كالعنف ضد النساء، والزواج المبكِّر، وإثبات العذريَّة. وشكَّلت مجلة «رسالة النور» منصَّةً لدعم هذه الجهود، عن طريق نشر مقالات جريئة فتحت النقاش العام، وشجَّعت على العمل التطوُّعيّ، وعزَّزت مشاركة القيادات المجتمعيَّة. كما ساهمت فصول محو الأميَّة في رفع وعي الفتيات بحقوقهنّ، مما مكَّن عديدًا منهنَّ من رفض الزواج القسريّ.
- في الثمانينات والتسعينات، تبنت الهيئة نهجًا تنمويًّا متكاملًا يدمج مناهضة ختان الإناث داخل مشروعات التنمية. تُعدُّ تجربة قرية دير البرشا نموذجًا بارزًا؛ حيث تم دمج التمكين الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ للنساء مع تعزيز أدوارهنَّ القياديَّة وتنظيم حملات توعيةٍ مجتمعيَّة، ممَّا أسفر عن توقيع وثائق مجتمعيَّةٍ ضد الختان

بمشاركة قيادات دينيَّة وأُسَر محلِّيَّة. واستثمرت الهيئة في مؤتمر السكان عام ١٩٩٤ بالقاهرة لإطلاق حملة وطنيَّة مُوسَّعة بمشاركة أكثر من ٢٥٠ جمعيَّة أهليَّة، ما رسَّخ مكانتها بصفتها فاعلًا رئيسًا في الجهد الوطنيِّ المستدام.

- منذ بداية الألفيَّة وحتى الآن، انتقلت الهيئة إلى مرحلة التوثيق والتوسُّع في نماذج ناجحة مثل تجربة دير البرشا؛ فأُنتِجَت موادّ توثيقيَّة ونُظِّمت مؤتمراتٌ وأُبرِزَت قصص فتيات رفضن الختان، واعتُبِر هذا مصدر إلهام لتعزيز الممارسات الإيجابيَّة. كما توسَّعت الهيئة في الشراكات مع مؤسَّسات وطنيَّة ودينيَّة وإعلاميَّة، واعتمدت نهجًا حقوقيًّا وتنمويًّا متوازنًا، مما مكَّنها من تحقيق تأثير فعَّال ومستدام في المجتمعات المُستَهدَفة. وأُطلقَت حملةٌ شاملةٌ في ٥٠ مجتمعًا بمحافظة المنيا للتصدِّي لختان الإناث والتحرُّش، بالتعاون مع جهات رسميَّة ودينيَّة وتعليميَّة، وتنفيذ معسكرات توعويَّة للفتيات، وتنشيط آليات التبليغ وتحويل الحالات للجهات القانونيَّة المختصَّة.

- وتبنَّت الهيئة نهجًا متكاملًا وشاملًا في مناهضة ختان الإناث، يجمع بين تمكين المجتمعات المحليَّة، وتغيير السلوكيَّات والممارسات، والضغط من أجل التشريعات، والتدخُّل التنمويِّ المتكامل. شمل ذلك:

- استخدام النهج الحقوقيِّ في جميع مراحل التدخل، بهدف تمكين النساء والفتيات من الحصول على حقوقهنّ، وحمايتهنَّ من كافة أشكال العنف والتمييز. وشمل هذا النهج مجموعةً من الآليات العمليَّة، أبرزها:
- التنظيم المجتمعيّ: عن طريق تشكيل لجانٍ محليَّة مُنتَخَبة، وبناء قدراتها،

وتزويدها بالمعارف والمهارات الأساسيَّة، ممّا يؤهِّلها للعب دورٍ فاعلٍ في تبنِّي القضيَّة من منظورٍ حقوقيٍّ وتنمويّ.

- استخدام الدعوة كآليَّةٍ محوريَّةٍ لإحداث التغيير، عن طريق تحسين السياسات ذات الصلة وتوعية المجتمع بالقوانين المجرِّمة لختان الإناث، مثل المادة ٢٤٢ مكرَّر من قانون العقوبات، والترويج لآليَّات الحماية والإبلاغ، مثل خط نجدة الطفل (١٦٠٠٠)، **شمل ذلك استخدام الإعلام كأداةٍ استراتيجيَّةٍ** لبناء رأيٍ عامٍّ مساندٍ لقضايا حماية الفتيات.
- بناء الشراكات والتشبيك مع جميع الأطراف المعنيَّة، من مؤسَّساتٍ حكوميَّة، ومجتمعٍ مدنيّ، وقياداتٍ دينيَّة، ووسائل إعلام، بهدف حشد الجهود وتعزيز التأثير الجماعيِّ في مناهضة ختان الإناث، والقضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات. شمل ذلك تنظيم حلقات استشاريَّة تضمُّ فاعلين محليين وخبراء لتحديد أولويَّات التدخُّل وصياغة التوصيات المناسبة.
- **تعزيز دور المجتمعات في قيادة التغيير بأنفسهم، بما يضمن الاستدامة من خلال عددٍ من المحاور العمليَّة، أبرزها:**

- إعداد كوادر نسائيَّةٍ مدرَّبةٍ داخل المجتمعات المحليَّة، تتولَّى قيادة عمليَّة التغيير عن طريق التوعية المباشرة، وتوثيق استجابات الأُسَر، بما مكَّن من تتبُّع حالات الامتناع عن ختان الإناث، والمساهمة الفعليَّة في تغيير السلوك المجتمعيّ.
- تمكين الفتيات أنفسهنَّ من قيادة حملات التعبير والرفض لختان الإناث، باستخدام الفنون وتقنيات التواصل المجتمعيّ، مما ساهم في تعزيز شعورهنَّ بالثقة بالنفس والقدرة على التأثير داخل محيطهنَّ الاجتماعيّ.
- تعزيز الوعي المجتمعي لدى شرائح مختلفة من المجتمع، من خلال استهداف الأُسَر، الرجال، الشباب المقبلين على الزواج، الأمَّهات، الجدَّات، إضافةً إلى تنظيم جلساتٍ توعويَّةٍ مُبسَّطةٍ وتفاعليَّةٍ للفتيات الصغيرات والمراهقين.

- **استهداف الفئات المرتبطة بالممارسة** الضارَّة والتي تتعارض مصالحها مع مناهضة ختان الإناث، مثل القابلات (الدايات)، من خلال تدريبهنَّ على بدائل آمنة ومجدية اقتصاديًا، بهدف الحدِّ من ارتباطهم المهنيِّ بهذه العادة الضارَّة.
- إشراك قياداتٍ دينيَّة من المسلمين والمسيحيين، كذلك الأطباء وتدريبهم لتأهيلهم على مواجهة الموروثات الثقافيَّة الخاطئة، إلى جانب تدريب الأطباء ليكونوا شركاء فاعلين في التصدِّي لهذه الممارسة داخل مجتمعاتهم.

أبرز النقاط المضيئة

- تحقيق أثر ملموس تجاه خفض نسب ممارسة ختان الإناث في عديدٍ من القرى، وتغيَّرت مواقف الأسر تدريجيًا، ليصبح رفض الختان أمرًا مقبولاً اجتماعيًا، والزواج من غير المختونات غير موصوم كما كان سابقًا.
- توقيع وثيقةٍ تاريخيَّةٍ في عام ١٩٩١ في قرية دير البرشا من قِبَل الأهالي والقيادات الدينيَّة واللجان المجتمعيَّة، تعهَّدوا فيها بوقف ختان الإناث. ورغم عدم وجود قوة قانونيَّة للوثيقة، اكتسبت شرعيَّتها من الوعي الجماعيّ، وتضمَّنت بنودًا أخلاقيَّةً تلزم المخالفين بالمحاسبة أمام الله والمجتمع والدولة. وقد تحوَّلت هذه التجربة إلى نموذج يُحتَذَى به، ووُثِّقت في أفلامٍ ودراساتٍ علميَّةٍ وتقارير ساهمت في تشكيل فهمٍ جديدٍ للقضيَّة.

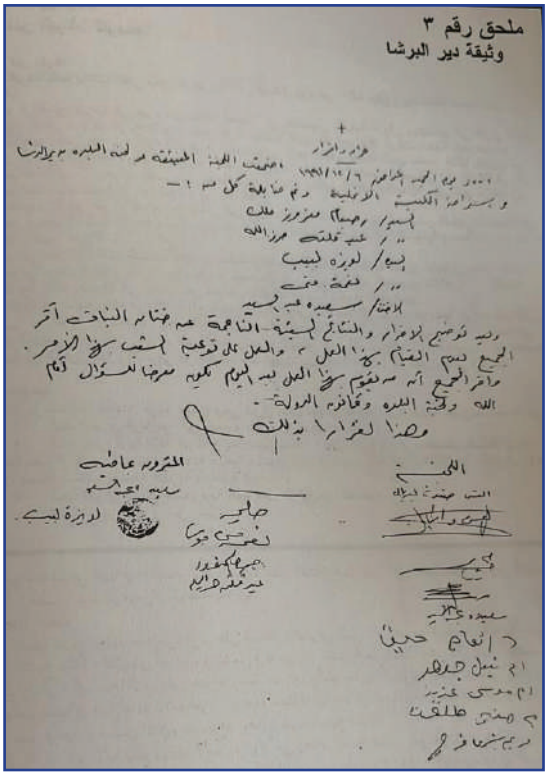
ملحق رقم ٣
وثيقة دير البرشا

- إعلان مجتمعاتٍ جديدة توقُّفَها الفعليَّ عن ممارسة ختان الإناث، وتم توثيق هذا الالتزام من خلال وثائق جماعيَّة موقَّعة خلال فعاليَّاتٍ عامَّة بحضور القيادات المجتمعيَّة والدينيَّة والإعلام، مما عزَّز شرعيَّة هذا الالتزام.
- قادت الهيئة حملةً موسَّعةً ضد ختان الإناث بالتزامن مع

مؤتمر السكان في عام ١٩٩٤، شاركت فيها ٢٥٠ جمعيَّةً أهليَّة، مما مثَّل ذروة التنسيق بين مؤسَّسات المجتمع المدنيِّ الأهليّ، وأكَّد على قدرة العمل الجماعيِّ في دفع التغيير المجتمعيّ.

- أسهمت جهود العمل إسهامًا مباشرًا في التأثير على السياسات العامَّة؛ إذ دفعت عديدًا من الجهات الرسميَّة إلى مراجعة مواقفها والاستجابة بفاعليَّة لمناهضة الظاهرة.
- مثّلت تجربة الهيئة نموذجًا عمليًّا ومؤثِّرًا في تاريخ مناهضة ختان الإناث؛ إذ انتقلت من مجرَّد مواجهة نظريَّة إلى إنشاء واقع جديد يعتمد على تمكين المجتمع، وزيادة الوعي، وتعزيز الالتزام الذاتيّ، ممَّا جعل النموذج قابلًا للتكرار في مجتمعاتٍ أخرى.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- فيلم كفن ديكولتيه « عن الزواج المبكر وتأثيره على حياة الفتيات»

https://www.youtube.com/watch?v=6OAHGXetIu0

- كتاب لا تراجع: كفاح قرية مصرية للقضاء على الختان (يتناول الكتاب تجربة قرية دير البرشا التي قاومت ختان الاناث

https://old.qadaya.net/node/808.html

- لقاء اعلامي حول قضية ختان الاناث

https//:www.almasryalyoum.com/news/details1237502/

قضيَّة
السكن الملائم

يمثل السكن اللائق أحد المُرتَكَزات الجوهريَّة لتحقيق الكرامة الإنسانيَّة، وتحقيق مستوى معيشيٍّ كريم يضمن الصحَّة النفسيَّة والجسديَّة، والاستقرار والأمان الاجتماعيِّ والأسريّ؛ حيثُ يمثِّل السكن بيئةً حاضنةً للنموِّ والتعليم والعمل، وأداةً فعَّالةً للحدِّ من الفقر وتعزيز الاندماج المجتمعيّ. ويستند الحقُّ في السكن الكريم إلى معايير دوليَّة واضحة، منها المادة ١١ من العهد الدوليِّ للحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، التي تضع السكن في قلب الحقوق التي تضمن الحدَّ الأدنى من الكرامة والحياة الآمنة للإنسان.

تتَّسق قضيَّة السكن بشكل جوهريٍّ مع **رسالة الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة** التي تضع في صميم رؤيتها مفهوم الكرامة الإنسانيَّة والتنمية المجتمعيَّة الشاملة. ومن هذا المنطلق ومنذ الثمانينيَّات، تبنّت الهيئة قضيَّة تحسين مساكن الفقراء باعتبارها حقًّا إنسانيًّا أصيلًا ومدخلًا محوريًّا لتحسين جودة الحياة في المجتمعات المهمَّشة. وانطلقت الهيئة من رؤية تنمويَّة شاملة، ترى أن البيئة السكنيَّة ليست فقط مكانًا للإقامة، بل عنصرًا يؤثر بعمق في التمكين الاجتماعيِّ والاقتصاديّ، وينعكس على الصحَّة العامَّة، والتعليم، والعلاقات الاجتماعيَّة، والكرامة الإنسانيَّة؛ فعَمَل الهيئة في تطوير مساكن آمنة ولائقة يعكس التزامها العمليَّ بتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، وبناء مجتمعات أكثر عدالةً وإنصافًا.

تتسق جهود وتدخُّلات الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة في قضيَّة السكن اللائق مع التوجُّهات الوطنيَّة للدولة المصريَّة؛ إذ نصَّت المادة ٧٨ من دستور مصر ٢٠١٤ على أن «تكفل الدولة للمواطنين الحقَّ في السكن الملائم، الآمن، والصحِّيّ، بما يحفظ الكرامة الإنسانيَّة ويحقق العدالة الاجتماعيَّة». ويتجلَّى هذا الالتزام أيضًا في رؤية مصر ٢٠٣٠، لاسيَّما في محور العدالة الاجتماعيَّة وتحسين جودة الحياة. وفي هذا السياق، تسهم الهيئة من خلال برامجها المجتمعيَّة في دعم أهداف المبادرة الرئاسيَّة «حياة كريمة»، التي تضع تطوير السكن الريفي والبنية التحتيَّة في صدارة أولويَّاتها. كما تتكامل جهود الهيئة مع السياسات الوطنيَّة الهادفة إلى القضاء على العشوائيَّات وتطوير

المناطق غير الآمنة، مما يعزز من الدور الوطنيِّ الفاعل الذي يقوم به المجتمع المدنيُّ في تحقيق التنمية المستدامة.

في سياقٍ متَّصل تتوافق قضيَّة السكن، والجهود التي تنفِّذها الهيئة في هذا الإطار، مع التوجُّهات الدوليَّة، لاسيَّما أهداف التنمية المستدامة للأمم المتَّحدة، وعلى رأسها الهدف ١١ المعنيّ بجعل المدن والمجتمعات البشريَّة شاملةً وآمنةً وقادرةً على الصمود. وترتبط أيضًا بالأهداف ١ و٣ و١٠ التي تركِّز على القضاء على الفقر وتحقيق الصحَّة والعدالة. وتستند الهيئة في منهجيَّتها أيضًا إلى المؤشِّرات الأمميَّة الخاصَّة بضمان السكن الآمن والميسور، مما يعكس التزامها بالمعايير الدوليَّة وتكامل دورها مع الجهود العالميَّة لتحقيق التنمية العادلة والمنصفة.

دور الهيئة في قضيَّة السكن الملائم منذ تأسيسها وحتى الآن:

طوّرت الهيئة من أدوارها في مجال تطوير مساكن الفقراء، لتتحول إلى بيئات آمنة صحيًّا وبيئيًّا، تتناسب مع الاحتياجات الحقيقيَّة للأسر الفقيرة. وقد راعت الهيئة في تدخُّلاتها الجمع بين البُعد الإنمائيِّ والبُعد الحقوقيِّ في آنٍ واحد، وشمل ذلك ما يلي:

- في بدايات تدخُّلها في خلال الثمانينيات، ركَّزت الهيئة على تحسين ظروف السكن القائمة داخل منازل الفقراء، عبر إدخال تعديلاتٍ جوهريَّة تعزِّز من صلاحيَّة هذه المساكن للحياة اليوميَّة. شملت هذه التحسيناتٍ فصل أماكن تربية الماشية والدواجن عن غُرَف المعيشة، توفير مراحيض صحيَّة، ومياه شربٍ نقيَّة، وصرفٍ صحيٍّ آمن، إلى جانب تحسين التهوية، طلاء الجدران، تبليط الأرضيات، وتوفير أثاثٍ أساسي. وامتدَّت التدخُّلات إلى رفع الوعي المجتمعيِّ من خلال برامج الاقتصاد المنزليِّ التي تناولت النظافة، إدارة المنزل، والممارسات الصحيَّة

اليوميَّة، إدراكًا بأن تحسين السكن لا يكتمل دون تحسين أنماط الحياة.

- وفى منتصف التسعينيات حدثت نقطة تحول رئيسيَّة، حين بدأت الهيئة أولى شراكاتها الدوليَّة مع منظَّمة «هابيتات فور هيومانتي إنترناشونال»، ما أتاح تجربةً نموذجيَّةً في عدة قرى ببني سويف والجيزة. اعتمد هذا النموذج على تقديم قروض من دون فوائد للأسر الفقيرة لبناء أو تحسين منازلها، مع إشراك المجتمع المحلِّيِّ في اختيار المستفيدين وضمان الالتزام بالسداد. كما تم تنظيم المستفيدين في مجموعات جماعيَّة للبناء المشترك، مما خفَّض من التكاليف، وسهَّل شراء المواد الخام بأسعار الجملة، إلى جانب تعزيز التضامن المجتمعيِّ والإحساس بالملكيَّة. وقد أتاحت آليَّة تدوير القروض إعادة استخدامها لصالح مستفيدين جدد، بما ضمن استمراريَّة واستدامة البرنامج.
- استمرارًا لهذا النجاح، عملت الهيئة في السنوات التالية على تعزيز الاستدامة والتوسع بتعظيم رأس مال برنامج الإسكان، وتنويع مصادر التمويل المحليَّة والدوليَّة، مما ساعد في توسيع قاعدة المستفيدين، وضمان استمراريَّة العمل.
- كما وجهت الهيئة تدخُّلات خاصَّةً للأسر الأشدّ فقرًا غير القادرة على دخول منظومة القروض، عبر توجيه مشروعات مجانيَّة لتطوير مساكنهم، شملت البناء، الهدم، إدخال المرافق، والتشطيبات الأساسيَّة، وتوفير بعض الأثاث الضروريِّ دون تحميلهم أعباء ماليَّة.

- وانطلاقا من دورها الإنسانيّ، تستجيب الهيئة بفاعليَّة للأزمات وحالات الطوارئ التي تؤثِّر على حالة مساكن الفقراء، وذلك بتقديم مساعدات عاجلة وإعادة إعمار المساكن المتضرِّرة، كما حدث في قرية سنور بمحافظة بني سويف التي تضرَّرت بفعل السيول.

- إلى جانب ذلك، شاركت الهيئة بدورٍ فاعلٍ في المبادرة الرئاسيَّة «حياة كريمة»، من خلال تنفيذ مشروع لبناء وتطوير ١٢٠ منزلاً للأسر المُستهدَفة في القرى المصريَّة، مساهمةً في تحسين جودة حياة المواطنين وتحقيق التنمية الوطنيَّة.

- وعلى مستوى آخر لعبت الهيئة دورًا مهمًّا في المشاركة في إعداد دراسة لتطوير منطقة عشوائيَّة بالكامل، بالتعاون مع محافظة القاهرة، وشمل ذلك مناطق مثل زينهم بالسيدة زينب، وحكر السكاكيني، وحكر هاشم آغا في منطقة الشرابيَّة. وشُكِّلت لجنةٌ مُشتَرَكةٌ من محافظة القاهرة والهيئة لهذا الغرض؛ إذ نفَّذت الهيئة الدراسة الميدانيَّة بالتعاون مع بنك التعمير الألمانيّ، وهيئة EZE الألمانيَّة، ومكتب استشاريٍّ مصريّ. وقد أسهمت ثقة الأهالي الكبيرة بالهيئة في تسهيل الوصول إلى الأسباب الحقيقيَّة التي يجب مراعاتها لإنجاح تطوير هذه المناطق. وتم الانتهاء من الدراسة المتكاملة وتسليمها إلى الجهات الرسميَّة، التي قامت لاحقًا بتطوير منطقة زينهم استنادًا إلى نتائج هذه الدراسة.

- تقوم الهيئة بدورٍ محوريٍّ في تعزيز ودعم الشراكات مع المؤسَّسات المعنيَّة للإسراع في تطوير البنية التحتيَّة وتحسين البيئة المحيطة بالمساكن، انطلاقًا من إيمانها بالسكن كحقٍّ أساسيٍّ لكل مواطن.

أبرز النقاط المضيئة المُحقَّقة

- تحسين نوعيَّة حياة آلاف الأسر الفقيرة من خلال تحويل مساكنهم إلى بيئات آمنة صحيًّا وبيئيًّا.
- تطبيق معايير الإتاحة لذوي الإعاقة في تصميم المنازل، بما يضمن عدالة الوصول

والاستخدام الآمن.

- دمج البُعد البيئيِّ والتكيف المناخيِّ في تصميم المساكن باستخدام خامات صديقة للبيئة وتصميمات متكيِّفة مع تغيُّر المناخ.
- نجاح الهيئة في بناء شراكات فعَّالة مع مؤسَّسات الدولة لتعظيم الجهود المشتركة لمناصرة السكن باعتباره حقًّا إنسانيًّا.
- المشاركة الفاعلة في المبادرة الرئاسيَّة «حياة كريمة»، في إطار تحقيق أهداف الدولة في تحسين حياة المواطنين.
- تنفيذ مبادرة ناجحة لإعادة إعمار ٢٠ منزلًا في قرية سنور ببني سويف تضرَّرت بفعل السيول.
- إطلاق مبادرة لإعادة تأهيل وتطوير ٤٠ منزلًا للأسر الأولى بالرعاية في ٣ قرى بالمنيا بتكلفة ٢٣ مليون جنيه.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https//:ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- بروتوكول تعاون مع محافظة المنيا لتأهيل وتطوير ٤٠ منزلًا للأسر الأولى بالرعاية

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3520754

- القناة الأولى: نشرة التاسعة | الهيئة القبطية الإنجيلية تطلق مبادرة مشروع مسكن صحي آمن للفئات الأولى بالرعاية

https//:www.youtube.com/watch?v=Jpd9xPlb6CI

- جريدة الدستور: الهيئة الإنجيلية تنظم لقاء عن السكن المرن في مواجهة التغيرات المناخية

https//:www.dostor.org4231815/

قضيَّة
الحماية الاجتماعيَّة

تُعَدُّ الحماية الاجتماعيَّة من القضايا ذات الأهميَّة القصوى؛ إذ تمثِّل أداة لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة والاندماج، وضمان حصول الفئات الأَوْلى بالرعاية على الحماية اللازمة. تتجلَّى أهميَّة هذه القضية في ظلِّ التحديات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الراهنة والتي تتضافر فيها جهود الحكومة والمجتمع المدنيِّ والقطاع الخاصِّ لضمان توفير شبكة حماية اجتماعيَّة فعَّالة ومستدامة لجميع المصريين.

تتَّسق جهود الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة في مجال الحماية الاجتماعيَّة اتساقًا عميقًا مع رؤيتها ورسالتها التي تؤكِّد على **قيمة الحياة الإنسانيَّة والارتقاء بنوعيَّتها، وتحقيق العدالة والمساواة**؛ فمنذ تأسيسها عام ١٩٥٠، تبنَّت الهيئة نهجًا تنمويًّا يضع الإنسان في مركز اهتمامه، مع التركيز على تمكين الفئات الأكثر ضعفًا واحتياجًا، من خلال توفير الحماية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة لهم. وانعكس ذلك بوضوح في تدخُّلاتها المتعدِّدة التي تمزج بين **الدعم الإغاثيِّ الفوريِّ والتمكين المجتمعيِّ طويل الأمد**، بهدف بناء قدرات الأفراد والمجتمعات على الصمود والاستقلاليَّة. كما حرصت الهيئة على العمل بالشراكة مع المؤسسات الحكوميَّة والمجتمع المدني لتعزيز **شبكات الأمان الاجتماعيِّ** وتوسيع مظلَّة الحماية، بما يعكس التزامها العميق برسالتها التنمويَّة والإنسانيَّة، ويجعل من الحماية الاجتماعيَّة أداةً لتحقيق رؤيتها في مجتمعٍ أكثر عدالةً وإنسانيَّةً وشمولًا.

يتكامل عمل الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة في مجال الحماية الاجتماعيَّة بشكل وثيق مع **توجُّهات الدولة المصريَّة**، التي تضع الحماية الاجتماعيَّة ضمن أولويَّاتها الوطنيَّة من خلال استراتيجيَّات مثل **رؤية مصر ٢٠٣٠**، وبرامج مثل «**حياة كريمة**» و«تكافل وكرامة» التي تهدف إلى تمكين الفئات الأَوْلى بالرعاية وتقليل الفجوات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة. كما تتَّسق جهود الهيئة مع **التوجُّهات الدوليَّة**، لا سيَّما **أهداف التنمية المستدامة** (SDGs)، وخاصَّةً الأهداف المتعلِّقة بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة، وتعزيز الرفاه الاجتماعيّ. وتتماشى تدخُّلات الهيئة كذلك مع **اتفاقيَّات منظمة العمل الدوليَّة** والإعلان العالميِّ لحقوق الإنسان، مما يعكس التزامها بتطبيق المعايير الدوليَّة في بناء نُظُم حمايةٍ اجتماعيَّةٍ عادلةٍ وشاملةٍ ومستدامة.

دور الهيئة في مجال الحماية الاجتماعيَّة/ الإغاثة منذ تأسيسها حتى الآن

- في الفترة من (١٩٥٠-١٩٧٠)، بدأت الهيئة عملها في مجال الحماية الاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات المباشرة والدعم للفئات المحتاجة، مع التركيز على الخدمات الصحيَّة والتعليميَّة والاقتصاديَّة والبيئيَّة.
- في المرحلة من (١٩٨٠-٢٠٠٠)، في هذه المرحلة، وسَّعت الهيئة نطاق خدماتها لتشمل برامج تمكينٍ اقتصاديّ، وتقديم الدعم الغذائيِّ والعينيّ، وإنشاء لجانٍ مجتمعيَّةٍ لتحديدِ الاحتياجات وتصنيفها، ممَّا ساهم في تحسين نوعيَّة الحياة للمواطنين الفقراء.
- من (٢٠٠٠-الآن) عملت الهيئة على تعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكوميَّة والمجتمع المدنيّ، وتبنِّي منهجيَّاتٍ شاملةٍ للحماية الاجتماعيَّة، بما في ذلك التدخُّلات السريعة في حالات الأزمات والكوارث، وتقديم الدعم النقديِّ والعينيّ، وتنفيذ برامج التمكين الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ لتخفيف الآثار السلبيَّة التي تنشأ عن الأزمات والمخاطر التي تواجههم، مع التوجُّه نحو حشد الموارد المجتمعيَّة واستقطاب وتحفيز المتطوعين من الشباب من الجنسين للمشاركة في إدارة الأزمات، **ويستعرض الجزء التالي أبرز المبادرات التي تُظهِر جهود الهيئة في هذا المجال:**

الاستجابة للأزمات الناتجة عن جائحة كورونا

برز دور الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة باعتبارها أحد النماذج الرائدة في الاستجابة المجتمعيَّة الفعَّالة، من خلال إطلاق مبادراتٍ عاجلةٍ للاستجابة الطارئة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، كما شاركت الهيئة مع المبادرات القوميَّة والرئاسيَّة (مثل مبادرة «نتشارك هنعدي الأزمة»/ مبادرة «عشان بكره»/ مبادرة «نقدر نحميها»... وغيرها) وعن طريق هذه المبادرات تم توفير حزمةٍ من التدخُّلات والخدمات المباشرة لدعم الأسر الفقيرة الأكثر هشاشةً وتضرُّرًا من تلك الأزمات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمالة غير المنتظمة، وصغار المزارعين، والمرأة المعيلة، لتخفيف الآثار

الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. كما أطلق منتدى حوار الثقافات بالهيئة عديدًا من المبادرات المجتمعيَّة التي هدفت إلى تأكيد قِيَم الانتماء والمواطنة، ومساندة المجتمع وقت هذه الأزمة؛ إذ انطلقت مجموعاتٌ من الشباب المشاركين في المنتدى من القادة الدينيين المسلمين والمسيحيين والأكاديميين والإعلاميين وممثلي المجتمع المدنيّ، لتنفيذ مبادرات تسهم في مواجهة فيروس كورونا، استهدفوا فيها المجتمعات الأقل وعيًا والأكثر احتياجًا.

وشملت التدخُّلات المُنفَّذة لاستجابة للحماية الاجتماعيَّة لجائحة فيروس كورونا ما يلي:

- تكوين لجان لإدارة الأزمات بالمجتمعات المحليَّة، تم بناء قدرات أعضائها على التعامل مع تداعيات الجائحة، ووضع خطط استجابةٍ مرنةٍ وفقًا للسياق المجتمعيّ.
- تنظيم حملات تطهير وتعقيم في الأماكن العامَّة والشوارع، وتطهير أماكن تقديم الخدمات وغيرها.
- توزيع أدوات النظافة والتعقيم على الأسر الأكثر احتياجًا.
- تقديم مساعداتٍ غذائيَّةٍ وصحيَّةٍ مباشرةٍ لدعم الفئات الأكثر هشاشةً مثل النساء المعيلات، وكبار السنّ، والأشخاص ذوي الإعاقة.
- إدماج المواطنين في مظلة الحماية الاجتماعيَّة التي لدى الدولة/ تقديم الدعم العينيِّ والنقديِّ للفئات الأكثر فقرًا.
- نشر الوعي حول الوقاية من الفيروس باستخدام أساليب وطرق متنوعة شملت:
  - تأسيس ٧٠ مركز معلومات (community hubs) في ٧٠ مجتمعًا محليًّا تتيح وتنشر المعلومات والرسائل الصحيَّة حول فيروس كورونا.
  - تنظيم حملات طرق الأبواب للأسر والمحلَّات، واستخدام الفنون كأداةٍ للتوعية.

- تنفيذ حملات توعية مجتمعيَّة باستخدام الوسائل المطبوعة، وكذلك عبر منصَّات التواصل الاجتماعيّ، بهدف نشر المعلومات الوقائيَّة وتعزيز الوعي الصحيّ.

- عقد لقاءات حواريَّة عبر تطبيق زووم، شارك فيها مفكِّرون من المستوى المحليِّ والعربيّ، لمناقشة تداعيات الأزمة، وآليَّات التدخُّل والتكافل المجتمعيّ، وسبل العبور من الجائحة.

- تقديم الدعم النفسيِّ للأطفال لمساعدتهم على تجاوز آثار العزلة الاجتماعيَّة التي فرضتها الجائحة، عن طريق تنفيذ برامج ترفيهيَّة وتربويَّة تسهم في التخفيف من تداعيات الأزمة، وتوفير بدائل آمنة تُعيد لهم فرص التفاعل والمشاركة الاجتماعيَّة.

الاستجابة للاحتياجات الآنيَّة للأُسَر المتضرِّرة من تداعيات بعض الكوارث الطبيعيَّة

- إطلاق مبادرة ناجحة لإعادة إعمار ٢٠ منزلًا في قرية سنور ببني سويف تضررت بفعل السيول.
- تقديم مدخلات إغاثيَّة عاجلة للأُسَر المتضرِّرة من الكوارث مثل السيول، من خلال تعبئة موارد المجتمع والتنسيق مع المؤسَّسات الحكوميَّة والقطاع الخاصّ.
- التدخل السريع لحماية صغار المزارعين الذين تضرَّرت محاصيلهم بسبب السيول.

الاستجابة للتداعيات الاقتصاديَّة للأسر الأكثر فقرًا

- **دعم الشباب العائدين من ليبيا**: استجابت الهيئة بسرعة لاحتياجات الشباب الذين فقدوا وظائفهم نتيجة الأحداث في ليبيا، من خلال توفير فرص عملٍ مؤقَّتة عبر منهجيَّة «النقد مقابل العمل» (Cash for Work)، إلى جانب إدماجهم في برامج التمكين الاقتصاديِّ بهدف توفير فرص عملٍ مستدامةٍ على المدى الطويل.

- شاركت الهيئة بفاعليَّةٍ في المبادرات القوميَّة مثل «**بداية جديدة**» و«**إيد واحدة**»، والتي تضمَّنت تنفيذ تدخُّلات تنمويَّة شاملة في مُختَلَف المجالات، بالإضافة إلى جهودٍ كبيرةٍ في مجال الحماية الاجتماعيَّة للأُسَر الأشدِّ فقرًا، شملت توزيع مساعداتٍ إغاثيَّةٍ وكراتين غذائيَّةٍ في جميع محافظات عمل الهيئة.

- عقدت الهيئة عددًا من المؤتمرات واللقاءات الفكريَّة لمناقشة المشكلات الاقتصاديَّة وتداعياتها المرتبطة بالعدالة الاجتماعيَّة؛ إذ رُفعت مجموعةٌ من التوصيات والاقتراحات إلى عدد من الجهات التنفيذيَّة، تضمَّنت آليات مُقتَرَحةً للتعامل مع هذه التحدِّيات.

الاستجابة لتداعيات أحداث الحروب الإقليميَّة

- **في إطار التزامات الهيئة الإنسانيَّة والإقليميَّة** بصفتها مؤسسةً تؤمن بالمسؤوليَّة الإقليميَّة والمجتمعيَّة، وتعمل بروح التضامن الإنسانيِّ مع الشعوب في أوقات الأزمات، شاركت الهيئة -تحت مظلَّة

التحالف الوطني للعمل الأهليِّ التنمويّ- بقوَّةٍ في دعم الأشقَّاء المدنيين في قطاع غزة المتأزم إنسانيًّا. بما يتوافق مع توجُّهات الدولة المصريَّة في دعم القضيَّة الفلسطينيَّة؛ فشاركت الهيئة في قوافل المساعدات الإنسانيَّة عبر: تجهيز شاحنات محمله بعشرات الأطنان من المواد الغذائيَّة الجافَّة، شملت: دقيق، أرز، سكر، وزيت، بالإضافة إلى معلَّبات صحيَّةٍ ومتكاملة غذائيًّا. وتفعيل شبكات المتطوِّعين المحليين للمساعدة في حزم وتغليف المواد بشكلٍ يحترم الكرامة الإنسانيَّة للمستفيدين، وهو توجُّهٌ تعتمده الهيئة في كل أعمالها الإغاثيَّة.

- تنفِّذ الهيئة عددًا من المشروعات التي تستهدف رعاية الأشقاء الوافدين من دولٍ أخرى؛ إذ تسعى هذه المشروعات إلى دمجهم في المجتمع المصريِّ والتخفيف من الآثار الناتجة عن الصدمات التي تعرَّضوا لها. ويتم ذلك عن طريق منظومةٍ تنمويَّةٍ شاملة تشمل تقديم الخدمات في مجالات الرعاية الصحيَّة، والبيئيَّة، والاقتصاديَّة، إلى جانب تقديم الدعم الإنسانيِّ المباشر لتلبية الاحتياجات الفوريَّة التي يواجهها الوافدون في مثل هذه الظروف. كما تتضمَّن هذه الجهود تقديم الدعم النفسيِّ ورفع الوعي لضمان تكيُّفهم السليم مع المجتمع. ومواجهة التحدِّيات والظروف القاسية التي فرضتها الأزمات في بلدانهم.

- كما نُفِّذت عدة مبادرات مجتمعيَّة تدعو الي التعامل مع اللاجئين، وقبول الاختلاف لاسيَّما في المحافظات، التي تشهد تواجدًا كثيفًا للاجئين، مثل محافظة أسوان التي تستضيف أعدادًا كبيرةً من اللاجئين السودانيين.
- عقد سلسلة من اللقاءات الحواريَّة لمناقشة القضايا المرتبطة بالحروب والتغيُّرات الإقليميَّة والدوليَّة، بمشاركة نخبة من المفكرين وصُنَّاع القرار وقادة المؤسَّسات على المستويات المحليَّة والعربيَّة والدوليَّة، وذلك من خلال منتدى حوار الثقافات، الذي يركِّز على تحليل الأبعاد الثقافيَّة لتلك القضايا، وتأثيراتها، واستكشاف الآليَّات الفعَّالة لإدارة التنوع والاختلاف، ومواجهة خطابات الكراهية.
- أُطلِق برنامجٌ حواريٌّ إلكترونيٌّ يستهدف الشباب العربيّ، بهدف تعزيز دورهم في أوقات الصراعات، وتشجيعهم على تبنِّي قِيَم العيش المُشتَرَك، ومواجهة الفكر المتطرِّف.

أبرز النقاط المضيئة

كرّمت وزارة التضامن الاجتماعي، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وذلك ضمن فعاليات احتفالية تكريم المؤسسات الأهلية الفائزة في مسابقة «أهل الخير ٢٠٢٥»، التي أطلقتها الوزارة بالتعاون مع صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية لاختيار حملات الإطعام الأكثر تأثيرًا خلال شهر رمضان المبارك.

- الوصول إلى فئة عشرات الآلاف من الفقراء الأكثر هشاشة: في المجتمعات الفقيرة والمُهمَّشة الريفيَّة والحضريَّة.
- الاستجابة السريعة للأزمات، ممَّا ساهم في تخفيف معاناة المتضرِّرين الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة في خلال هذه الأزمات.
- تعزيز الشراكات: مع المؤسَّسات الحكوميَّة والمجتمع المدنيّ، والقطاع الخاصّ،

ممَّا ساهم في دعم برامج وتدخُّلات الحماية الاجتماعيَّة بشكلٍ أكثر فعاليَّة.

- تقديم نماذج لمبادراتٍ مجتمعيَّة تُجسِّد قيَم المواطنة، والانتماء، والمشاركة الإيجابيَّة، وتؤكد أنها ليست مجرد مفاهيم نظريَّة، بل ممارساتٌ وسلوكيَّاتٌ فاعلةٌ تسهم في بناء المجتمع، وتعزيز تماسكه، ودعمه، لاسيَّما في أوقات الأزمات والكوارث.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https//:ceoss-eg.org/annual-report /
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- جريدة الوطن- الهيئة الإنجيلية» تشارك في قافلة التحالف الوطني السابعة لدعم غزة

https://www.elwatannews.com/news/details/7286452

- «- جريدة الدستور: «الإنجيلية» تشارك في مبادرة «كتف في كتف» لدعم ١٥٠ ألف أسرة

https//:www.dostor.org4344528/

- - مبادرة «ايد واحدة» في الازمات» في أسيوط والإسكندرية

https://ceoss-eg.org/tag/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9/

- توزيع كراتين غذائية على الأسر الأولى بالرعاية في خمس محافظات ضمن مبادرة "إيد واحدة" بتنظيم وحدة التنمية المحلية – CEOSS

https://ceoss-eg.org/41269/

قضيَّة
مواجهة خطاب الكراهية

تُعَدُّ قضيَّة مواجهة خطابات الكراهية واحدةً من القضايا المهمَّة التي تحظى باهتمام كبير على المستويات الدوليَّة والإقليميَّة والمحليَّة، خاصَّةً في ظلِّ انتشار خطاباتِ الكراهية التي تحرِّض على رفض الآخر وانتقاص حقوقه، والتي أدَّت إلى مزيدٍ من الصراعات والتوتُّرات، وتسبَّبت في تفكُّك مجتمعاتٍ عديدة، مما انعكس سلبًا على جهود السلام والتنمية فيها.

ويُعرَّف خطاب الكراهية بأنه الخطاب الذي ينظر إلى البشر على أنهم ليسوا سواءً في خصائصهم، ومن ثم يُعامَلون بمعايير مزدوجةٍ في الحقوق والواجبات، بحيث يحظى بعضهم بفرص في الحياة مقابل حرمان بعضهم الآخر منها. ويستهدف هذا الخطاب الإساءة والازدراء والعنف ضد الآخر المختلف على أساس الهويَّة، أو الدين، أو لون البشرة، أو النوع، أو الإعاقة، وغيرها. ويتَّخذ هذا الخطاب أشكالًا متعدِّدةً من التعبير، سواء بالكلام أو الرموز أو السلوك.

وتتدرج مؤشِّرات الكراهية من التعالي على الآخرين المختلفين، والإحجام عن التفاعل معهم، إلى تشويه سمعتهم من خلال الوصمة الاجتماعيَّة وإطلاق الألقاب والسخرية والافتراءات وعبارات الصور النمطيَّة السلبيَّة، واستخدام لغة تحقيريَّة للإقلال من شأن الآخرين، وصولًا إلى التحريض على العنف بكل صوره. وتنتشر الكراهية نتيجةً لعوامل مختلفة، منها نقص الوعي الثقافيّ، ووسائل الإعلام التي تكرِّس الصور النمطيَّة، ووسائل التواصل الاجتماعيّ التي يستغلُّها البعض لنشر روايات محرِّضة على الكراهية ومثيرة للانقسام، كما تلعب وسائل التنشئة الاجتماعيَّة -كالأسرة والتعليم- دورًا في ترسيخ الصور النمطيَّة لدى الأطفال تجاه الآخر.

تلتزم الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة، منذ تأسيسها برؤيةٍ تتمحور حول تعزيز قيمة الحياة الإنسانيَّة، والارتقاء بجودتها، وتحقيق العدالة والمساواة، ونشر ثقافة الفكر المستنير، وترسيخ الأخلاقيَّات والقيم الإنسانيَّة المُشتَرَكة. وفي هذا الإطار، تتَّسق قضيَّة مواجهة خطاب الكراهية جوهريًّا مع رسالة الهيئة وأهدافها؛ إذ إن هذا الخطاب يتنافى مع قِيَم المساواة والعدالة وقبول الآخر، ويهدِّد التعايش السلميَّ الذي تسعى الهيئة جاهدةً لترسيخه.

ويعكس منتدى حوار الثقافات التابع للهيئة هذا الالتزام بوضوح؛ إذ يسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطيٍّ تعدديٍّ يرتكز على قِيَم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان، ويحترم التنوع ويقبل الاختلاف. هذا الهدف يتوافق مباشرةً مع التصدِّي لخطاب الكراهية الذي يسعى إلى إنكار هذه القِيَم وتكريس التمييز والإقصاء. وقد حرص المنتدى منذ نشأته في التسعينيَّات على دوره الوطنيِّ في تعزيز قِيَم التسامح والمواطنة والعيش المُشتَرَك، إدراكًا منه بأن هذه القيم تمثِّل صمام أمانٍ للجهود التنمويَّة ورُقِيِّ المجتمعات. لذا، تبنَّى المنتدى قضيَّة «مواجهة خطاب الكراهية» في توافقٍ تامٍّ مع التوجُّهات الوطنيَّة المصريَّة، لترسيخ قِيَم المواطنة والعيش المُشتَرَك ونبذ التمييز، وهي مبادئ أساسيَّةٌ في الدستور المصريِّ والقوانين المنظِّمة للحياة العامَّة، كما تتَّسق مع الجهود الدوليَّة لدعم حقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، خاصَّةً الهدف ١٦: «السلام والعدالة والمؤسسات القويَّة» والهدف ١٠: «الحدُّ من أوجه عدم المساواة».

دور الهيئة في قضيَّة مواجهة خطاب الكراهية:

منذ عام ٢٠١٩، تبنَّى المنتدى قضيَّة «مواجهة خطاب الكراهية» معتمدًا مسارًا ومنهجًا واضحًا لعمله يُمكِنُ تلخيصُهُ في المراحلِ الآتية:

المرحلةُ الأولى: دراسةُ القضيَّة

- أجرى المنتدى دراسةً مجتمعيَّةً شاركت فيها فئاتٌ متنوِّعةٌ من القادة الدينيين والأكاديميين والإعلاميين وممثِّلي المجتمع المدنيّ من مناطق جغرافيَّةٍ متعدِّدة، بهدف الوصول إلى فهم أعمق للقضيَّة وأبعادها المختلفة. شملت الدراسة التعرُّف على أنواع خطاباتِ الكراهية، وأسباب انتشار هذا النوع من الخطابات،

ومظاهر الكراهية، بالإضافة إلى تحديد المؤسسات المؤثِّرة سلبًا وإيجابًا في هذه الخطابات. وخلصت الدراسة إلى عدَّة نتائج مهمَّة، أبرزها:

- يلعب المجال الديني دورًا مؤثرًا في خطاب الكراهية.
- تراجع خطاب الكراهية يعتمد على وجود مناخٍ اجتماعيٍّ وتعليميٍّ وثقافيٍّ يحترم الآخر.
- أهميَّة وجود بنيةٍ تشريعيَّةٍ لمواجهة خطاب الكراهية ودعم خطاب التسامح.

المرحلة الثانية: التنوير ورفع الوعي العام بهذه القضيَّة

- ركَّزت هذه المرحلة على التنوير ورفع الوعي العامِّ بالقضيَّة. فنظَّم المنتدى عديدًا من الأنشطة والفعاليَّات المتنوعة بين موائد مستديرةٍ بمشاركة مفكِّرين وقادة رأي، وندوات غطت عددًا كبيرًا من محافظات العمل، ومؤتمرات تناولت جوانب وأبعادًا مختلفةً للقضيَّة. شملت هذه المناقشات آليَّات مواجهة خطاب الكراهية، والحاجة إلى بناء رأس المال الاجتماعيِّ وتعزيز الثقة المجتمعيَّة، وزيادة قدرة الأفراد على الحياة والعمل معًا. كما تناولت دور المؤسَّسات الدينيَّة وأهميَّة تجديد الفكر الدينيّ، ومسؤوليَّة الإعلام ووجوب المهنيَّة الإعلاميَّة، ودور الثقافة والآداب والفنون، ودور المجتمع المدنيِّ وأهميَّة تشكيل القيم الإيجابيَّة، ومسؤوليَّة مؤسَّسات التنشئة والتعليم ومراجعة المناهج والبيئة التعليميَّة، وإيجاد خطاب للتسامح والتضامن، وتأثير وسائل التواصل وأهميَّة استثمار التكنولوجيا، وتأكيد الحاجة إلى بنيةٍ تشريعيَّةٍ تجرِّم خطاب الكراهية.

- تضمنت هذه المرحلة أيضًا إنتاجًا فكريًّا وإعلاميًّا ساهم في رفع الوعي العام، مثل فيلم قصير عن خطاب الكراهية، ونشرةٍ مطبوعة،

ومجلَّة بأقلام الشباب بعنوان «النظارة السوداء» تناولت نماذج من الكراهية والتسامح، وأفلام كارتون لتوعية الأطفال بمواجهة قيم خطاب الكراهية كالتنمُّر وضعف الانتماء.

- ونُفِّذت مبادراتٌ مجتمعيَّةٌ عديدةٌ بالتعاون مع الجامعات والمؤسَّسات الدينيَّة لتوعية آلاف الطلاب والمواطنين، وبناء التسامح باستخدام الفنِّ والرياضة، بجانب استخدام واسع لصفحات التواصل الخاصَّة بالهيئة في نشر الوعي، وتشجيع كبار الكُتَّاب والمفكرين على نشر مقالات حول خطاب الكراهية ومواجهته، فنُشِر قرابة ٢٠ مقالاً في صحف ومواقع إلكترونيَّة مختلفة.

المرحلة الثالثة: إعداد مشروع قانونٍ لمواجهة خطاب الكراهية ودعم العيش المُشتَرَك

- بدأت هذه المرحلة بمائدة مستديرة ناقشت الأطر العامَّة وبعض الأفكار الداعمة لبناء مجتمع التسامح، أعقبها لقاءٌ متخصِّصٌ حول الرؤية التشريعيَّة لدعم العيش المُشتَرَك. تناول اللقاء المعايير الأخلاقيَّة التي يجب أن يرتكز عليها هذا الدعم، واستعرض فرص وتحدِّيات تفعيل الموادّ الدستوريَّة والقانونيَّة، وتوصيات المتخصِّصين في هذا السياق.

- وبناءً على إجماع واسع من أعضاء المنتدى، تم التأكيد على أهميَّة إعداد مشروع قانونٍ لمواجهة وتجريم خطاب الكراهية، وبالفعل تم إعداد مقترح القانون بالاستعانة بعددٍ من المحامين والاستشاريين المتخصِّصين.

المرحلة الرابعة: التشبيك مع المجلس القوميِّ لحقوق الإنسان لتقديم مقترح القانون إلى مجلس النوَّاب

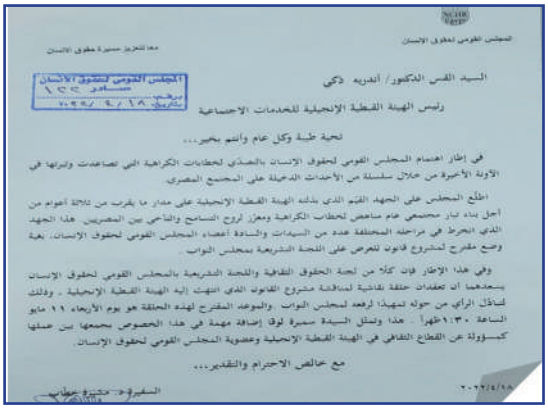

المجلس القومي لحقوق الإنسان

السيد القس الدكتور/ أندريه زكي

رئيس الهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

تحية طيبة وكل عام وأنتم بخير...

في إطار اهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتصدي للخطابات الكراهية التي تصاعدت وتيرتها في الآونة الأخيرة من خلال سلسلة من الأحداث الداخلية على المجتمع المصري.

اطلع المجلس على الجهد القيم الذي بذلته الهيئة القطبة الإنجيلية على مدار ما يقرب من ثلاثة أعوام من أجل بناء تيار مجتمعي عام مناهض لخطاب الكراهية ومعزز لروح التسامح والتآخي بين المصريين. هذا الجهد الذي انخرط في مراحله المختلفة عدد من السيدات والسادة أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، بغية وضع مقترح لمشروع قانون للعرض على اللجنة التشريعية بمجلس النواب.

وفي هذا الإطار فإن كلًا من لجنة الحقوق الثقافية واللجنة التشريعية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان يستهدفان أن تعقدان حلقة نقاشية لمناقشة مشروع القانون الذي انتهت إليه الهيئة القطبة الإنجيلية. وذلك لتلقي الرأي من حوله تمهيدًا لرفعه لمجلس النواب. والموعد المقترح لهذه الحلقة هو يوم الأربعاء ١٩ مايو الساعة ١:٣٠ ظهرًا. هذا وتتشرف السيدة سميرة لوقا إضافة مهمة في هذا الخصوص بحسبها من عملها كمسؤولة عن القطاع الثقافي في الهيئة القطبة الإنجيلية وعضوية المجلس القومي لحقوق الإنسان.

مع خالص الاحترام والتقدير...

السفيرة/ مشيرة خطاب

- توافق اهتمام المنتدى بقضيَّة مواجهة خطاب الكراهية مع اهتمام المجلس القوميِّ لحقوق الإنسان بالتصدِّي لهذه الخطابات، وبناءً عليه، عُقِدَت حلقةٌ نقاشيَّةٌ بين اللجنة الثقافيَّة والتشريعيَّة بالمجلس ومجموعةٍ من المنتدى لمناقشة وتطوير مقترح القانون، وقُدِّم المقترح النهائي إلى مجلس النوَّاب.

أبرز النقاط المضيئة

- **إحداث تغيير في الوعي المجتمعيّ:** يُعَدُّ المنتدى من أول الجهات التي طرحت هذه القضيَّة للنقاش على مستوياتٍ متعدِّدة، ومع فئاتٍ وقادة مؤسَّساتٍ مختلفةٍ في المجتمع المصريّ، وقد شجَّع ذلك عددًا كبيرًا من المؤسسات على طرح القضيَّة في لقاءات التوعية التي تقوم بها، مثال على ذلك مركز الهناجر، الذي عقد عددًا من اللقاءات الفكريَّة والفنيَّة لتناول هذه القضيَّة.

- **تأثير على المستوى التشريعيّ:** تُعدُّ مبادرة الهيئة لإعداد مشروع قانونٍ لمواجهة خطاب الكراهية ودعم العيش المُشتَرَك من أبرز النجاحات؛ إذ وصلت هذه المبادرة إلى مرحلة التشبيك مع المجلس القوميِّ لحقوق الإنسان وتقديمه إلى مجلس النوَّاب. هذا يمثِّل تأثيرًا مباشرًا وملموسًا على صعيد السياسات العامَّة.
- **تفعيل دور المؤسَّسات في مواجهة خطاب الكراهية:**

من خلال الشراكات والفعاليات التي عقدها المنتدى، أطلقت عدة مؤسسات مبادرات مُشتَرَكةً مع المنتدى لترسيخ الوعي بثقافة التسامح في مواجهة خطابات الكراهية، منها جامعة أسوان، جامعة أسيوط، قصور الثقافة في عدة محافظات، عددٌ من منظَّمات المجتمع المدنيّ، وقد ساهمت هذه المبادرات في توعية الآلاف من الطلَّاب والمواطنين، وبناء التسامح في المجتمعات المحليَّة.

- **تمكين الشباب والمجتمعات المحليَّة:** من خلال برامج بناء القدرات وتزويد القيادات الوسيطة من الأكاديميين والإعلاميين والقادة الدينيين بالمعرفة والمهارات والأدوات اللازمة لمواجهة الكراهية، أثَّر ذلك في استمرار الجهود لمواجهة خطاب الكراهية؛ فكثيرٌ من هؤلاء القادة ينشرون ما تعلموه من خلال مؤسَّساتهم أو منابرهم، وواحدةٌ من شباب الأكاديميين قامت بعمل رسالة الدكتوراه الخاصة بها حول موضوع مواجهة خطاب الكراهية، مما يُعَدُّ أيضًا إضافةً علميَّةً ومعرفيَّةً حول القضيَّة.

لمزيدٍ من المعلومات يمكنك الاطلاع على الآتي:

https://ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- اعضاء منتدى حوار الثقافات يتحدثون عن الرؤية التشريعية وأهمية اصدار قوانين لمواجهة خطاب الكراهية

https://is.gd/jY9dK8

- الهيئة القبطية الإنجيلية تبحث مفهوم العيش المشترك بحضور النواب والإعلاميين

https://is.gd/gFcAEF

- يجمعنا مع الهيئة حلم مشترك وهو دمج جميع مكونات المجتمع – الدكتور عمرو الورداني – أمين الفتوى ومدير إدارة التدريب بدار الإفتاء المصرية.

https://is.gd/tbfzGX

- الهيئة الإنجيلية تلعب دورًا مهمًّا في دعم الحوار وقضايا العيش المشترك – الدكتور عبد المنعم سعيد – الكاتب والمفكر السياسي، عضو مجلس الشيوخ

https://is.gd/4wq3Rd

- معا لمواجهة خطاب الكراهية، لقاء خاص بالهيئة الإنجيلية لتفعيل قرارات وقوانين التسامح

https://is.gd/Rn0JgK

قضيَّة
توفير منظومة قِيَمٍ ثقافيَّةٍ داعمةٍ لقضايا التنمية

في إطار بلورة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، طُرِحت مجموعةٌ من المُتطلَّبات والأدوات الأساسيَّة التي ينبغي اعتمادها عند تنفيذ السياسات والمبادرات والبرامج لضمان فاعليَّة وكفاءة عمليَّة التنفيذ وتحقيق الرؤية بسلاسةٍ ويُسْر. وتمثَّلت هذه المتطلَّبات في أهميَّة توفير التمويل اللازم، وتحقيق التقدم التكنولوجيِّ والابتكار، وتعزيز التحوُّل الرقميّ، إلى جانب إتاحة البيانات، وتهيئة بيئةٍ تشريعيَّةٍ مساندة، وضبط مُعدَّلات الزيادة السكانيَّة، وأخيرًا العمل على توفير منظومة قيم ثقافيَّةٍ داعمةٍ لقضايا التنمية، باعتبار هذه العناصر دعائم أساسيَّةً لضمان نجاح الرؤية على أرض الواقع.

تتميَّز الثقافة المصريَّة بتنوُّع عناصرها ومكوِّناتها؛ إذ تشمل الدين، الفنون، اللغة، العادات والتقاليد، التراث، والهويَّة الوطنيَّة، وغيرها. ويحتل الدين مكانةً محوريَّةً في الثقافة المصريَّة؛ إذ يؤثِّر بعمقٍ في أفكار وسلوك غالبيَّة المواطنين، لاسيَّما في المجتمعات المحليَّة التي تُكِنُّ احترامًا كبيرًا للقادة الدينيين، وتعتبرهم مرجعًا أساسيًّا في قضايا حياتهم اليوميَّة، مثل زواج الأبناء، الميراث، والخلافات الأسريَّة، وغيرها.

وانطلاقًا من هذا الفهم، رأى منتدى حوار الثقافات أهميَّة العمل على توفير منظومة قيم ثقافيَّةٍ تدعم قضايا التنمية المستدامة، مستندةً إلى عناصر الثقافة المصريَّة وفي مقدمتها الدين. وتزامن هذا التوجُّه مع دعواتٍ إقليميَّةٍ ودوليَّةٍ لاعتماد خطابٍ دينيٍّ يساند قضايا التنمية المستدامة. ومن هنا بدأ المنتدى في بذل جهودٍ متنوِّعةٍ للبحث واستحضار النصوص والقِيَم الدينيَّة التي تساند بعض أهداف وقضايا التنمية المستدامة، لا سيَّما تلك المتعلِّقة بالحفاظ على البيئة، المساواة، والنوع الاجتماعيّ. وجُمِعت هذه النصوص والقيم في وثائق ونشراتٍ تُوزَّع على نطاقٍ واسع، لتُستَخدم من قِبَل القادة الدينيين في المساجد والكنائس، وكذلك من قبل القادة الشباب ومنظَّمات المجتمع المدنيِّ العاملة في البرامج والمشروعات المرتبطة بهذه القضايا.

دور المنتدى في التعامل مع القضيَّة منذ تأسيسه وحتى الآن

- تأسَّس منتدى حوار الثقافات في تسعينيَّات القرن الماضي، في سياقٍ اتَّسم بتحوُّلاتٍ فكريَّةٍ، واختلافاتٍ أيديولوجيَّةٍ كثيرةٍ أدَّت إلى تصاعد مظاهر التشدُّد الدينيِّ ومواجهة مظاهر الثقافة المدنيَّة، مما ساهم في زيادة التوتُّرات والصراعات المجتمعيَّة، وأدَّى إلى تراجعٍ ملحوظٍ في جهود التنمية. أمام هذا المشهد، بات واضحًا الحاجة الملحَّة إلى تعزيز الحوار بين المجموعات ذات الخلفيَّات الثقافيَّة والدينيَّة المختلفة، بهدف توسيع مساحات الفهم المُشتَرَك، وتقليص فُرَص الصراع، وبناء الثقة المُتبادَلَة، وتعزيز العيش المُشتَرَك.
- انطلق المنتدى من قناعة راسخة بأن المصريين يجمعهم إرثٌ حضاريٌّ واحد، وأن لديهم منظومة قيم ثقافيَّةٍ مُشتَرَكة، ويواجهون تحدِّيات تنمويَّةً متشابهة. وانطلاقًا من هذا الأساس، أكَّد المنتدى أن التنوُّع الثقافيّ، بما في ذلك التنوع الدينيّ، يجب أن يكون مصدرًا للتكامل والاحترام، لا سببًا للتباعد والانقسام.
- وفي هذا الإطار، طوَّر المنتدى عددًا من البرامج بالتعاون مع المؤسسات الدينيَّة والقادة الدينيين، تنوَّعت بين برامج تدريبيَّة لبناء القدرات، مؤتمرات، حلقات نقاشيَّة، ومبادرات مجتمعيَّة. ساهمت هذه الأنشطة في بناء شبكة علاقاتٍ واسعةٍ، وتعزيز الثقة المُتبادَلة بين الأطراف المختلفة. ومع مرور الوقت، تطوَّرت هذه البرامج لتشمل مقارباتٍ فكريَّةً وثقافيَّةً تطرح العلاقة بين الدين وقضايا التنمية،

وتسعى لاستخلاص القِيَم الدينيَّة المُشتَرَكَة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- نُظِّمت ورش عملٍ ومبادراتٌ جمعت القيادات الدينيَّة من الجنسَيْن لمناقشة قضايا، مثل التغيُّر المناخيّ، ودور القادة الدينيين في مواجهته. واستُحضِرت نصوصٌ من القرآن الكريم والكتاب المقدس، واستُخلصت منها قِيَمٌ دينيَّةٌ وثقافيَّةٌ جوهريَّة، مثل الحفاظ على الموارد البيئيَّة (الماء، الأرض)، دور الإنسان بصفته وكيلًا في رعاية البيئة، ملكيَّة الموارد البيئيَّة للأجيال القادمة، والتعامل مع البيئة بصفتها خليقة الله. ووُثِّقت هذه النصوص والقِيَم في مطبوعاتٍ تُستخدم في التوعية عبر المنابر الدينيَّة والمبادرات المجتمعيَّة.

- وهناك عديدٌ من القضايا الأخرى مثل مواجهة زواج القاصرات، دعم تعليم الفتيات، واستُثمِر فيها الرصيد الدينيُّ ومشاركة القادة الدينيين في وضع إطارٍ قِيَمِيٍّ يساعد في في دفع الجهود التنمويَّة المبذولة في هذه القضايا ويرتكز على العمل المُشتَرَك بين القادة المسلمين والمسيحيين.

- وشملت جهود المنتدى قضايا اجتماعيَّةً أخرى، مثل زواج القاصرات، وتعليم الفتيات، واستُثمِرت المرجعيَّة الدينيَّة

ومشاركة القادة الدينيين لصياغة إطار قِيَمِيٍّ يعزِّز دفع الجهود التنمويَّة المبذولة في هذه القضايا، ويرتكز على العمل المُشتَرَك بين القادة المسلمين والمسيحيين.

أبرز النقاط المضيئة

- دمج آلاف القيادات الدينيَّة من الرجال والنساء (شيوخ، قساوسة، كهنة، خادمات بالكنائس، مُكرَّسات وراهبات، واعظات من الأزهر والأوقاف) في برامج القيادات الوسيطة، ما ساعد على تنمية المعارف والمهارات لديهم، والعمل على أرضيَّة مُشتَرَكة لخدمة المجتمعات، باستخدام أدوات معاصرة كوسائل التواصل الاجتماعيّ، وتناول القضايا التنمويَّة ذات الصلة بتحدِّيات التنمية المُستَدامة وفرصها.
- إعداد وثيقتَيْن حول قضيَّتي زواج القاصرات وتعليم الفتيات، تتضمَّنان رؤيةً دينيَّةً وقيمًا داعمة، وتشدِّدان على ضرورة الالتزام والتضامن المجتمعيِّ من مُختَلَف الجهات (قادة دينيين، قيادات طبيعيَّة، مسؤولي مؤسَّسات، قادة عائلات...) لمواجهة الظواهر السلبيَّة المرتبطة بهاتين القضيَّتين.

- إعداد وثيقة تجمع النصوص الدينيَّة الإسلاميَّة والمسيحيَّة، التي تحثُّ على الحفاظ على البيئة ومواردها والتعامل معها بصفتها خليقة الله، واستُخدمت الوثيقة في حملات توعيةٍ بالمساجد

والكنائس، كما عُرِضت في مؤتمر المناخ COP27.

- المشاركة في قمة المناخ COP28 في دبي بالمنطقة الزرقاء، إذ قُدِّمت ورقةٌ حول «الدين وقضايا المناخ»، استعرضت خبرات ومبادرات عمليَّة للقادة الدينيين من شركاء المنتدى ممَّا ساهم في تعزيز الوعي بالدور الدينيِّ في حماية البيئة بصفتها خليقة الله.

- تنفيذ مبادرات قادها شيوخ خريجو برنامج القيادات الدينيَّة، بالتعاون مع شركة المياه في محافظة سوهاج، للتوعية بأهميَّة الحفاظ على الموارد المائيَّة، في ارتباطٍ مباشرٍ مع الهدفين ٦ و١٢ من أهداف التنمية المستدامة.
- مبادرة «طوبى لمن يزرع شجرة» التي أطلقتها إحدى الراهبات الكاثوليك في مدينة إسنا، للحفاظ على البيئة وتشجيع الأطفال والشباب على زراعة الأشجار وحماية النباتات والعناية بها، بما يدعم تحقيق الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة.
- في مجتمع الدوينة بمركز أبو تيج بمحافظة أسيوط، تعاونت القيادات الدينيَّة الإسلاميَّة والمسيحيَّة لتشجيع الأطفال المسيحيين والفتيات على الالتحاق بفصول التعليم المجتمعيّ، بعد أن كان هناك عزوفٌ بسبب تواجد الفصول داخل بيوت الأهالي المسلمين، مما ساهم في انتظام الجميع بالتعليم، وارتبط ذلك بالهدفين ٤ و٥ من أهداف التنمية المستدامة.
- تنظيم مؤتمراتٍ ولقاءاتٍ فكريَّةٍ بحضور قادة المؤسسات الدينيَّة مثل وزير

الأوقاف، وفضيلة المفتي، ورئيس الطائفة الإنجيليَّة، لمناقشة دور الخطاب الدينيِّ في قضايا متنوِّعة ترتبط بأهداف التنمية المستدامة مع نشر التوصيات الناتجة عن تلك المؤتمرات وتفعيلها في شكل مبادراتٍ وبرامج عملٍ على مستوي المجتمعات المحليَّة.

لمزيدٍ من المعلومات يمكنك الاطلاع على:

https//:ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- دور منتدى حوار الثقافات في نشر وتفعيل مفهوم المواطنة البيئية

https://ceoss-eg.org/30129/

- صدى البلد: رئيس الطائفة الإنجيلية يشارك في حلقة نقاشية حول مواجهة التغيرات المناخية.. صور

https://www.elbalad.news/6455460

- اليوم السابع: الهيئة الإنجيلية: الخطاب الدينى لا بد أن يرتكز على قيم العيش المشترك

https://is.gd/SmBw10

- المصري اليوم: بحضور وزير الأوقاف.. انطلاق فعاليات مؤتمر «سلام مجتمعي.. الدين ورسالة السلام»

https//:www.dostor.org4475622/

- بحضور وزير الأوقاف.. الهيئة القبطية الإنجيلية تنظم مؤتمر الإنسان في الدولة الوطنية الحديثة

https://youtu.be/cXU2tdtxEd8

قضيَّة
المواطنة

تُعَدُّ **قضيَّة المواطنة** من القضايا المحوريَّة في بناء المجتمعات الحديثة؛ إذ تُشكِّل الأساس الذي تقوم عليه العلاقة المُتبادَلَة بين الفرد والدولة. وتتجلَّى المواطنة في تمتُّع المواطنين بحقوقٍ كاملة، مقابل التزامهم بواجباتٍ مُحدَّدة في إطارٍ من العدالة والمساواة واحترام القانون؛ فالمواطنة ليست فقط انتماءً جغرافيًّا أو قانونيًّا، بل هي ممارسةٌ فعليَّةٌ لقِيَم المشاركة، والانخراط في الشأن العام، واحترام التعدُّديَّة، وضمان تكافؤ الفرص، بما يُسهم في ترسيخ العدالة الاجتماعيَّة، وتعزيز الاستقرار السياسيّ، وبناء تماسكٍ مجتمعيٍّ يقوم على ثقافة التعايش المُشتَرَك، وقبول الآخر، والتسامح، والانتماء كما تُعَد المواطنة أداة جوهريَّة في مكافحة التمييز بكافة أشكاله.

تأتي **قضيَّة المواطنة** في صميم **رؤية ورسالة الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة**، التي تنطلق من إيمانٍ عميق بأن العدالة والمساواة والكرامة الإنسانيَّة تمثِّل الأساس في بناء مجتمعٍ متماسك، يُمكِّن جميع المواطنين من ممارسة أدوارهم والانخراط بفاعليَّةٍ في الحياة العامَّة. وتسعى الهيئة من خلال برامجها ومبادراتها إلى تمكين الفئات المُهمَّشة، وتعزيز التماسك المجتمعيّ، ونشر ثقافة العيش المُشتَرَك، انطلاقًا من قناعةٍ راسخة بأن التنمية الحقيقيَّة لا تتحقَّق إلا في ظلِّ مواطنةٍ شاملةٍ تُعلِّي من حقوق الإنسان، وتُسهم في بناء وطنٍ يستوعب الجميع على قدم المساواة.

تتَّسق جهود الهيئة في تبنِّي قضيَّة المواطنة مع توجُّهات الدولة نحو بناء مجتمعٍ يقوم على أسس المواطنة والمساواة؛ إذ نصَّ دستور ٢٠١٩ في مادته الرابعة على أن «السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنيَّة التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين». و مع الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لحقوق الإنسان، التي أطلقتها الدولة عام ٢٠٢١ في إطار تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي أكدت على أهميَّة ترسيخ مبادئ المواطنة وتعزيز الحقوق المدنيَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة. وعلى الصعيد الدولي، فتتوافق

جهود الهيئة مع ما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدوليَّة لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة، واللذان يؤكدان على حق الأفراد في المساواة وعدم التمييز والمشاركة في الحياة العامة على قدم المساواة.

دور الهيئة في تبنِّي قضيَّة المواطنة منذ تأسيسها حتى الآن

يولي **منتدى حوار الثقافات بالهيئة** اهتمامًا بالغًا بقضيَّة **المواطنة**، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسيَّة في تحقيق التماسك المجتمعيِّ والسِّلْم الاجتماعيّ. وينعكس هذا الاهتمام عن طريق مجموعةٍ متكاملةٍ من الأدوار أبرزها ما يلي:

١- التمكين وبناء القدرات

تولي الهيئة اهتمامًا استراتيجيًّا ببناء القدرات وتعزيز التمكين المجتمعيّ، عبر تصميم وتنفيذ برامج تدريبيَّةٍ متخصِّصةٍ تستهدف فئاتٍ متنوِّعةً من الشباب، تشمل الأكاديميين، وقيادات المجتمع المدنيّ، والإعلاميين،

إلى جانب القيادات الدينيَّة من المسلمين والمسيحيين. وتركِّز هذه البرامج على ترسيخ قِيَم المواطنة الفاعلة، من خلال محتوى معرفيٍّ وتطبيقيٍّ تقدِّمه نخبةٌ من الخبراء والمتخصِّصين في قضايا المواطنة والعدالة الاجتماعيَّة.

٢- بناء الوعي المجتمعيِّ بقضيَّة المواطنة

تنفذ الهيئة حملات توعية وورش عمل مُمنهَجَةً تهدف إلى تعزيز ثقافة المواطنة لدى الأفراد، عن طريق تمكينهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم المدنيَّة والدستوريَّة. وتُسهم هذه الجهود في رفع الوعي المجتمعيِّ بأهميَّة المشاركة الفاعلة في الشأن العامِّ وصُنْع القرار، باعتبارها جوهر المواطنة ومفتاح التنمية المستدامة.

٣- تعزيز دور الإعلام والتواصل المجتمعيّ

تدرك الهيئة أهميَّة الإعلام باعتباره أداةً محوريَّةً في تشكيل الوعي العامّ، لذا تعمل على دعم وتمكين الإعلاميين في إنتاج محتوى هادف يعزِّز مفاهيم المواطنة والعيش المشترك. ويتجلَّى ذلك في برامج إعلاميَّة تثقيفيَّة، وإنتاج موادّ وثائقيَّة تسلِّط الضوء على قِيَم احترام القانون،

والانخراط المجتمعيّ، والتنوُّع الثقافيّ، بما يسهم في بناء رأيٍ عامٍّ مساندٍ للتعدُّديَّة والاندماج المجتمعيّ.

٤- إطلاق المبادرات المجتمعيَّة وتعزيز المشاركة المدنيَّة

تشجِّع الهيئة إطلاق مبادرات تطوعيَّة ومجتمعيَّة مُبتَكَرة تُرسِّخ قِيَم الانتماء والولاء الوطنيّ، وتدعم المشاركةَ النشطة للمواطنين في الحياة العامَّة. وتُعنى هذه المبادرات بتحفيز الفئات المختلفة على الانخراط في القضايا السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، انطلاقًا من الحقوق الأساسيَّة مثل التعليم، والمشاركة في الانتخابات، والمساهمة في جهود التنمية المحليَّة.

٥- الشراكات مع القيادات والمؤسَّسات الدينيَّة والثقافيَّة

تعمل الهيئة على بناء شراكات استراتيجيَّة مع القيادات الدينيَّة الإسلاميَّة والمسيحيَّة، مثل وزارة الأوقاف، والأزهر الشريف، والكنائس المصريَّة، إلى جانب الجامعات، ووزارة الثقافة، ومؤسَّسات المجتمع المدنيّ. وتهدف هذه الشراكات إلى تطوير وتنفيذ خطط عملٍ مُشتَرَكة تسعى إلى نشر ثقافة التسامح والتفاهم، وتعزيز التماسك الاجتماعيِّ بين أبناء الوطن الواحد باختلاف خلفيَّاتهم الدينيَّة والثقافيَّة.

٦- تعزيز الحوار والتفاهم المجتمعيّ

تؤمن الهيئة بأن الحوار أداةٌ أساسيَّةٌ لبناء مجتمعاتٍ متماسكة، لذا تنظِّم سلسلةً من الندوات، واللقاءات العامة، والجلسات التشاوريَّة التي تجمع مُختَلَف الأطياف والفئات الاجتماعيَّة. وتهدف هذه اللقاءات إلى ترسيخ ثقافة الحوار وقبول الآخر، وتعزيز

الاحترام المتبادل، ممَّا يسهم في بناء بيئةٍ مجتمعيَّةٍ قائمةٍ على التعدديَّة والتنوُّع الخلَّاق.

أبرز النقاط المضيئة

- شكَّلت مساهمة الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة في دعم وترسيخ مفهوم المواطنة إحدى النقاط المضيئة في تاريخ عملها؛ إذ كان لها دورٌ فاعلٌ ومؤثِّرٌ في خلال مرحلة إعداد وصياغة الدستور المصريِّ بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لا سيَّما في الدفع بقضيَّة المواطنة لتكون جزءًا أساسيًّا من البناء الدستوريِّ الجديد. ولعب «منتدى حوار الثقافات» التابع للهيئة دورًا محوريًّا في هذا السياق، عن طريق تنظيم حواراتٍ مجتمعيَّةٍ مُوسَّعة بجميع محافظات الجمهوريَّة، بهدف نشر الوعي بمفهوم المواطنة وفتح نقاشاتٍ مجتمعيَّةٍ حوله.
- تكريم وزارة التضامن الاجتماعيِّ للهيئة تقديرًا لجهودها في إنتاج محتوى إعلاميٍّ يرسِّخ قِيَم المواطنة والانتماء الوطنيّ. وجاء هذا التكريم ضمن مسابقة «بطل من بلدنا» التي تهدف إلى تسليط الضوء على النماذج والمؤسَّسات التي تلعب دورًا فاعلًا في بناء الهويَّة الوطنيَّة وغرس روح الانتماء.
- تم توظيف الفن والإبداع كوسيلةٍ فعَّالة لنشر الوعي بقِيَم المواطنة وتعزيز الانتماء والتعايش، ولا سيَّما في المجتمعات الأكثر تهميشًا وتعرُّضًا للعنف، خاصَّةً بين الفئات المُهمَّشة والأقل حظًّا في التعليم والثقافة. وفي هذا الإطار أنتجت الهيئة محتوًى متنوعًا شمل مطبوعاتٍ توعويَّةً وكتب تلوين وألعابًا للأطفال، إلى جانب أفلامٍ وأغانٍ.

- شاركت الهيئة في مبادرةٍ قوميَّةٍ بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعيِّ بعنوان «تعزيز قِيَم وممارسات المواطنة بمحافظة المنيا»، حيث تبنَّت العمل في ٨ قرى، من خلال تنفيذ حزمةٍ من المدخلات التنمويَّة المتنوِّعة، التي ركَّزت على خلق علاقاتٍ ومساحاتٍ آمنةٍ للعمل المُشتَرَك بين النساء والرجال، والشباب والأطفال من المسلمين والمسيحيين. كما شملت المبادرة بناء قدرات المجتمع المحليِّ لمواجهة الفكر المتطرِّف، وتعزيز ثقافة التعايش وقبول الآخر.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على الآتي:

https//:ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- اليوم السابع: الهيئة القبطية الإنجيلية تطلق مشروع «تعزيز قيم وممارسات المواطنة» فى المنيا

https://is.gd/h9c8Dq

- أغنية عمرك شفت وردة – أطفال صفط اللبن

https://www.facebook.com/Yalla.Hewar/videos/968788037041540

- فيلم الإنسانية تنتصر

https://youtu.be/s4hDb2i_q2Q?feature=shared

- فيلم كلنا في الأصل واحد

https://youtu.be/xC9ZHxB5hr0?feature=shared

- فيلم يوسف ويوسف

https://youtu.be/lSeCIiK7BMs?feature=shared

- كارتون إلى مصر أنتمي

https://youtu.be/rSbROjaG7SE?feature=shared

- كارتون لا للتنمر

https://youtu.be/pkYjr_Y-tVw?feature=shared

قضيَّة
العدالة الثقافيَّة

تشير العدالة الثقافيَّة إلى ضمان التمكين الشامل لكافَّة فئات المجتمع للمشاركة الفاعلة في الحياة الثقافيَّة، بما يتيح لجميع المواطنين التمتُّع بحقوقهم الثقافيَّة. ويكتسب هذا المفهوم أهميَّةً خاصَّةً بين المواطنين بالمجتمعات الفقيرة المُهمَّشة والتي تعاني من ندرة الخدمات في كافة المجالات؛ إذ تسهم العدالة الثقافيَّة في تقليص الفجوة بين شرائح المجتمع من دون تمييز.

وتأتي هذه الرؤية متَّسقةً مع أهداف الهيئة ورسالتها التي تسعى إلى تحسين جودة الحياة، وتأكيد قيمة الحياه الإنسانيَّة، والارتقاء بنوعيَّتها بما يرسِّخ مبادئ العدالة والمساواة.

كما تتَّسق مع «رؤية مصر ٢٠٣٠» في المجال الثقافيّ، والتي نصَّت على أنه بحلول عام ٢٠٣٠، تكون هناك منظومةُ قيمٍ ثقافيَّةٍ إيجابيَّةٍ في المجتمع المصريّ، تحترم التنوُّع والاختلاف، وتمكِّن المواطن المصريَّ من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاريّ، مع تنمية قدرته على الاختيار الحرّ، وتأمين حقِّه في ممارسة الثقافة وإنتاجها. على أن تكون العناصر الإيجابيَّة في الثقافة مصدر قوَّةٍ لتحقيق التنمية، وقيمةً مضافةً للاقتصاد القوميّ، وأساسًا لقوَّة مصر الناعمة إقليميًّا وعالميًّا.

وتتوافق هذه الجهود مع عددٍ من أهداف التنمية المستدامة، لا سيَّما الهدف الرابع المعنيّ بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، والهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف السادس عشر الذي يركز على السلام والعدل وبناء مؤسَّساتٍ فعَّالة وخاضعةٍ للمساءلة، والهدف السابع عشر المعنيّ بتعزيز الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة.

جهود منتدى حوار الثقافات بالهيئة في قضيَّة العدالة الثقافيَّة:

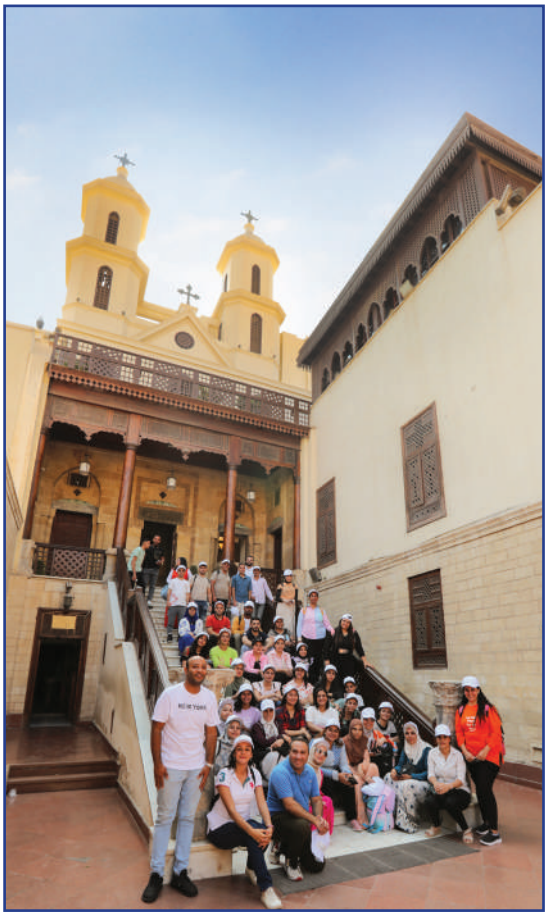

- في خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وفي سياق تطوير برامج العمل للمنتدى، تأسَّس برنامج «بناء قدرات المؤسسات المدنيَّة والثقافيَّة المصريَّة»، الذي استهدف تعزيز دور ممثِّلي هذه المؤسَّسات في نشر ثقافة الحوار وتكوين أرضيَّةٍ مُشتَرَكة، إضافةً إلى تمكينهم من قراءة وتحليل البنية الثقافيَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة في المجتمع المصريّ. وأصدر المنتدى دليلًا للميسِّرين يُستخدم كأداة منهجيَّةٍ لتيسير الحوار، يتضمَّن المحاور والعناصر الأساسيَّة، والمهارات اللازمة، للقائمين عليه وآليَّات التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي، بما يسهم في تعزيز التواصل والتفاعل الثقافي مع المؤسَّسات ذات الصلة.

- ومنذ ذلك الحين، واصل المنتدى عمله في برامجه الهادفة نحو تطوير العمل مع ممثلي المؤسسات الثقافيَّة، عن طريق مجموعات تضم قياداتٍ وسيطةً من الفئات المُستَهدَفة، سعيًا إلى بناء قدراتهم بما يتماشى مع احتياجات الأفراد والمؤسَّسات والمجتمعات. كما ركَّزت الوحدة على رفع كفاءة وفاعليَّة هذه المؤسسات، وتعظيم أثرها، وتوسيع نطاق وصولها إلى مختلف شرائح المجتمع، إلى جانب تطوير كفاءة العاملين في المنظومة الثقافيَّة ككل.

- وبدءًا من عام ٢٠١٤، تبنَّت الهيئة منهجيَّة النماذج التنمويَّة المتكاملة، التي تجمع بين المدخلات الثقافيَّة والخدمات التنمويَّة لصالح مجموعاتٍ من الأسر في مجتمعاتٍ مُحدَّدة. ساعدت هذه المنهجيَّة في تعزيز الشراكات مع المؤسَّسات الثقافيَّة، ما مكَّن الأسر من الوصول إلى حقوقهم الثقافيَّة من خلال التنسيق مع المكتبات وقصور الثقافة، وإلحاق الأطفال والشباب والسيدات بأنشطة هذه المؤسسات. كما نجحت الجمعيات الشريكة في إدخال أنشطةٍ ثقافيَّةٍ إلى المجتمعات المحرومة، كما حدث في مجتمع «سيلا» بكينج مريوط بالإسكندريَّة، حيث قُدِّمت عروضٌ فنيَّةٌ وثقافيَّةٌ بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- ولا يزال العمل مستمرًّا بمنهجيَّة النموذج التكامليّ، وبالتوازي مع جهود بناء قدرات ممثِّلي المؤسَّسات الثقافيَّة ضمن مجموعاتٍ تضم مؤسَّساتٍ متنوِّعةً مثل قصور الثقافة، ومراكز الشباب، والقيادات الكشفيَّة، تغطِّي مناطق جغرافيَّةً تمتدُّ من الإسكندريَّة حتى أسوان. يوفِّر هذا التنوُّع مساحاتٍ مهمَّةً للتشبيك والعمل المُشتَرَك، كما انعكس ذلك في الرؤية الاستراتيجيَّة لوحدة الحوار حتى عام ٢٠٢٥؛ إذ أدرجت قضيَّة التنمية الثقافيَّة المستدامة ضمن القضايا التي يتم العمل عليها؛ قضيَّة التنمية الثقافيَّة المستدامة وعلاقتها ببناء الإنسان، وقضايا العدالة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، ودور المجتمع المدني.
- في سياق متصل، يتبنَّى المنتدى **منهجيَّة المبادرات المجتمعيَّة** باعتبارها منهجيَّةً فاعلةً لتعزيز المشاركة الثقافيَّة؛ إذ تشجِّع هذه المنهجيَّة جميع الفئات المُستَهدَفة ضمن برامج بناء القدرات على تنفيذ مبادراتٍ ثقافيَّةٍ داخل

مجتمعاتهم، بالتعاون مع المؤسَّسات الثقافيَّة المحليَّة. وتشمل هذه المبادرات تنظيم ندوات وأمسيَّات ثقافيَّة في النوادي والمكتبات العامَّة والصالونات الثقافيَّة، بالإضافة إلى زيارات ميدانيَّة تهدف إلى تمكين الأفراد من التمتُّع بحقوقهم الثقافيَّة، خاصَّةً في المناطق المُهمَّشة. وقد أسفرت هذه المبادرات عن إنتاج موادّ تعليميَّة مُبتَكَرة تستند إلى الفنون، مثل أغانٍ للأطفال وكتيِّبات أعدَّتها نساءٌ من المجتمعات الفقيرة، تناولن فيها أمثالًا شعبيَّةً سلبيَّةً وأخرى إيجابيَّةً بديلةً تعكس القيم الإيجابيَّة التي

يعمل المنتدى على ترسيخها. وتُعَدُّ هذه المنهجيَّة وسيلةً فعَّالةً لإتاحة الفرص الثقافيَّة وتعزيز العدالة الثقافيَّة والاجتماعيَّة في المجتمعات المحرومة.

أبرز النقاط المضيئة

- نجحت الهيئة، من خلال شراكاتها وتعاونها مع الهيئة العامَّة لقصور الثقافة، في تحفيزها على تبنِّي وتنفيذ سياساتٍ داعمةٍ للتنوُّع الثقافيِّ ونشر الثقافة في المجتمع.
- تم تفعيل آليَّات التشبيك بين المؤسَّسات القاعديَّة والمؤسَّسات الثقافيَّة، بهدف إتاحة الفُرَص لمشاركة المواطنين في الأنشطة الثقافيَّة، وضمان تمتُّعهم الكامل بحقوقهم الثقافيَّة.
- وقّعت الوحدة بروتوكول تعاون مع وزارة الثقافة، بما يُسهم في تعزيز الجهود المشتركة لتنمية الوعي الثقافي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات الثقافيَّة بالمجتمعات المحليَّة.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- جريدة الوطن: «جسور السلام».. مبادرة الهيئة الإنجيلية لدعم العدالة الثقافية والاجتماعية

https//:www.elwatannews.com/news/details7120624/

- اليوم السابع: منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية يختتم مشروع «دعم الديمقراطية»

https://is.gd/A6JETb

قضيَّة
بناء الإنسان

بناء الإنسان هو عمليَّةٌ شاملةٌ تهدف إلى تطوير الفرد من جميع الجوانب الفكريَّة، النفسيَّة، الاجتماعيَّة، والجسديَّة. في ظلِّ التحوُّلات السريعة والتحدِّيات المتزايدة، تحتلُّ قضيَّة بناء الإنسان موقعًا مركزيًّا في السياسات الوطنيَّة لعديدٍ من الدول، بما في ذلك مصر.

منذ بداية عمل الهيئة ولمدة خمسة وسبعين عامًا، تعمل الهيئة على خدمة الإنسان، وتأتي خدمة الإنسان في شعارها الأساسيّ، ليس فقط في تسديد الاحتياجات الأساسيَّة، وتوفير الحقوق للمواطنين من مُختَلَف الفئات، بل أيضًا في دعم بناء إنسانٍ مصريٍّ أصيلٍ وواعٍ وقادرٍ على الحصول على حقوقه والقيام بواجباته، والتأثير الإيجابيِّ في مجتمعه علىً أكملً وجه. ومن دون العمل على الإنسان -الذي هو المورد البشريُّ لأيِّ مشروعٍ أو برنامج، ونواة المجتمع الأساسيَّة- لا يمكن تحقيق حضارةٍ ونهضةٍ حقيقيَّة، ومجتمع مصريٍّ متماسك، وهذا ما عمل عليه منتدى حوار الثقافات بدوره منذ بداياته.

تتوافق جهود الهيئة في تبنِّي قضيَّة بناء الإنسان مع توجُّهات الدولة المصريَّة وأيضًا مع التوجُّهات الدوليَّة؛ إذ تسعى الدولة إلى تحسين جودة حياة المواطن المصريّ، وقد أطلق السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان» في سبتمبر ٢٠٢٤، والتي تهدف إلى «الاستثمار في رأس المال البشريِّ من خلال برنامج عملٍ يستهدف تنمية الإنسان والعمل على ترسيخ الهويَّة المصريَّة من خلال تعزيز الجهود والتنسيق والتكامل بين جميع جهات الدولة في مختلف أقاليم الجمهوريَّة»، وعلى الصعيد الدوليّ، تتماشى هذه الجهود مع توجُّهات التنمية المستدامة التي تركِّز على الاستثمار في العنصر البشريِّ باعتباره ركيزةً أساسيَّةً لتحقيق التنمية الشاملة. تتوافق هذه المبادرات مع أهداف الأمم المتَّحدة للتنمية المستدامة، خاصَّةً الهدف السادس عشر حول **تعزيز المجتمعات السلميَّة** والشاملة والهدف العاشر، الحدّ من عدم المساواة.

ومن هذا المنطلق يهتمُّ منتدى حوار الثقافات بالهيئة الانجيليَّة بتعزيز مفهوم بناء الإنسان؛ إذ يقوم بعدة فعاليات وأنشطة مثل:

١. **برنامج بناء قدرات القيادات الوسيطة** يهدف إلى تأهيل كوادر قياديَّةٍ شابَّةٍ في مجال الحوار، ويشمل القادة الدينيين، الأكاديميين، الإعلاميين، وممثِّلي مُنظَّمات المجتمع المدنيّ.

٢. المبادرات المجتمعيَّة وهى تُمثّل تطبيقًا عمليًّا على أرض الواقع لمبادرات تعزز قِيَم التماسك الاجتماعيّ، المواطنة، والديمقراطيَّة، عبر مشاركةٍ مجتمعيَّةٍ فاعلة.

٣. برنامج الدعوة وكسب التأييد ويركز على مواجهة خطاب الكراهية داخل مؤسَّسات التنشئة الاجتماعيَّة، ويعمل على جعل هذه القضيَّة محور اهتمام الرأي العامِّ ووسائل الإعلام.

٤. برنامج النموذج التنمويِّ المتكامل، ويستهدف تنفيذ نماذج تنمويَّة شاملة من خلال شراكاتٍ مع مُنظَّمات المجتمع المدنيّ، عبر مبادرات تدمج البُعد الثقافيَّ والاجتماعيَّ في التوعية، وبناء القدرات، وتمكين الفئات المُستَهدَفة.

٥. برنامج الحوار الدوليِّ، ويساهم في بناء الثقة وتعزيز التفاهم بين الثقافات، عبر تنظيم حواراتٍ مثل: العربي-العربي، والعربي-الأوروبي، والمصري-الألماني.

٦. المؤتمرات والمنتديات الحواريَّة: تهدف إلى تعزيز القيم الإنسانيَّة وتشجيع الحوار بين مُختَلَف شرائح المجتمع. ومن أبرزها مؤتمر «الإنسان في الدولة المدنيَّة الحديثة»، الذي يناقش دور مؤسَّسات التنشئة والمؤسَّسات الدينيَّة في بناء الإنسان، بمشاركة رجال الدين، والمفكِّرين، والإعلاميين، وأعضاء البرلمان.

أبرز النقاط المضيئة:

- مواصلة **منتدى حوار الثقافات** تنظيم **منتديات ثقافيَّة وجلسات حواريَّة** تُسهم في بناء الإنسان وتعزيز قِيَم التنوُّع والتعايش، من أبرزها جلسة بعنوان «**رؤية ثقافيَّة لبناء الإنسان**»، بمشاركة نُخبة من المفكِّرين وقادة الرأي، لمناقشة التحدِّيات الراهنة والآليَّات المُقترَحة للنهوض بالإنسان المصريّ.

- ركَّز المنتدى في مجمل جهوده على **الاستثمار في رأس المال البشريّ**، باعتباره الركيزة الأساسيَّة لأي عمليَّة تنمويَّة. ويشمل ذلك العمل على إعداد الإنسان ثقافيًّا، واجتماعيًّا، وصحيًّا، ليصبح فاعلًا ومبدعًا في مجتمعه.

- يؤمن المنتدى بدور **الخطاب الدينيِّ المعتدل** باعتباره أداةً محوريَّةً في **بناء الشخصيَّة الإنسانيَّة**، وتعزيز القيَم مثل العدل، الرحمة، التَسامح. ويُشدِّد على أهميَّة التفريق بين المُعتَقَد الدينيِّ والخطاب الدينيّ، وربط النصوص بسياقاتها التاريخيَّة لتعميق الفهم وتعزيز الحوار.
- نُفِّذت **مبادراتٌ مجتمعيَّةٌ متنوعةٌ** تهدف إلى:
  - الاستثمار في الإنسان المصري،

- ترسيخ الهويَّة الوطنيَّة،
- بناء الوعي والانتماء،
- وتوسيع مجالات التعاون مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

- عزَّز المنتدى **التعاون بين المؤسَّسات الدينيَّة والمدنيَّة والإعلاميَّة والأكاديميَّة**، بما يرسِّخ التكامل المؤسَّسيَّ في سبيل بناء إنسانٍ واعٍ بقِيَم المواطنة والتعدُّديَّة، وقادرٍ على مواجهة التحدِّيات الفكريَّة والاجتماعيَّة لعصرنا الحديث.

لمزيدٍ من المعلومات يمكن الاطلاع على:

https://ceoss-eg.org/annual-report/
https://ceoss-eg.org/annual-report/?lang=en

- جريدة الوطن: «الإنجيلية» تعقد جلسة تشاورية عن بناء الإنسان ضمن مبادرة بداية الرئاسية
https//:www.elwatannews.com/news/details7634442/
- جريدة الأهرام: منتدى حوار الهيئة الإنجيلية يعقد جلسة تشاورية بعنوان «رؤية ثقافية لبناء الإنسان»|صور
https://gate.ahram.org.eg/News/5015338.aspx
- البيان الختامي والتوصيات لمؤتمر : «الإنسان في الدولة المدنية الحديثة»
https//:www.facebook.com/story.php?story_fbid&962473839249346=id_&100064602165324=rdr
- اليوم السابع: الهيئة الإنجيلية تنظم مبادرة «طلاب بلا تمييز» بجامعة أسوان
https://is.gd/dGTsrf
- جريدة الوطن: «مرة واحد صعيدي».. مبادرة شبابية لمحاربة التنمر ضد الصعايدة
https//:www.elwatannews.com/news/details6698019/
- مشاركة رئيس جامعة أسوان فاعليات ورشة العمل المقامة ضمن برنامج شباب الأكاديميين بمنتدى حوار الثقافات
https://is.gd/Y9rj89

الشركاء

المؤسسات الحكوميَّة

- وزارة التضامن الاجتماعيّ
- وزاره الزراعة واستصلاح الأراضي
- وزارة الريّ
- وزارة الصحَّة
- وزراه التربية والتعليم
- وزارة البيئة
- وزاره القوى العاملة
- وزارة التنمية المحليَّة
- وزارة الثقافة
- وزارة الشباب والرياضة
(مراكز الشباب- الاتحاد العام للكشافة والمرشدات)
- وزارة التنمية المحليَّة

المجالس المحليَّة

- الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحِّيّ
- وزارة الأوقاف
- ديوان عام المحافظات
- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة
- الهيئة العامَّة لمحو الأميَّة وتعليم الكبار
- جهاز تشغيل الخريجين
- هيئة الرقابة الماليَّة
- قصور الثقافة
- مكتبات مصر العامَّة
- لجان حماية الطفل

المجالس القوميَّة المتخصصة

- المجلس القوميُّ للمرأة
- المجلس القوميُّ للطفولة والأمومة
- المجلس القوميُّ لشؤن ذوي الإعاقة
- المجلس القوميُّ للسكان
- المجلس القوميُّ للأشخاص ذوي الإعاقة
- المجلس القوميُّ للثقافة
- المجلس القوميُّ لحقوق الإنسان

مؤسسات المجتمع المدني

- الاتِّحاد الإقليميُّ للجمعيات الاهليَّة
- التحالف الوطنيُّ للعمل الأهليِّ التنمويّ
- المؤسَّسات والجمعيَّات الاهليَّة
- الجمعيَّات التعاونيَّة الزراعيَّة

الجامعات والمراكز البحثيَّة

- جامعة أسوان
- جامعة المنيا
- جامعة بني سويف
- جامعة عين شمس
- جامعة الإسكندريَّة
- جامعة أسيوط
- جامعة الأقصر
- جامعة الوادي الجديد
- مراكز البحوث
- المعهد القوميُّ للتغذية
- معاهد البحوث الزراعيَّة

القطاع الخاصّ

- شركات التصدير وتوريد مستلزمات الإنتاج
- مراكز طبيَّة متخصِّصة
- شركات الدفع الإلكترونيِّ مثل «فوري»، «أوبي»، «الأهلي ممكن»
- شركة فودافون (لخطوط التابلت)
- شركة دلتا للتأمين
- شركة المهندس للتأمين
- شركة مصر للتأمين

مؤسسات دينيَّة

- مؤسسة الأزهر
- الكنائس المصريَّة الثلاث (الأرثوذكسيَّة – الكاثوليكيَّة – الإنجيليَّة)
- القيادات الدينيَّة الإسلاميَّة والمسيحيَّة
- بيت العائلة المصريَّة
- دار الإفتاء المصريَّة
- المجلس الأعلى للبحوث الإسلاميَّة

مؤسَّسات اقتصاديَّة

- البنوك المصريَّة (البنك الأهلي وبنك مصر)
- البنك المركزيُّ المصريّ (شركة I-SCORE)

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
القاهرة: مربع ١٣٣١ ش. الدكتور أحمد زكي - النزهة الجديدة
تليفون: ٨/٧/٦/٢٦٢٢١٤٢٥ ٠٢ فاكس: ٢٦٢٢١٤٣٤ ٠٢
المنيا: ١٥ ش. النصر - أرض سلطان
تليفون: ٢٣٦٦٣٧١/٢٣٤٣٢٩٥ ٠٨٦ فاكس: ٢٣٦٦٣٧٣ ٠٨٦
الموقع الإلكتروني: https://ceoss-eg.org/
البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
القاهرة: مربع ١٣٣١ ش. الدكتور أحمد زكي - النزهة الجديدة
تليفون: ٢٦٢٢١٤٢٥/٦/٧/٨ ٠٢ فاكس: ٢٦٢٢١٤٣٤ ٠٢
المنيا: ١٥ ش. النصر - أرض سلطان
تليفون: ٢٣٤٣٢٩٥/٢٣٦٦٣٧١ ٠٨٦ فاكس: ٢٣٦٦٣٧٣ ٠٨٦
الموقع الإلكتروني: https://ceoss-eg.org/
البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg